جامعة العربي التبسي تبسة– الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن البيئي العالمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطلبة:

- بثينة عبان
- كوثر بورزق

إشراف الأستاذة:

أ.د. إيمان دني

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة في البحث |
|---|---|---|
| أ.د. يوسف أزروال | أستاذ محاضر "ب" | رئيسا |
| أ.د. إيمان دني | أستاذ محاضر "ب" | مشرفا ومقررا |
| أ.د. فتحي معيفي | أستاذ محاضر "ب" | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن منى علينا هذا العمل والصلاة والسلام على المبعوث رحمه للعالمين.

وفي هذا المقام نتقدم بأرقى عبارات الشكر وعظيم التقدير والاحتـرام إلى " الدكتورة دني إيمان" التي أمدتنا بتوجيهاتها القيمة ولم تبخل علينا بمعلوماتها التي ساهمت في إثراء هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل أعضاء اللجنة وإلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد راجين من المولى عز وجل أن يجعل ثمرة جهدنا عملا نافعا لغيرنا.

# خطة البحث

## الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية ونظرية للدراسة

### المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية والأمن البيئي

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة

### المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي

المطلب الأول: النظريات الوضعية و تصورها للأمن البيئي

المطلب الثاني: النظريات ما بعد الوضعية و تصورها للأمن البيئي

## الفصل الثاني: الواقع البيئي للاتحاد الأوروبي ودور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي العالمي.

### المبحث الأول: المعضلات البيئية للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مشكلة تغير المناخ

المطلب الثاني: مشكلة التنوع البيولوجي

### المبحث الثاني: دور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

المطلب الثاني: التشريعات الدولية لحماية البيئة

## الفصل الثالث: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي العالمي

**المبحث الأول: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن البيئي العالمي**

المطلب الأول: استراتيجية الفصل المطلق.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: إستراتيجية أوروبا 2020.

**المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في القضايا البيئية**

المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر

المطلب الثاني: منظمة أصدقاء الأرض

**المبحث الثالث: تقييم السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي**

المطلب الأول: تقييم الإستراتيجيات البيئية للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: أثر السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي

# مقدمة

عرف حقل الدراسات الامنية نقاشات حادة بعد نهاية الحرب الباردة تدور اساسا حول محاولات توسيع و تعميق هذه الدراسات، الى قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول لذا اصبحت هذه النقاشات حول طبيعة الامن معانيه ومدلولاته من اهم القضايا التي ميزت الانتاج النظري في حقل الدراسات الامنية ولم يعد يقتصر على حماية الارض والحدود من العدوان العسكري الخارجي او من مخاطر احتمالية حدوث حرب نووية فقط، بل اصبحت له مفاهيم حديثة ارتبطت بالتهديدات البيئية الخطيرة جعلت من البيئة اليوم قضية تشغل كل العالم و بسببها اعيد تعريف الامن ليظهر مفهوم الامن البيئي الذي جاء من اجل حماية البيئة و الموارد الطبيعية من النضوب و الانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والاخلال بالتوازن البيئي. واصبح يمثل الامن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الانظمة والقوانين التي تجسد استراتيجية بيئية من شانها تحقيق الامن والرخاء و الاستقرار ويتناول واقع بحث مسببات هذه المنافسة شراكة الموارد الطبيعية البيئية من جهة ومن جهة اخرى دراسة تأثير هذه المخاطر والمشكلات البيئية في رفاهية المجتمع و التنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة، وعليه اصبحت هذه المشاكل البيئية تحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي والاقليمي وهاجس للمجتمعات البيئية حيث بدأت الفواعل الدولية اهتماماتها بتلك المشاكل البيئية من خلال تفاعلها مع اهم القضايا وسعيها للوصول لاستراتيجيات وتدابير تعمل على حفظ وحماية الامن البيئي العالمي، وكذلك عقد لقاءات واتفاقيات دولية كخطوة مهمة للشأن البيئي من بينها مؤتمر ستوكهولم المنعقد حول الانسان والبيئة 1972 وقد انبثقت عن ذلك المؤتمر لوضع الاسس العلمية لصيانة المستقبل المشترك لشعوب العالم، ثم جاء مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية 1992 لمواجهة مشكلات التلوث ونقل الاهتمام من المختبرات العلمية الى الاروقة السياسية الدولية وهكذا حتى بدأت منظمة الامم المتحدة بمشاريعها لتحديد رؤية مستقبلية لدول العالم بمشاركة العلماء و رجال الاعمال وواضعي السياسات والمنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية أي اهم الفواعل الدولية ومن بينها الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر من أهم من اولوا اهتماما بالأجنحة السياسية المتجددة واقروا بالتهديدات البيئية وادركوا اهمية الحفاظ على البيئة من خلال وضع استراتيجيات داخلية وأخرى خارجية ذات بعد عالمي حيث اقر الاتحاد الاوروبي باعتباره كيان موحد في معاهدة ماسترخت 1992 مفهوم حماية البيئة المتماشي مع التنمية المستدامة ووضع بموجب ذلك مجموعة من التشريعات والقوانين تفرض على الدول الاعضاء احترامها والعمل بها.

كما وقع كذلك العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ والتنوع البيولوجي وفقا لمخرجات القمم المناخية التي تم عقدها على مدى اكثر من عقدين بداية من قمة ريو دي جانيرو وصولا الى قمة باريس.

- **أهمية الدراسة:**

يكتسي موضوع دراستنا استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن البيئي العالمي أهمية بحكم أن كوكب الأرض يمر بحالة استنزاف متسارعة لموارده بما يؤثر وبشكل مضطرد على مقومات الحياة وجودتها، وأنتج تهديدات بيئية (كالاحتباس الحراري) وجب مواجهتها من خلال سياسات إقليمية متكاملة، ويأتي النموذج الأوروبي لحماية البيئة بتشريعاته واستراتيجياته كنموذج رائد في هذا المجال، وتبرز أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات العلمية والعملية.

1. **من الناحية العلمية:** تبرز من خلالها عمل الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة إقليمية يمكن له التأثير في صنع السياسات البيئية على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك من خلال سن التشريعات لحماية البيئة على المستوى الداخلي (الاتحاد) والضغط أيضا على جهات لتبني تشريعات مماثلة.

2. من الناحية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة انطلاقا من سعي الاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول لمشاكل البيئة عن طريق تنظيم المؤتمرات البيئية الدولية من أجل التنسيق والتعاون بين دول العالم وإيجاد سياسات فعالة قابلة للتطبيق.

- **أهداف الدراسة:**

الهدف الأساسي للدراسة هو معرفة وإبراز أهم استراتيجيات السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي.

وهناك أيضا مجموعة من الأهداف، أهمها:

- ✓ معرفة العلاقة بين المفاهيم التالية: الاستراتيجية، الأمن البيئي، التنمية المستدامة باعتبارها مفاهيم يتزايد توظيفها في العقدين الأخيرين من قبل الفواعل والمنظمات الدولية.
- ✓ تحديد مساعي الإتحاد الأوروبي في صياغة تشريعات ووضع استراتيجيات من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.

- ✓ إبراز مختلف المشاكل البيئية التي تعاني منها دول الاتحاد الأوروبي.
- ✓ تقديم مختلف التدابير والحلول للإتحاد الأوروبي لحماية البيئة.

**- أسباب اختيار الموضوع:**

تتحكم في اختيار الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- **أسباب ذاتية:** وذلك راجع إلى الاهتمام الشخصي بالقضايا المتعلقة بحياة الإنسان ورفاهيته والقضايا المرتبطة بالبيئة، ومن أهم الأسباب الذاتية هو تقديم موضوع أو دراسة تهم الشأن الدولي وتلعب دور كبير على المستوى الدولي.

ب- **أسباب موضوعية:** نظرا لعلاقة الموضوع بالتخصص المدروس دراسات أمنية واستراتيجية فإننا سنتعرض في هذا الموضوع إلى القضايا البيئية والنقاشات الحادة التي أثارها على مستوى الدراسات الأمنية مع التركيز على نموذج الاتحاد الأوروبي كنموذج رائد في هذا المجال من خلال التطرق إلى استراتيجيته في تحقيق الأمن البيئي والقيود التي تعترضه وإبراز الدور الفاعل للاتحاد الأوروبي في الاتفاقيات البيئية الدولية.

**- إشكالية الدراسة:**

إن مسألة حماية البيئة هي قضية عالمية تتطلب من جميع الدول والكيانات التعاون فيما بينها لإيجاد حلول للمشاكل والتهديدات البيئية التي تهدد حياة الأجيال الحالية وتقضي على مستقبل الأجيال هنا يأتي الاتحاد الأوروبي باعتباره الكيان الوحيد الذي يعطي صورة ناجحة نسبيا على مستوى العالم، حيث يولي أهمية بالغة في قيادة عملية حماية البيئة والحفاظ عليها، وبناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

**- إلى أي مدى ساهمت الاستراتيجيات البيئية للاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن البيئي العالمي؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي؟

- كيف عززت التشريعات والاتفاقيات من دور المنظمات غير حكومية في وضع حلول للقضايا البيئية؟
- ما هي أبرز استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن البيئي العالمي؟
- كيف يمكن تقييم فعالية الاتحاد الأوروبي في القضايا البيئية؟

- **فرضية الدراسة:**

في ظل مجتمع عالمي مترابط تتزايد فيه المشاكل البيئية هناك حاجة إلى إيجاد طريقة للتعامل مع هذه المشاكل، وان وضع استراتيجيات بيئية يعتبر استجابة لهذه المشاكل، فكلما تم وضع استراتيجيات لحماية البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي كلما وصلنا إلى تحقيق أمن بيئي عالمي.

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** ساهم النموذج الأوروبي في خلق وعي عالمي حول ضرورة تبني إجراءات عاجلة لحماية البيئة و تبني مقاربات للتنمية المستدامة.

– **الفرضية الثانية:** كان للمنظمات الحكومية في التأثير في السياسة الأوروبية و دفعت الإتحاد الأوروبي لتبني مقاربة بيئية تتماشى مع رؤيتها

– **الفرضية الثالثة:** تلعب المنظمات غير حكومية دورا محوريا في وضع استراتيجيات الاتحاد الأوروبي البيئية.

– **حدود الدراسة:**

تندرج هذه الدراسة ضمن إطارين الزماني والمكاني

أ- **المجال الزمني:** ارتباط الاتحاد الأوروبي بالقضايا الدولية ليس بوليد اليوم او بالجديد حيث أن السياسة البيئية الأوروبية تعود إلى المجلس الأوروبي الذي عقد في باريس في عام 1972 في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الأول على البيئة إلى يومنا هذا.

ب- **المجال المكاني:** كما يتضح من عنوان الدراسة فإننا سنتطرق إلى دراسة حالة الاتحاد الأوروبي.

- **منهجية الدراسة:**

في إطار انجازنا لهذه الدراسة تم الاستعانة **بالأسلوب الوصفي التحليلي** من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها للوصول لأهم العناصر التي تتحكم فيها والخروج بنتائج وذلك من خلال تعريف الأمن البيئي، وأهم مقارباته وتحليل استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية البيئة ومدى فاعليتها.

أما من الناحية المنهجية تم الاعتماد على:

**منهج دراسة الحالة:** حيث اتبعنا هذا المنهج بغرض جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالحالة سواء كانت مؤسسة أو نظام أو دولة ومسايرة المراحل والخطوات التي مرت بها الحالة، حيث قمنا في دراستنا بالتعمق في الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي في القضايا البيئية وذلك من خلال تبنيه لمجموعة من الإجراءات وتوقيعه على عدة اتفاقيات بيئية.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا الاقتراب المؤسسي حيث يسمح لنا بتحليل سلوك المؤسسات والفواعل الرسمية وغير الرسمية المساعدة في تنفيذ السياسات البيئية الأوروبية ومدى مساهمتها في تفعيلها أو عرقلتها.

وكذلك اعتمدنا على مدخل الشبكة حيث أنه:

- يساعد على توضيح الأطراف التي تشارك في صنع السياسة العامة العالمية وكذلك اتخاذ القرارات السياسية على المستوى العالمي، والتي تتشكل من فاعلين حكوميين وغير حكوميين.

- **أدبيات الدراسة :**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بالموضوع محل البحث و من بينها نذكر:

1-دراسة لطلال العازمي بعنوان مساعي أوروبا لحماية البيئة تصطدم بعقبات كبرى و في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى تقديم تساؤل أو طرح إشكال تمثل في: ما هي مساعي أوروبا لحماية البيئة؟ حيث ركزت هذه الدراسة على الجهود التي تبذلها دول أوروبا من اجل الحد من تفاقم التهديدات البيئية التي أصبحت تشكل هاجس للمواطنين و الحكومات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) من اجل الحفاظ وحماية البيئة و ضمان النمو الاقتصادي.

2- مذكرة ماجستير لأميرة بوالصيود بعنوان دور الاتحاد الأوروبي في الحوكمة البيئية العالمية حيث تطرقت فيه إلى إبراز دور الاتحاد الأوروبي في الحوكمة البيئية العالمية و أيضا التركيز على فاعلية و تماسك الاتحاد الأوروبي بالنسبة للقضايا البيئية من خلال طرح عديد من الأسئلة و الإشكاليات المتعلقة بدور الاتحاد الأوروبي و مدى فاعليته في إطار الحوكمة البيئية، كذلك تم التطرق لأهم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية البيئة و أيضا تأثير الفاعلين فيها.

3- زين العابدين معو أطروحة دكتوراه بعنوان تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية باعتبارها من المنظمات التي لها دور كبير في العمل على محاولة توجيه السياسات من اجل تحقيق الأهداف كذلك سلطت الدراسة الضوء على دور المنظمات غير الحكومية فيما يخص القضايا البيئية من خلال المشاركة في رسم السياسات البيئية العالمية و تطوير القانون البيئي الدولي واقتراح حلول من شانها ان تقلل من المخاطر البيئية لدول اوروبا و العالم ككل.

دراسة لـ:

4- Carolina B . pavese and diarmuid tornay, The contribution of the European Union to global chimate change governance explaining the condition for EU actross, Revista Brasileira de politica Internacional n°55 ,2012.

تناولت هذه الدراسة الدور القيادي للاتحاد الأوروبي في حوكمة المناخ العالمي، ودفع الالتزامات الدولية الطموحة. خاصة فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: أن سياسة المناخ تعتبر دافعا هاما للتكامل الأوروبي. كما استخدم تغير المناخ باعتباره وسيلة للتصدي لمصالح أمن الطاقة على نطاق واسع. والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري المرتبطة ارتباطا وثيقا باستخدام أكثر محدودية للوقود الأحفوري.

- **تقسيم الدراسة:**

للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

- في **الفصل الأول** المقاربة المفاهيمية والنظرية للدراسة تطرقنا فيها لمبحثين في كل مبحث خصصنا مطلبين بالنسبة للمبحث الأول مفهوم الاستراتيجية والأمن البيئي تناولنا في المطلب الأول مفهوم الاستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة أما المطلب الثاني تناولنا مفهوم الأمن البيئي و علاقته بالتنمية المستدامة، أما

المبحث الثاني فيه أهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي من خلال مطلبين المطلب الأول فيه النظريات الوضعية و تصورها للأمن البيئي أما المطلب الثاني فيه النظريات ما بعد الوضعية و تصورها للأمن البيئي .

-أما بالنسبة **للفصل الثاني** الواقع البيئي للاتحاد الأوروبي ودور الإتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي العالمي قد تطرقنا فيه إلى مبحثين، شمل المبحث الأول المعضلات البيئية من خلال مطلبين خصصنا في الأول مشكلة تغير المناخ والثاني مشكلة التنوع البيولوجي، أما المبحث الثاني تناولنا دور الإتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي في مطلبين، الأول شمل الإتفاقيات الدولية لحماية البيئة والثاني التشريعات الدولية لحماية البيئة .

- وبالنسبة **للفصل الثالث** وهو آخر فصل قد تناولنا فيه إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي و دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي العالمي من خلال ثلاث مباحث ،تناولنا في المبحث الأول أهم إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن البيئي خصصنا له ثلاث مطالب بالنسبة للمطلب الأول تناول إستراتيجية الفصل المطلق والمطلب الثاني إستراتيجية التنمية المستدامة والمطلب الثالث إستراتيجية أوروبا 2020، أما المبحث الثاني تناولنا دور المنظمات غير الحكومية في القضايا البيئية في مطلبين بالنسبة للمطلب الأول فيه منظمة السلام الأخضر أما المطلب الثاني فيه منظمة أصدقاء الأرض ، أما بالنسبة للمبحث الثالث تقييم السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي تناولنا فيه مطلبين تقييم الإستراتيجية البيئية للاتحاد الأوروبي و المطلب الثاني فيه أثر السياسات البيئية في الإتحاد الأوروبي.

# الفصل الأول

## مقاربة مفاهيمية ونظرية للدراسة

تناولنا في هذا الفصل مقاربة مفاهيمية ونظرية للدراسة من خلال التطرق إلى مفهوم الاستراتيجية باعتباره من المفاهيم المتداولة والتي تستخدم على نطاق واسع من طرف الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك إرتباطه بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة بها، وأيضا سنلقي الضوء على مفهوم الأمن البيئي بإعتباره من المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث عززته الفواعل الدولية من أجل مواجهة التدهور البيئي وأيضا علاقته بالتنمية المستدامة حيث تعد البيئة عنصرا مهما للتنمية المستدامة لتأثر الطبقات الفقيرة والمتضررة بالتدهور البيئي وأيضا نقص الإمدادات من خدمات الطاقة النظيفة التي تكون بسعر مناسب حيث تتسم هذه الموضوعات بالطابع العالمي كتغير المناخ والتنوع البيولوجي وغيرها من المشاكل البيئية وصولا لأهم المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية التي فسرت الأمن البيئي حيث ان لكل نظرية تصورها الخاص بها حسب مرتكزاتها وفرضياتها، حيث أن النظريات الوضعية كانت قد حافظت على النظام القائم على ان الدولة هي المركز وهي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية أما النظريات ما بعد الوضعية فقد سلطنا الضوء على أهم إسهاماتها البارزة التي قدمتها في تفسير الأمن وبناء تصور للأمن البيئي من خلال مدرسة كوبنهاجن وأيضا التصور النقدي.

**المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية والأمن البيئي**

يعتمد نجاح الكثير من الأعمال على وجود إستراتيجية محددة لكي يتم اتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق الأهداف المنشودة فالاستراتيجية يقصد بها أساسيات القيادة التي تسير بشكل منتظم دون خلل وبالطبع فإن سير العمل وفقا للإستراتيجية يقود الفرد لتحقيق أهدافه عبر إستغلاله لمجموعة من الأدوات ، وهي ذات أصل عسكري لكن بمرور الوقت تم إستخدامها في الكثير من المجالات و كذلك ارتباطها بالعديد من المصطلحات من بينها مصطلح الأمن البيئي الذي يقصد به حصول إطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل مع وجود إستراتيجية ناجحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة فالأمن البيئي لا يتحقق إلا إذا شعر الإنسان بالسلام والطمأنينة وأدرك أهمية البيئة من حوله.

**المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة:**

تعتبر الإستراتيجية من بين المفردات التي أثارت جدلا واسعا في الأدب السياسي الاستراتيجي، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كثرة استعمالها وتداولها في العديد من مجالات الحياة، كما تعتبر من بين المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد، فكلمة الإستراتيجية تستعمل على نطاق واسع من طرف الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تحديد واضح لمعناها أو تعريف لأبعاد مفهومها وحدوده.

**الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية:**

الإستراتيجية لغة هي اللفظ المعرب لكلمة "STRATEGIE" الفرنسية أو "STRATEGY" الانجليزية وأصلها في هاتين اللغتين من الكلمة اليونانية "STRATOS" بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة أيضا "STRATEGOS" التي تعني فن القيادة، ومن مشتقاتها أيضا "STRATEGEM" التي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو[1] . فالمدلول اللغوي الأول لكلمة إستراتيجية يعني فن قيادة العمليات العسكرية[2] . لكن STRATAGEME (الوسيلة أو المراوغة

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الإستراتيجية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص.18.

[2] Le Dico des définitions, " Définition de stratégie ", Acceded: **http://lesdefinitions.fr/strategie** (12/01/2019 ).

الحربية) ليست فقط خديعة أو حيلة، بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به القائد الحربي أو الجنرال. ففي عالم الحروب والصراعات التي يسيطر عليها بالقوة، فالإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل[1].

فبالرغم من الاتفاق على الأصل اليوناني للكلمة إلا أن الضبط اللغوي ثم المفاهيمي قد تباين وتطور عبر مختلف العصور مرتبطا بذلك بالمراحل التي مر بها الفكر الاستراتيجي وكذا المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، لكن مع اختلاف الضبط اللغوي ومن ثم المفاهيمي للإستراتيجية تشير بعض الكتابات إلى أن أول من استخدم كلمة إستراتيجية الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية "جولي دي ميزورا" عام 1789م[2] ذلك أنه إلى غاية القرن الثامن عشر تقريبا لم تكن كلمة إستراتيجية مستخدمة وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو "فن الفروسية" لتستبعد كلمة الفروسية في الفترة الممتدة 1500- 1750 وتستبدل من قبل "ميكيافيلي" وغيره لفن الحرب.

كما يعرف قاموس Le Robert الإستراتيجية بأنها" جزء من العلوم العسكرية التي تعني بالإدارة والتسيير العام للحرب وتنظيم الدفاع عن الوطن، فهي عملية إعداد المخططات الدفاعية والهجومية انطلاقا من قياس عدد المقاتلين والوسائل اللوجستية والمعطيات الجغرافية والعوامل الدبلوماسية والسياسية "[3] ، كما أن الموسوعات والقواميس المتخصصة في العلاقات الدولية عرفت الإستراتيجية بأنها جزء من العلوم الحربية les Sciences Militaires التي تعني بالقيادة العامة للحرب والمنظمة للدفاع عن الدولة[4] . ويرى سموحي فوق العادة في مؤلفه "معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية" أن الإستراتيجية هي "فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ جميع التدابير لإضعاف إمكانية العدو، وتناول القضاء على الروح المعنوية لدى أفراد شعبه، وجيشه وشل موارده الاقتصادية وتدمير خطوط مواصلته وقواعده الحربية وتنسيق التعاون بين مختلف القوى البرية والجوية لتحقيق النصر النهائي"[5] .

---

[1] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي** (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة )، ص. 10.

[2] فهمي، **مرجع سابق**، ص. 18.

[3] **Le Petit Robert**, A.Rey, J. Rey – Debove (Paris: 1987), P.1867.

[4] **Dictionnaire des relations internationales**, Marie Claude Smoude (Paris: Dalloz, 2003), P.473.

[5] **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، سموحي فوق العادة (بيروت: 2004)، ص. 414.

كما أن الإستراتيجية وإن كانت اشتقاقا يونانيا في الأصل فإن استخدامها لغة تعدد ليشمل العديد من الميادين، فقد يوصف موقع دولة ما بأنه استراتيجي[1] وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه إستراتيجي، كما يطلق وصف إستراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة (معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية).

ويعرف "كلوزوفيتش" الإستراتيجية بأنها: فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب[2] ، أي أن الإستراتيجية تمنع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة[3] .

ويعرفها باسيل هنري ليدل هارت " Basil. Henry. Liddell Hart" بكونها: "فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، أو بعبارة أخرى طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"[4] . فقد اعتبر "هارت" الإستراتيجية حسب تعريفه هذا بأنها فن استخدام القوة المادية لتحقيق الهدف الأسمى والرئيس والمتمثل في السياسة.

إلا أن "ليدل هارت" يعيب على تعريف "كلوزوفيتش" تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح، ويرى أن التعريف الذي قدمه "مولتكه" يعد أوضح وأفضل للإستراتيجية إذ يعرفها هذا الأخير بأنها إجراء الملائمة العملية الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب.

ويعتبر تعريف المفكر الصيني "سان تزو" من أقدم التعريفات التي قدمت للإستراتيجية فقد عرفها بأنها فن تنظيم الجيوش، وتنسيق القوى ووضع الخطط في المعركة، وهي الخطة الشاملة، ويعتبر سان تزو القائد هو الشخص المسؤول عن الإستراتيجية وعلى هذا القائد أن يمتلك خبرة واسعة ومهارات في العلوم والفنون[5] .

---

[1] فهمي، **مرجع سابق**، ص. 18.

[2] اسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة: سياسية، إستراتيجية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية** (عمان: دار كنوز المعرفة، 2009)، ص.43.

[3] هيثم الأيوبي، مترجما، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم** ( بيروت: دار الطليعة، 1967 )، ص ص. 397، 398.

[4] **المرجع نفسه**، ص.397.

[5] رؤوف شبايك، مترجما، **فن الحرب** (بيروت: دار الطليعة للطباعة النشر، 2007)، ص. 13.

وعرفها أيضا ريمون أرون*"RAYMONE ARON" بأنها عبارة عن قيادة وتوجيه مختلف العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى، وتكون تابعتين للسياسة[1] ، فالدول يجب أن تحافظ على العلاقات ومنها وضع الدبلوماسية الإستراتيجية، والدبلوماسي والعسكري هما فاعلان في العلاقات الدولية، بحيث تكون الدبلوماسية غائبة منطلقاتها من الحرب، ويكون للجيش دور الدفاع أو التهديد في زمن السلم.

ومع التطور الذي شهده حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية، يعتبر الجنرال "أندري بوفور" من بين أبرز من عرف الإستراتيجية وأعطاها صبغة حديثة تقترب بها إلى ما تعنيه في حقيقتها إذ عرفها بأنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة". وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الإدراك للمعنى الحقيقي للإستراتيجية، فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى الإستراتيجية إلى تحقيقه بالقوة العسكرية، بمعنى أنه لم يقصد أن القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة، وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها: سياسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية، ويبدو أن "بوفور" أراد بالقوة هنا التدليل على قدرة الدولة على انجاز الفعل المؤثر خارجيا عن طريق تضافر كل العوامل التي تساهم في بنائها، سواء كانت مادية أو معنوية. فالقوة حسب هذا التعريف يراد بها تسخير جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة بما فيها القدرات اللوجيستية العسكرية لتحقيق أهداف الدولة السياسية[2] .

كما يقول أيضا "أندري بوفور" أن كلمة إستراتيجية تعتبر من بين أكثر المصطلحات الشائعة التي يتداولها الناس وهم يجهلون معناها الحقيقي[3] .

وأسباب الجهل هذه – حسب بوفور– كثيرة أهمها أن الإستراتيجية كانت لمدة طويلة من الزمن "علم وفن كبار القادة "، ولم تكن تشغل سوى اهتمام فئة صغيرة من الناس، والمتمثلة في شخص الأمير أو الماريشال[4] ، لذا جاء تعريفه للإستراتيجية مختلفا عن سابقيه فهي "فن جدلية الصراع بين الإدارات الوطنية

---

* يقول "أندريه بوفر" عن تعريف "ريمون آرون" أنه أخذه عن تعريف "ليدل هارت".

[1] أكرم وهيثم الأيوبي، مترجما، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970)، ص. 28.

[2] فهمي، **مرجع سابق**، ص. 21.

[3] الأيوبي، **مرجع سابق**، ص. 28.

[4] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية** ( عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004 )، ص. 182.

التي تستخدم القوة لفض النزاعات العالقة بينهما[1] ، إذا يركز "بوفور" في تعرفه هذا للإستراتيجية على نقطتين رئيسيتين وهما: حوار الإرادات ومفهوم القوة، حيث يربط الإستراتيجية بعوامل ذات طبيعة غير مادية تختلف عن التكتيك وعن الوسائل اللوجيستية لتشمل عناصر غير محسومة، فهو بهذا يهدف إلى إخراج الإستراتيجية من مضامينها العسكرية، التي ترى بأن معنويات العدو لا تحطم بالوسائل العسكرية لينقل إلى إمكانية تحقيق هدف نفسي بشكل يصبح فيه الإقناع بأن الاشتباك أو متابعة الصراع غير مجد[2] .

وعليه وانطلاقا من التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها لغة واصطلاحا يمكن أن نخلص إلى التعريف الإجرائي التالي الذي من خلاله يمكن القول أن الاستراتيجية هي علم وفن كانت تقتصر في البداية على الجانب العسكري فقط لتتطور فيما بعد وتتوسع ليشمل جميع نواحي الحياة والمجالات سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...إلخ. ومن خلال هذه الاستراتيجيات تسعى الدول إلى تطوير قدراتها واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيكولوجية والعسكرية المتوفرة لديها والتنسيق فيما بينها من أجل رسم توجهات سياستها العامة لخلق تأثيرات وظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، وتسعى الإستراتيجية إلى إيجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الأهداف، والطرائق والموارد، لزيادة احتمالية نجاح السياسة، والنتائج الإيجابية التي تتم عن ذلك بنجاح.

**الفرع الثاني: علاقة الإستراتيجية بالمفاهيم ذات الصلة:**

يرتبط مفهوم الإستراتيجية بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات، وسنقوم في هذا المطلب بعرض أهم المصطلحات المرادفة والتي لها علاقة بمفهوم الإستراتيجية.

**أولا: الإستراتيجية والتكتيك:**

يعرف التكتيك عادة بأنه مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الإستراتيجي وعندما تؤدي إدارة الحرب إلى معركة حقيقية فان الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه يشكل ما يسمى بالتكتيك، فالتكتيك هو عملية تطبيق الإستراتيجية على مستوى أدنى[3] .

---

[1] أبو عامر، **مرجع سابق**، ص. 182.

[2] الأيوبي، **مرجع سابق**، ص. 31.

[3] أبو عامر، **مرجع سابق**، ص. 187.

**ثانيا: الاستراتيجية والدبلوماسية:**

الاستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة، إذ يعتبران وجهين لعملة واحدة وهي السياسة الخارجية، ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول وبالتالي لم تعد عملية مظهرية وإنما أصبحت أساسها الكفاءة والإقتدار وهدفها الأول تمثيل الدولة وحماية مصالحها، فالدبلوماسية تتعلق بفن إدارة العلاقات الدولية، أو أنها رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات التي يقوم بها الممثلين الدبلوماسيين والسفراء لتحقيق تلك الغاية فالدبلوماسية إذا تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية وتتدخل الدبلوماسية والإستراتيجية في الكثير من الحالات لتأدية وظيفة السياسة الخارجية [1] .

فهناك من يرى بأن الدبلوماسية هي الوجه السلمي للسياسة الخارجية بينما الإستراتيجية هي التوجه العنيف في السياسة الخارجية لكن لا يمكن حسم ذلك خاصة مع التطورات التي تشهدها الساحة الدولية في ظل تداخل الوظائف. فبعض الأحيان لا يمكن الفصل بينهما ففي أكثر من وضع قد تستعمل الدبلوماسية للحد من نتائج العملية العسكرية وقد تستعمل كإستراتيجية، فالسياسة تعمل لصالح الفكرة التي تشكل لدى الجماعات أو القائمين على شؤونها لصالح المصلحة الوطنية L'intérêt national، والسياسة تبدأ من تصورها للمصلحة القومية تقوم بلجوئها إلى الوسائل الدبلوماسية في زمن السلم فقد يقتضي الأمر باللجوء إليها من قبل التهديد أو التلويح بالحرب كعمل دبلوماسي وكذلك الحال أثناء الحرب فان السياسة لا تستبعد نهائيا الدبلوماسية[2] . هذا يدل أن هناك علاقة تكاملية بينهما في مرحلة السلم والحرب.

**ثالثا: الإستراتيجية والجيواستراتيجية**

نتيجة للخلط القائم بين الجيوإستراتيجية والإستراتيجية أو الجغرافيا السياسية ظهرت عدة تعريفات للجيواستراتيجيه في المرجعيات العربية وجميعها تؤكد مفهوم الجيوإستراتيجية فهناك من يعرفها على أنها دراسة أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية، وهي تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة ، وهي : الموقع ، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط والطبوغرافيا،

---

[1] أبو عامر، **مرجع سابق** ، ص. 188.

[2] **المكان نفسه**.

المناخ، والموارد ، والسكان، وهناك من يعرفها بأنها تعني دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية. ويمكن تعريف الجغرافيا الإستراتيجية على أنها عبارة عن دمج الاعتبارات والإستراتيجية مع عناصر الجغرافيا السياسة او التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية إلا أن التعريف العلمي يشير إلى أن الجغرافيا الإستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب[1] .

الجغرافية الإستراتيجية تعنى بدراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنظمة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية وتعتمد الجغرافيا الإستراتيجية في التحليل على الدمج بين الجغرافيا السياسية والطبيعة والبشرية والعسكرية والاقتصادية ، وتهدف الجغرافيا الإستراتيجية إلى تخطيط ورسم السياسة الخارجية للدولة وفق الاعتبارات الجغرافية والإستراتيجية، كما يمكن تعريف الجغرافيا الإستراتيجية على أنها عبارة عن دمج الاعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافيا السياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية. فالجغرافيا الإستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومة الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب. وتهدف الجيو إستراتيجية إلى المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافيا التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحديد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافي استراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحسبان وتحديد المواقع والمناطق الإستراتيجية في العالم وفق الاعتبارات الجغرافية. وأخيرا رسم وتوضيح الإستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب[2] .

**رابعا: الإستراتيجية والتخطيط**

يشير التخطيط في دلالته إلى التفكير الواعي والمستقبلي، والذي يرمي إلى وضع خطة تهدف إلى تحديد الوسائل الممكنة والمقبولة سياسيا لترجمة الأهداف علميا وتطبيقها عمليا، وعليه يشير التخطيط بهذا الوصف على كونه إطارا نظريا يجسد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، لتقوم الإستراتيجية هنا مقام الجسر الذي ينقل الخطة من إطارها النظري الساكن إلى إطارها التطبيقي المتحرك. فالتخطيط يحتاج إلى

---

[1] صلاح الدين أبو بكر الزيادي، " الجغرافيا الإستراتيجية: الجيوستراتيجية "، في:
**http://www.almusallh.ly/ar/thoughts**(2019/04/03) .

[2] **المكان نفسه.**

إستراتيجية لترجمة الطموحات مثلما تحتاج الإستراتيجية إلى إطار فكري تتبعه في تحركاتها كي لا تقع في التناقض بين الوسائل والغايات، ويتراوح جوهر أي إستراتيجية في العلاقة التي تربط الوسائل بالأساليب بما يدعى بالهدف. فنجاح تنفيذ الإستراتيجية مرتبط بالعلاقة الحتمية بين الأهداف والإستراتيجية التي تفترض ذلك.

تعتبر الإستراتيجية مفهوم مرن في الوقت الحالي لأنه انتقل من الجانب العسكري الذي ظهر فيه في بداياته ولكن مع تطور وتوسع مفهوم الإستراتيجية أصبحت تدخل في جميع المبادئ كما يتم استعمالها في العلوم الاجتماعية المختلفة، إن الإستراتيجية هي ترجمة حقيقية للفعل الذكي للعقل فبعد أن كان القائد الحربي سيعمل هذا الذكاء في ميدان الحرب انتقل إلى الاكادميين والباحثين المتخصصين منهم السياسيين والاقتصاديين وغيرهم، وأصبحنا بذلك نستعمل إستراتيجية اقتصادية ناجحة، قرار سياسي إستراتيجي نظرا لمدى توفيق صانع السياسة في اتخاذ هذه القرارات.

إن الإستراتيجية تجمع بين العلم والفن لأن القائد الحربي أو صانع السياسة يجب أن يتوفر على حنكة كبيرة والإلمام بجميع المعلومات في كيفية تسيير الأوضاع وإدارة شؤونه السياسية لأن الخبرة والمهارة في الجمع بين العلوم والفنون يعطي الإستراتيجية دفعا وأكثر دقة في تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة.

ونظرا للتطور الذي شهده حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية فإن أندري بوفر كان قد أعطى تعريفا حديثا للإستراتيجية تقرب به معناه الحقيقي وربط هذا التعريف بفن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة لتسيير ذلك إلا أن القوة تشمل الجانب السياسي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي... وكيفية تسخير كل هذه القدرات للوصول إلى أهداف السياسة وتحقيق النتائج الإيجابية[1] .

إن الإستراتيجية لها علاقة وطيدة مع مجموعة من المصطلحات المشابهة لها كالتخطيط، التكتيك، الجيو- إستراتيجية والدبلوماسية فالتكتيك هو الوسيلة المستعملة لتحقيق أهداف الإستراتيجية على أدنى مستوى، أما العلاقة بين الإستراتيجية والدبلوماسية فهما وجهان لعملية واحدة هي السياسة الخارجية. فالدبلوماسية هي الوجه السلمي أما الإستراتيجية فهي الوجه العنيف والعلاقة بينهما تكاملية. ومن جهة أخرى نجد أن الإستراتيجية ترتبط أيضا بالجغرافيا السياسة أو ما يطلق عليها بالجيو-استراتيجي أي أن مدى إستراتيجية الموقع الجغرافي لدولة ما وكيفية استخدام عناصره وفي إعداد خطط إستراتيجية ومدي تأثير الموقع في

---

[1] الزيادي، **مرجع سابق**.

علاقات الدول في أوقات السلم والحرب وأخيرا تتمثل العلاقة بين الإستراتيجية والتخطيط كون هذا الأخير هو الإطار النظري لعملية تجسيد أهداف الدولة ولتحويل الإستراتيجية من الإطار النظري إلى التطبيقي، فالعملية تكاملية بين الإستراتيجية وهذه المفاهيم.

**المطلب الثاني: مفهـوم الأمــن البيئــي وعلاقته بالتنميــة المستدامــة**

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة إيجاد إستراتيجيات وآليات دولية من أجل مواجهة التدهور البيئي، بالإضافة إلى إسهامات بعض الأكاديميين والباحثين لإثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي وتغير المناخ. فمفهوم الأمن لم يعد يقتصر على أمن الأرض وحماية الحدود من العدوان الخارجي فقط بل أصبحت له مفاهيم حديثة مرتبطة بشكل كبير بالتهديدات البيئية الخطيرة جعلت من البيئة قضية وطنية وبسببها أعيد تعريف الأمن وتوسيعه ليظهر مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني، والأمن البيئي يجمع بين مصطلحين هما الأمن والبيئة، وسنتطرق إلى تعريف كل من الأمن، البيئة، الأمن البيئي والتنمية المستدامة، ثم إبراز العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة التي تعد واحدة من أهم الحلقات ذات الصلة بموضوع البيئة.

**الفرع الأول: مفهـوم الأمــن البيئــي**

**أولا: تعريــف الأمـــــن:**

يعرف الأمن لغة على أنه التحرر من الخوف " أن تكون آمنا أي أن تكون سليما من الأذى"[1]، كما أن الأمن في اللغة العربية يطلق عليه عدم الخوف والثقة، وطلب الحماية والسلم، أما اصطلاحا فان مفهوم الأمن يتعدد نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر للباحثين في ميدان الدراسات الأمنية، نذكر من بينها تعريف والتر ليبمان الذي يرى " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[(2)]، وفي هذا التعريف ركز ليبمان على الأمن القومي ويبرز في هذا الصدد

---

[(1)] مارتن غريفتش وآخرون، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 78.

[(2)] سليمان عبد الله الحربي ، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. ع. 19 ( 2008)، ص. 14.

اتجاهين الأول يركز على ضرورة الحفاظ على الاستقلال والسيادة، أما الاتجاه الثاني يرى انه لحماية أمن الدولة يجب التركيز على البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى كالقضايا الثقافية، الاجتماعية ...[1]

أما روبرت ماكنمار في كتابه " جوهر الأمن " ركز على البعد التنموي وحسب رأيه أن الأمن لا يتحقق إلا بتوفر التنمية فـ " الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها ... إن الأمن هو التنمية "[2] .

وفي سنة 1983 قدم ريتشارد أولمان تعريف لتهديد الأمن على أنه " نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات المتاحة لدى حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة داخل الدولة"[3] .

لكن بعد سيطرة المفهوم التقليدي للأمن والتركيز على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فقد جاءت النظرية النقدية لتعتبر الفرد هو الموضوع المرجعي للأمن ليتم بعد هذا توسيع وتعميق في مفهوم الأمن وإعادة صياغة مفهومه، حيث يعتبر تعريف باري بوزان لمفهوم الأمن الذي وضعه بعد نهاية الحرب الباردة من أكثر التعاريف تداولا "فحسب بوزان فان حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد[4] ، فبعد أن أصبح العالم يعاني أشكالا جديدة من التهديدات كانتشار الفقر، الأمراض، الأوبئة، الجريمة المنظمة، المخدرات، الإرهاب والتلوث البيئي .....الخ، ظهر مصطلح الأمن الإنساني والذي يتم ربطه عادة بتقرير التنمية البشرية حول الأمن الإنساني لعام 1994 وقد جاء تعريف هذا المصطلح في التقرير على أنه "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة "[5] و يشتمل الأمن الإنساني على سبعة أبعاد هي:

1- **الأمن الاقتصادي:** ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد.

---

[1] الصادق جراية، " تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. ع. 8 ( جانفي 2014)، ص. 21.

[2] الحربي، **مرجع سابق**، ص. 17.

[3] سمرة بوسطيلة، **الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013/2012 )، ص. 22.

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن** ( الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005 )، ص. 13.

[5] بوسطيلة، **مرجع سابق**، ص. 37.

2- **الأمن الغذائي**: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

3- **الأمن الصحي**: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.

4- **الأمن الفردي**: يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل عبر الدولية ... الخ.

5- **الأمن المجتمعي**: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي.

6- **الأمن السياسي**: الذي يضمن للبشر العيش في مجتمعات تضمن وترقي حقوق الإنسان.

7- **الأمن البيئي**: يقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية، والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان[1] .

**ثانيا: تعريـــف البيئـــــة:**

البيئة لغة مشتقة من الفعل بوأ أو تبوأ بمعنى نزل أو حل أو أقام[2] ، قال تعالى: " واذكروا إذ جعلكم خلفـاء من بعد عـاد وبوأكم في الأرض..."[3] ، " والذين تبوءو الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم..."[4] ، ومعنى ذلك الذين سكنوا المدينة من قبلكم، والتبوء هو الحلول والنزول والسكن، ومنه يمكن القول أن البيئة هي المحل والمنزل إذا هي مسكن الإنسان[5] .

يتطابق مصطلح البيئة مع كلمة "Environnement"في اللغة الفرنسية والتي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء- هواء- أرض) وكذلك الكائنات الحية الأخرى بالإنسان[6] ، أما في اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ "Environnement" للدلالة على الظروف

---

[1] أمحند برقوق، " الأمن الإنساني ومفارقات العولمة "، في:
**http: // www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html.** (2019/03/21).

[2] عبد القادر الشيخلي، **حماية البيئة** ( بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص. 29.

[3] سورة الأعراف، الآية (74).

[4] سورة الحشر، الآية (09).

[5] الشيخلي، **مرجع سابق**، ص. 27.

[6] صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ( الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 11.

المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، والماء، والأرض التي يعيش فيها الإنسان[1] .

أما التعريف الاصطلاحي للبيئة فيعتبر العالم هنري ثرو H. othoreaux أول من صاغ كلمة Ecology عام 1858 ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها[2] ، ولكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الإغريقي ecology المركب من الكلمة Oikos والتي تعني الوطن أو البيت أو المنزل والكلمة Logos بمعنى العلم ليشير في مجمله إلى علم الأرض[3] ، وقد صاغ العالم الألماني أرنست هيكل Ernst Haeckel عام 1866 هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها[4] ، وبوجه عام يمكن القول أن هذا العلم يعنى بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية والبيئات التي تعيش فيها[5] ، هناك العديد من التعارف التي قدمها العلماء والباحثون في مختلف التخصصات العلمية بشأن مفهوم البيئة ونذكر منها ما يلي:

عرف آلان بومبار Alain Bombard علم البيئة "بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية". ويرى الباحث الفرنسي Pierre Aguesse أن هذا علم بمثابة "علم معرفة اقتصاد الطبيعة والمحيط الذي نعيش فيه"[6] . وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية، والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم"[7] . وإضافة إلى ذلك اعتبر مؤتمر ستوكهولم البيئة بمثابة "رصيد الموارد المادية المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[8] ،مما سبق نستنتج أن هذا التعريف واسع لمفهوم البيئة. كما قد أوردت الأمم المتحدة تعريفا للبيئة بأنها "ذلك النظام الفيزيائي

---

[1] العشاوي، **مرجع سابق**، ص. 10.

[2] طارق إبراهيم دسوقي عطية، **الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة** ( مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009 )، ص. 104.

[3] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية** ( الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008 )، ص. 84.

[4] نورزاد عبد الرحمن الهيتي وأخرون، **مقدمة في اقتصاديات البيئة** ( الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010 )، ص. 16.

[5] مقري، **مرجع سابق**، ص. 84.

[6] عامر طراف، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية** ( بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008 )، ص.21.

[7] الشيخلي، **مرجع سابق**، ص ص. 27، 28.

[8] سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي** ( مصر: دار الجامعة الجديدة، 2012 )، ص. 232.

والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة ومترابطة"[1] .

من خلال ما سبق نجد أن هناك اختلاف حول تحديد مفهوم البيئة، وأن البيئة مفهوم غامض لهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن "كلمة لا تعني شيء لأنها تعني كل شيء"[2] ، لذلك نستطيع القول أنه ليس هناك تعريف شامل وجامع للبيئة وهذا راجع لتعدد المفاهيم وتباين المتخصصين في مجال علوم البيئة وامتداد هذه الاختلافات إلى العلوم الأخرى سواء العلوم الاجتماعية، السياسية، القانونية، الاقتصادية، الجغرافية وغيرها من العلوم. ونظرا لأهمية البيئة وقضاياها اتجهت معظم دول العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي إلى التأكيد على ضرورة حماية البيئة من خلال اعتبارها كقيمة في قوانينها ودساتيرها، وكذلك التأكيد عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بجعلها حقا من حقوق الإنسان.

**ثالثا: تعريـف الأمـــن البيئـــي:**

يجمع الأمن البيئي "Environnemental Security" بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، من جهة أخرى فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، إذ أن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد الدولة والأمن البشري أيضا وعلى رأسها التهديدات البيئية[3] .برز مصطلح الأمن البيئي كحقل دراسي مع منتصف ثمانينات ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعة[4] .حيث أن العديد من الباحثين والمفكرين أدلوا بدلوهم في هذا المجال وقدموا تعاريف متعددة ومتنوعة حول الأمن البيئي نذكر منها:

---

[1] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000** ( الأردن: دار المسيرة، 2007 )، ص. 94.

[2] سيد محمدين، **حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة** ( مصر: الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان، 2006 )، ص. 23.

[3] عبد الرحمن تيشوري، "الاقتصاد البيئي والأمن البيئي"، في:
**http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264425**. (2019/01/29 ).

[4] خالد محمد غانم، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية "، **السياسة الدولية**، م.46، ع. 186، (أكتوبر 2011)، ص. 29.

يرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة[1] .

الأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم عن المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي[2] .

وحسب إليزابيت شالسكي Elizabeth L.Chalecki الأمن البيئي: "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة"[3] ، وقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات والصراعات، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من توماس هومر دكسون ونورمان مايرز.

يعد الأمن البيئي أحد مركبات الأمن الإنساني ويشار إليه بالأمن الحيوي الذي يشمل الأمن البيئي، وله ثلاثة مستويات، الفردي والوطني والعالمي. تختلف المسؤولية والتشريعات بين هذه المستويات، فالفرد يمتلك سلوك بيئي يتعامل به مع نشاطاته تجاه الموارد وهو بذلك يحتاج إلى أن ينظم ويرشد استخدامها وفق قوانين وتشريعات ملزمة مصدرها المستوى الوطني أو الدولة والتي بدورها تستمد قوانينها من المنظومة الدولية وتشريعاتها اتجاه المحافظة على البيئة[4] .

إن الأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، وقد حدد بول وآن أرليتش Pull and Ann Arlitch بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة الطبيعية في رفاهية وخير الإنسانية[5] :

- الحفاظ على مزيج معتدل من إنبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي والعمل على تلطيف الطقس.

---

[1]Gérald Dussouy, Les Théories de L'interétatique : traité de Relation internationales (II),Paris, L'harmattan, 2007, P.167.

[2]سليمان المشعل، "ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي"، في:

**http://www.aleqt.com/2011/0830/article_574696.html.**.( 2019/02/25)

[3]Elizabeth L.Chalecki, " environmental Security: A case study of climate change", Politic Institute for studies in Devlopment, environment, and security, Acceded: **http ://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd68/EChalecki** (24/02/2019).

[4]ابراهيم محمد التوم ابراهيم، أحمد حمد ابراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، ص. 172.

[5]علاء أحمد إصلاح، مترجما، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة** ( مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2000 )، ص. 64.

- تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفياضانات والجفاف إلى أدنى حد ممكن.
- ضرورة الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة.
- مكافحة الآفات الزراعية والكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية، صيانة المكتبة الجينية التي تظم الجينات الوراثية.

يرى الباحث الأسترالي جون بارنيت Jon Barnett أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبعة مجالات هي[1] : أولا، جهود لإعادة تعريف الأمن. ثانيا، البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة، ثالثا، الأمن البيئي للدولة. رابعا، العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة. خامسا، الأمن الإيكولوجي. سادسا، الأمن البيئي للأفراد. سابعا، مسألة الأمننة.

وحسب "نيلر بيتر غليديتش" Niles Peter Gleditch من المعهد الدولي لبحوث السلام في أسلو فإن الأمن البيئي هو التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد يوحي هذا التعريف للأمن البيئي بتأثره بالنهج التحرري للتيار النقدي[2] .

أيضا حسب بول بان شود Paul Pain Chaud فقد ظهرت تسمية الأمن البيئي كنقطة تلاق بين التغييرات الهيكلية في النظام الدولي وبروز تيار فكري[3] جديد في مجال الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الأمن البيئي مصطلح يشير إلى مجموعة من المخاوف (Range of Concerns) التي يمكن وضعها في ثلاثة فئات عامة:

- المخاوف من الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة.

- المخاوف من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الأشكال المختلفة من التغييرات البيئية (خاصة الندرة والتدهور) على الأمن القومي والإقليمي.

---

[1]Peter Martinovosky, " Environmental Security and classical Typology of Security studies ", acceded**: http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdf** (25/12/2018).

[2]Gerald Dussouy , Les theories de l'interétatique : traité de relation internationales (II), Paris, L'harmattan, 2007. P.167

[3]Paul Pain chaud " La sécurité environnementale: concept et perspectives " **La revue internationale et stratégique**, N° 39, (Autonne2000), P. 62.

- القلق إزاء انعدام الأمن للأفراد والجماعات بسبب التغيرات البيئية مثل التلوث وندرة المياه واستنزاف الموارد(1) .

الأمن البيئي هو الأمان العام الذي يشعر به الإنسان ومرتبط بعوامل عدة هي: توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئة التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، إمكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في الإضرار البيئية، إتاحة المعلومات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان، استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة[2] .أما مفهوم الأمن البيئي في الإسلام فيشمل كافة العناصر البيئية المحيطة بالإنسان والتي خلقها الله عز وجل برتيب دقيق ومنظم وأن أي اختلال في تلك العناصر يلحق بالإنسان العديد من الأضرار والمشكلات الاقتصاد والصحية[3] .نجد أن جهود المنظمات الدولية وكذلك الدول قد ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعاريف من بينها أن الأمن البيئي "متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة". لكن نلاحظ أن هذا التعريف بهمل حماية البيئة فيما يتعلق الأجيال القادمة ومستقبل البشرية. إن قصور هذا التعريف دفع إلى ظهور تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي "بإعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي"[4] . وهو تعريف يغطي جانب مهم من الأمن البيئي وهو كيفية القضاء على الدمار الذي خلفته الحروب من آثار على البيئة والمحيط.

**الفرع الثاني: علاقة الأمـــن البيئـي بالتنميـــة المستدامـــة:**

**أولا: تعريـــف التنمية المستدامة:**

أدى زيادة الوعى لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، فبالرغم من أن هذا المفهوم أصبح متداولا نهاية القرن

---

(1) ابراهيم، الفايق، **مرجع سابق**، ص. 175.

(2) شهيرة حسين أحمد وهبي، "الأمن البيئي في المنظمة العربية"، ( ورقة بحث قدمت في المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول: " التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية لتنمية أعمال المؤتمرات"، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007 )، ص. 355.

(3) عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، **الأمن البيئي** ( الرياض: جامعة الملك سعود، ط 2، 2006 )، ص. 7.

(4) فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، في:

**http://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm.** .(2019/02/11)

العشرين إلا أنه يبقى فكرة مشوشة لم يتم الاتفاق حولها بعد وقد " اكتسبت التنمية المستدامة أوراق اعتمادها بفضل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ... وحددت اللجنة التنمية المستدامة على أنها نوع من التنمية الذي يستجيب إلى حاجات الحاضر من دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[1] . من الأسس المهمة للاستدامة البيئية هو أن التفاعل الإنساني مع العالم الطبيعي ينبغي ألا يضر بالآليات الحيوية الطبيعية.

تعد البيئة عنصرا مهما للتنمية المستدامة، فالطبقات الفقيرة تتأثر بشكل متفاوت بتدهور البيئة وبنقص الإمدادات من خدمات الطاقة النظيفة ذات السعر المناسب. وتتسم هذه الموضوعات كذلك بطابع عالمي، كالتغيرات المناخية، فقدان التنوع الحيوي وتآكل طبقة الأوزون، إلى جانب ما تنتجه النزاعات المسلحة والحروب من استعمال غير أخلاقي للأسلحة المدمرة للبيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان، فتساهم في هلاك الإنسان وتعرضه لأزمات اقتصادية وصحية، حيث لا يمكن لدولة أن تعالج تلك المشاكل بمفردها وإنما من خلال بذل جهود دولية متكاتفة ومتعاونة لمواجهتها.

كما عرفت لجنة بروتنلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها[2] . واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على "أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل[3] ." وعرفت على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"[4] .وتعرف على أنها "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله من دول وأقاليم منقسمة وعلى الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة

---

[1] غريفتش وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 147.

[2] عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010)، ص. 11.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 12.

[4] المكان نفسه.

والتي تعاني من التهميش. ومن التعاريف أنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنمية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية، فهي تأخذ بالاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية"[1] .

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس أو التأثير على قدرة الأجيال القادمة للوفاء باحتياجاتهم من الموارد الطبيعية. وبالتالي فإن التنمية المستدامة توازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وتنعكس الاحتياجات النوعية في البيئة باعتبارها الرصيد أو المخزون الأساسي للموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية معينة من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان الحالية والمستقبلية.

**ثانيا: العلاقة بين الأمـــن والبيئـة والتنميـــة المستدامـــة:**

تعتبر التنمية هدفا للإنسان فقد استطاع أن يحقق انجازات كبيرة في هذا المجال، وذلك من خلال رفع مستوى معيشته وتحقيق التطور والرفاهية، بفضل الاكتشافات التكنولوجية الكثيرة، إلا أن هذه الاكتشافات لها آثار سلبية عل البيئة تتمثل هذه الأخطار في نتائج التلوث والإفراط في استغلال عناصر طبيعية نتيجة للإفراط في أداء الأعمال التي يعتبرها ضرورية لعملية التنمية والتطور، ومن هذه الأعمال الاستيطان، الصناعة، التجارة، الترفيه والخدمات ....وغيرها. وخطر هذه العملية يزداد بسبب عدم وجود الموازنة بين المحافظة على البيئة والتنمية فعلى الإنسان أن يمارس عمليات التنمية التي لا تؤدي إلى أضرار كثيرة على البيئة أي أن عمليات التنمية لا تؤدي إلى أضرار لمصالح وحقوق الآخرين في هذه البيئة، أو بنصيب الأجيال اللاحقة للعيش برفاهية وراحة.

إن التنمية يمكن جعلها مستديمة إذا كان العمل فيها وفق هذا المفهوم أي أنها تستجيب لحاجات الحاضر دون التأثير على قدرة الناس في كل مكان وزمان في الحصول على احتياجاتهم من هذه البيئة[2] .

إن تحقيق الأمن يقترن بالأفكار والمفاهيم التي يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أن المضامين التي يحملها هذا المفهوم هي اعتبارات تحقق الآمن من خلال ما يلي:

---

[1] الهيتي، **مرجع سابق**، ص. 93.

[2] حيدر عبد الرزاق كمونة، العلاقة بين البيئة والامن والتنمية، **مجلة كلية الجامعة الإسلامية**، م.5، ع.12، (2010)، ص ص. 9 -37.

- الأمن المائي والغذائي: حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق هذا المفهوم وبالتالي يتحقق الأمن.
- تحقيق الأمن والسلام في المنطقة: يهدف الأمن إلى راحة السكان وسعادتهم والتي تتحقق من خلال الأمن الاجتماعي.
- نشر التعليم وبناء القدرات والبحث العلمي: يهدف إلى بناء مجتمع مثقف ومتعلم قادر على مواكبة التطورات.
- الحد من تدهور الأراضي والتصحر.
- الحفاظ على الجبال و الغابات.
- الحفاظ غلى التنوع البيولوجي وتشجيع إنشاء المحميات.
- الحفاظ على جودة الهواء.
- استكشاف إمكانات الموارد المتجددة على أوسع نطاق ممكن.
- إعادة استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ وكذلك تدوير المخلفات.

وهذه الأفكار كلها تهدف أساسا لتحقيق العيش في بيئة سليمة وآمنة، وتأمين حصة الأجيال القادمة من هذه الموارد والتي تحقق بدورها الأمن. فالمضامين التي يحملها مفهوم التنمية المستدامة أساس تحقيق الأمن البيئي داخل الدول، وبما يضمن راحة الفرد وتحقيق الأمن الاجتماعي والبيئي والاقتصادي[1] .

التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق الأمن البيئي من خلال تلبية احتياجات الإنسان الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها.

إن الإدارة الحكيمة للموارد المتاحة وإصلاح البيئة أهم شروط تحقيق الأمن البيئي والتي تنادي بها التنمية المستدامة[2] .

إن الارتباط الوثيق بين التنمية والأمن أمر مدرك وتتمثل العلاقة بينهما من خلال ما يلي:

1- إن كل دولة بحاجة إلى النهضة في كافة المجالات، و هذه النهضة بحاجة إلى تنمية، والتنمية هي عملية تغيير مقصودة و مخططة إلى الأمام، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة.

---

[1] كمونة، **مرجع سابق**، ص ص. 9 -37.

[2] **المكان نفسه**.

2- إن التنمية تحتاج إلى خطط، فالتخطيط يعتمد معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يمكن التنبؤ بمعرفة هذه العوامل في وضع فوضى لأن حالة الفوضى لا يمكن التوقع بنتائجها.

3- إن تنفيذ المشروعات يحتاج إلى استقرار للمشاريع نفسها، و للعامل البشري الذي لا يمكن أن يعمل إلا في ظروف آمنة ومستقرة.

4- هناك علاقة متبادلة بين التوتر الاجتماعي و قلة الأمن.

5- الأمن يعني ثباتا في العلاقات الاجتماعية مما يتيح الفرصة لتنظيم أفضل و استغلال أمثل للموارد البشرية و الطبيعية، وبهذا تتحقق نهضة المجتمع و تقدمه.

وفي الوقت الذي نجد فيه الأمن يلعب دورا ايجابيا في عملية التنمية فانه على النقيض من ذلك يؤدي النزاع وانعدام الأمن بين الدول إلى اتجاهات التنمية غير مستدامة، وإلى استنزاف الموارد، واختلال أنظمة وسياسات دعم وحماية البيئة، كما يؤدي في الوقت ذاته إلى شل سبل التعاون وتنسيق الجهود الإقليمية أو الدولية لحماية البيئة[1] .

[1] كمونة، **مرجع سابق**، ص ص. 9 -37.

**المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي**

تناولت المقاربات النظرية موضوع الأمن البيئي بالتحليل والدراسة، كل نظرية كان لها تصورها الخاص حسب مرتكزاتها وفرضياتها، ومن خلال هذا المبحث سوف نبين كيف ساهمت النظريات الوضعية وما بعد الوضعية في موضوع الأمن البيئي وتفسيرها له وذلك ضمن مطلبين.

**المطلب الأول: النظريات الوضعية وتصورها للأمن البيئي:**

النظريات الوضعية هي الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل القوة، وتؤكد على أن الوضع القائم هو شيء معطى مسبق، وتركز النظريات الوضعية أيضا على المفهوم التقليدي للأمن الذي يعتبر الدولة وحدة مرجعية أساسية للأمن، إذ أننا سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى كل من الاتجاه الواقعي والليبرالي وتفسيرهما للأمن بصفة عامة وتصورهما للأمن البيئي خاصة باعتباره موضوع دراستنا.

**الفرع الأول: التصور الواقعي للأمن البيئي:**

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد، واعتبرت أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وبالتالي فهذه الأخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها وحماية سيادتها، وترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب، ويعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء[1] ،وتعزيز المصلحة الوطنية، بالاعتماد على القوة شقها العسكري، وان بقاء الدولة يرتبط بزيادة قوتها وقدرتها على توفير الأمن لشعبها[2] ويحدد هانس مورغانثو عناصر القوة في الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، الاستعدادات العسكرية، السكان، طبيعة الدولة، نوع الدبلوماسية والحكومة[3] ، ومثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزء من معجم الواقعيين الأمني[4] ، وحسب الواقعية الكلاسيكية الأنظمة الأمنية ستبقى قائمة طالما كانت مصالح الأعضاء متوافقة.

---

[1] بن عنتر ، **مرجع سابق**، ص16.

[2] صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، **مجلة المفكر**، ع.5، ( 2010 )، ص ص. 285 - 293.

[3] بوسطيلة، **مرجع سابق**، ص. 17.

[4] غريفيش وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 79.

أما الواقعية الجديدة Neorealism وعلى رأسها كنيث والتز Kenneth walthz ترى أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على أولوية الأمن Prierity ofSecurity أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالتالي تحقيق الأمن، ولكن مع محاولة توسيع مفهوم التقليدي الواقعي –الذي لم يتجاوز حدود ضمان "بقاء الدولة" في مواجهة أي تهديد "خارجي" كونها فاعلا عقلانيا ومحركا للعلاقات الأمنية – ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع... الخ.

فمنذ أن أصبحت المسائل البيئية تدرج في أجندة العلاقات الدولية كموضوع أكاديمي وكقضية سياسية بالغة الأهمية، برزت الحاجة إلى التساؤل عن العلاقة التي تربط بين أمن الدولة والعوامل البيئية في المنظور الواقعي ليتم بذلك طرح صياغة جديدة لمفهوم الأمن ضمن التصور الواقعي. فالأمن كما يراه "إيلمان"– في مقاله الموسوم بـ "إعادة تعريف الأمن" – يكون عرضة للتهديد "عندما يؤدي فعل أو سلسلة من الأحداث إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبيا، أو يعكس بشكل ذي مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها[1] ، فالنظرة التوسيعية لدى "إيلمان" تأخذ بعين الاعتبار التهديدات غير العسكرية التي تتحدى الأمن الوطني وخاصة تلك التهديدات التي تحد من الخيارات المتاحة للدولة ومنها الكوارث الطبيعية والنزاعات المرتبطة بالندرة وكذا الزيادة السكانية.

كما ركزت "ماثيور" ببساطة على أهمية المسائل الإيكولوجية للأمن الوطني ورأت أن التطورات العالمية الحالية توحي بالحاجة إلى تعريف أكثر اتساعا للأمن الوطني بإدراج المسائل الخاصة بالمصادر والبيئة والسكان[2].

وفي السياق نفسه، يرى الأستاذ "روبرت كابلان" في مقاله عن "الفوضى القادمة"( the ComingAnarchy) أن الضغوط الديمغرافية والبيئية ستشكل مجموعة المشاكل الإستراتيجية في المستقبل ستؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للدول المتقدمة. ويضيف أيضا الأستاذ "روبرت كابلان" قائلا إن الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية وعليه، فالدول والحكومات سوف تصبح غير قادرة على حماية مواطنيها من الأضرار والتهديدات الطبيعية.

---

[1] سليم قسوم، " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.39، (صيف وخريف 2014)، ص ص. 93 - 106.

[2] **المكان نفسه.**

تعد النظرية التقليدية من النظريات المفسرة للأمن البيئي وتمثلها المقاربة الاجتماعية للمنظور الواقعي ونظرية سياسات الندرة، كما تتشابه أفكارها مع منظور الدولة المتمحورة حول الأمن وحسب هذه النظرية فإن الندرة قد تتطور إلى صراع دولي عندما تكون هناك قيود على الوصول إلى الموارد الحيوية المتجددة وغير المتجددة كالنفط والمياه والغذاء.

كما أن التهديدات البيئية العالمية والاجتماعية والاضطرابات السياسية سببها اللاجئون البيئيون الذين يتحركون عبر الحدود الوطنية، غير أن هذه النظرية انتقدت لضعف الأدلة المدعمة لها، إذ من بين أكثر 400 حالة من حالات النزاع بين الدول التي سجلت بين عامي 1918 و 1994والتي أدت إلى التهديد بالعنف المسلح لم ينشأ منها إلا 17حالة نزاع بسبب مشاكل المياه، كما أن الفترة ما بين 1814 و 2000عرفت دخول حوالي 300 معاهدة تتعلق بمعالجة القضايا غير الملاحية للمياه[1] .

**الفرع الثاني: التصور الليبيرالي للأمن البيئي:**

مع بداية السبعينات بدأت الدراسات الأمنية الواقعية في التراجع لتعود المثالية الكلاسيكية وتلقى رواجا كبيرا في أوساط الأكاديميين الذين تطرقوا إلى قضايا متعددة كنزع السلاح وحقوق الإنسان وقضايا البيئة[2] ...إلخ.

وتعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي والليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للمنظور الواقعي، حيث ينطلق الليبراليون من ثلاث افتراضات أساسية تتمثل في:

1/ الفاعلون الأساسيون في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تتفاعل في شكل منظم لتعزيز مصالحها.

2/ الدول والمؤسسات السياسية الأخرى ما هي إلا مجموعة فرعية من المجتمع المحلي يسعى المسؤولون العقلانيون إلى تحقيقها من خلال السياسة العالمية.

---

[1] رشيد مسعودي، **الرشادة البيئية**، رسالة ماجستير غير منشورة ( جامعة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص. 165.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 )، ص. 54.

3/ الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة فإن المسائل الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات مهمة أيضا[1]. فالليبرالية تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة خاصة البيئية منها.

يميل المنظرون الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها وذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عال من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل. ويؤكد هذا الرأي الليبرالية المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تفادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى، فإن خلق القواعد المشتركة ومعايير أنظمة السلوك يفترض تقويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي لتوليد قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول[2].

لقد تحول الليبراليون في الثمانينات من القرن الماضي إلى الاهتمام بالمؤسسات الدولية لتضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها. وكان هذا هو العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوروبا والتعددية في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلاف الرؤى الواقعية إزاء الأمن الدولي التي أهملت وشككت في دور المؤسسات الدولية في معالجة النزاعات ومنع اندلاع الحروب باعتبارها محصلة لمصالح الدول وقيود النظام الدولي، فإن الليبراليين الجدد يؤكدون دور هذه المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار.

ويعمد الليبراليون الجدد إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية/ العسكرية للمصطلح التي ركز عليها نظراؤهم من التيار الواقعي مؤكدين أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة من المكاسب النسبية.

فتسيير علاقات الاعتماد المتبادل يستوجب بناء مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة أو المنظمات الدولية القادرة على إدارة التفاعلات في مسائل مختلفة من الحياة الدولية مشكلة بذلك ما يعرف

---

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2002/2001)، ص. 12.

[2] Jacqueline Berman, " this Season's Hottest Accessory : Human Security, Biopolitics, and the Securitization of everyday Life ", acceded :.
**http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php** (03/04/2019).

بـ "المنظومة الدولية" وفي سياق الحديث عن الأمن البيئي سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئية ومحاولة إعادة تعريف العلاقات بين البيئة والإنسان، فقد بدأت الأمم المتحدة فعليا في محاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئية عن طريق إنشائها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) والذي لا يزال يصنف كأحد المنظمات الفاعلة حقيقة التي تخصص جهودها للمسائل البيئية،فالتعاون بين الدول في قضايا البيئة غير متاح في غالب الأحيان، لأن هناك صعوبة في إقامة أنظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة أو حتى التوصل إلى اتفاق شامل[1] لكون أي فعل سلبي من جانب أحد الفواعل من شأنه أن يفوض كل النظام ومع ذلك تبقى المنظومات البيئية المستندة إلى مفهوم الأمن التعاوني مهمة جدا في سبيل تحقيق تعاون فعال للحد من التدهور البيئي لسماحها على الأقل بتقليص التكاليف وتبادل المعلومات كما تقلص من نزعة الشك وعدم اليقين التي تميز البناء الفوضوي للنظام الدولي.

إن الاتجاه الليبرالي يرتكز على القوة والهيمنة لتوضيح المشاكل البيئية، وقدم النمط الليبرالي تفسيرا لأسباب ظهور المشكلات البيئية وربطه بالقوة والهيمنة ومصالح الشركات الكبرى داعيا أنصار البيئة لتولي عملية تقليص أو نزع هذه القوة والهيمنة[2] .

وقد ساهمت أيضا المقاربة المطورة للأستاذ "كين كونكا" (KenConca) ضمن المنظار الليبيرالي والتي عرفت بـ "السلم البيئي"(PaixEnvironnementale)حيث اعتبر أن نقطة البداية هي التساؤل حول كيف يمكن للتعاون البيئي أن يقود إلى أشكال واسعة من السلم، وبالمثل كيف يمكن للتدهور البيئي أن يقود إلى صراعات عنيفة بين الجماعات؟[3] .

**المطلب الثاني: النظريات ما بعد الوضعية وتصورها للأمن البيئي:**

نظرا لتوسع مفهوم الأمن وتعميقه فقد كان للنظريات ما بعد الوضعية إسهاماتها البارزة في إعطاء تفسير للأمن وبناء تصور للأمن البيئي، وسنركز في هذا الجزء من البحث على الإسهامات البارزة لكل من مدرسة كوبنهاجن والمقاربة النقدية في تصورهما للأمن البيئي.

---

[1] قسوم، مرجع سابق، ص ص. 93 - 106.

[2] ساعد هماش، " سوسيولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة "، **مجلة الباحث الاجتماعي**، ع. 13، (2017): ص ص. 181 - 198.

[3] قسوم ، **مرجع سابق**، ص ص. 93 - 106.

**الفرع الأول: تصور مدرسة كوبنهاجن للأمن البيئي:**

تقتبس مدرسة كوبنهاجن بشكل كبير من المقاربة البنائية خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية تمثل المدرسة أعمال علماء مثل باري بوزان، أولي ويفر، وجاب دي وايلد، ومورتن كيلستروب وغيرهم[1] .

الإسهام الأول لمدرسة كوبنهاجن و"بوزان" على وجه التحديد في الدراسات الأمنية هو تصورها الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة. فبالإضافة إلى القطاع العسكري، ركزت مقاربة "بوزان" التوسيعية على قطاعات أساسية أخرى هي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مؤكدا أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية[2] ، فكلها مرتبطة بشكل معقد، ولأن الأمن البيئي يدخل في صميم الاهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع،فإن منظري "مدرسة بحوث السلام" يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد ليفي (Macc A .Levy) أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية[3] ،واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني وهي نفس القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعلها مع النمو الديمغرافي السريع خاصة في العالم الثالث، وإفرازاته المختلفة كالبطالة، اللاجئين، الهجرة نحو الشمال، وما تحمله هذه الأخيرة من تهديدات ضد المنظومات القيمية، الثقافية والديمغرافية، وانتقالها إلى المستويين المجتمعي أو الفردي[4] . وحسب إحصائيات العلماء أن عدد الكوارث الطبيعية تضاعف في العقدين الماضيين فارتفع من 200 إلى أكثر من 400 كارثة سنويا، 90% منها متصلة بالاحتباس الحراري [5] .

---

[1] سيد أحمد قوجلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن** ( الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014 )، ص. 80.

[2] مريم شوفي، " التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن"، في: **www.m.alhewar.org** ( 2019/03/28 ).

[3] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص. 54.

[4] **المرجع نفسه، ص. 55.**

[5] إدريس عطية، " التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني "، **مجلة تحولات**، ع.1، ( جانفي 2018 )، ص ص. 38 - 47.

فالأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار "مدرسة بحوث السلام" يرتبط بحماية النظام الايكولوجي والذي يرتكز على بقاء واستمرار الأصناف الفردية ( بشرية وحيوانية)، ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، واستمرار أنماط العيش ( الغابات والبحيرات)، وبصفة خاصة الحضارة البشرية. ويقر باري بوزان في كتابه "الشعب، الدولة والخوف" أن القطاع البيئي صعب التعريف ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى، فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة فقط، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار وذلك بحكم الطبيعة الكونية للبعد البيئي[1] .

إن ما أطلقت عليه مدرسة كوبنهاجن القطاع البيئي يتضمن في واقع الأمر برنامجي عمل منفصلين، الأول علمي والآخر سياسي. ينطلق البرنامج الأول – العلمي- في الأساس من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدما قائمة من المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر في تقدم الحضارة الإنسانية. في حين يتشكل البرنامج الثاني – العمل السياسي- من الهيئات الرسمية الحكومية وما بين الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات المطروحة من أجل التعامل مع التهديدات[2] وعليه فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن الدفع نحو مسارات الأمننة (Securitization).وبذلك فإنه يوجد من يجب عليه الحفاظ على البيئة من خلال حماية التنوع الحيوي، في حين هناك من تحتم عليهم مصالحهم حماية ما يستلزم للسماح بالتقدم الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام الأمن البيئي كأداة أو وسيلة سياسية تعبوية، فإذا كان بإمكان البيئة أن تكون مصدرا للنزاعات فسيكون ذلك من خلال التغيرات البيئية التي تسمح ببروز شعور بالأمن الذي قد يتم استخدامه كوسيلة في السياسة الداخلية أو الخارجية. ولأن الصراعات القادمة سيكون موضوعها الموارد الطبيعية فإن الكثير من الخبراء والمتخصصين لا يستبعدون أن يتخذ التغير المناخي بعدا جيو – سياسيا خطيرا، فحسب المفوضية السامية للاجئين سنة 2008 في دراسة لها بعنوان " التغير المناخي، الكوارث الطبيعية والنزوح " انه في ظل التغيرات ستضطر الشعوب إلى اعتماد استراتيجيات على المدى القصير والمدى البعيد لأن الكوارث الطبيعية تدفع بالسكان إلى النزوح والبحث عن الأمن فإن كان هذا النزوح بأعداد كبيرة يمكن أن نطلق عليه تهجير عابر للحدود[3] . هذا الأخير الذي يعد إحدى النتائج الناجمة عن انعدام الأمن البيئي. وقد اعتبرت أعمال هومر–ديكسون ونورمان مايرز أساسا متينا لإيضاح الترابط بين

---

[1] حمزاوي، **مرجع سابق**، ص. 55.

[2] قسوم، **مرجع سابق**، ص ص. 93 - 106.

[3] عطية، **مرجع سابق**، ص ص. 38 - 47.

التدهور البيئي ومسألة اللاجئين والصراعات العنيفة وهي المسائل التي صبغت الخطاب العام الأكاديمي في تسعينات القرن الماضي. فقد أثارت مواضيع "الهجرة المناخية" الكثير من النقاش.حيث يؤدي التغير البيئي والنمو السكاني والتغيير في أنماط الاستهلاك إلى تغيير التوازن المستقر بين السكان والموارد، وهو ما يجعل الجماعات المختلفة في تنافس حول ما تبقى من مصادر شحيحة. وتتحول هذه المنافسة إلى صراع عنيف فقط ضمن السياق الذي تنهار فيه المؤسسات عندما تقرر الجماعات أن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها[1] .

ويوضح الشكل التالي كيف يؤدي التغير المناخي وازدياد السكان إلى الاستغلال المفرط للمواد الطبيعية الضئيلة ما يؤدي إلى التنافس فيما بينها للوصول إلى الموارد وتحقيق أهدافها ويتحول بذلك التنافس إلى صراع عنيف ينعدم فيه الأمن.

**الشكل رقم 01: التغير البيئي ونقص الموارد وتأثيرها في الأمن**

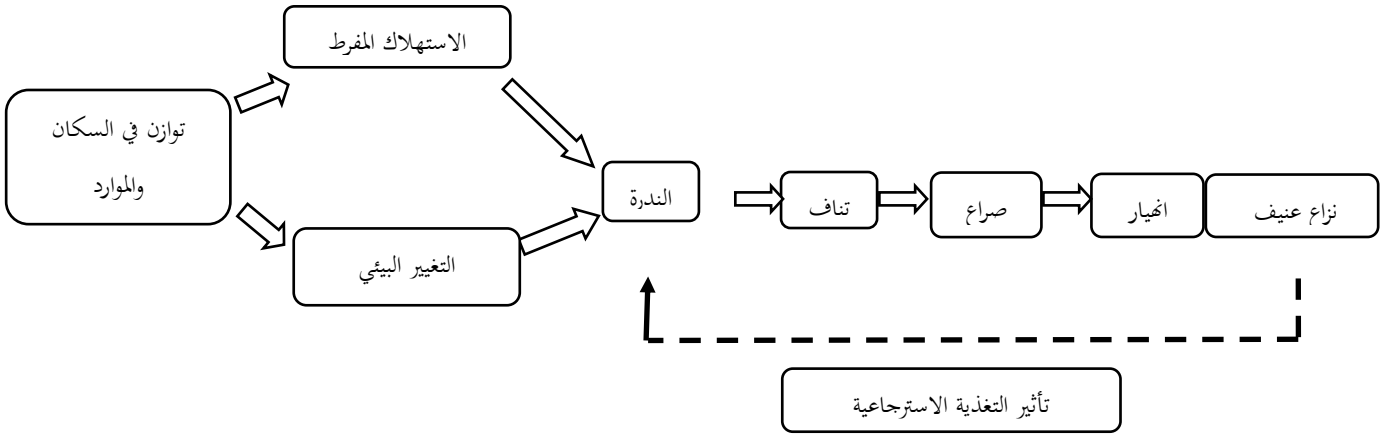


**Source:** Oli Brown and Others ,"Climate change as the 'new' Security threat: implications for Africa",International Affairs**,** Vol.83,Issue 6, November 2007, P.1148.

(1) Oli Brown, Alec Crawford and Christine Campeau, " Environmental Change and the new security Agenda : Implications for Canda Security and Environmental, Acceded: **http://www.iisd.org/pdf/2008/env_change_security_canada.pdf** ( 24/02/2019 ).

**الفرع الثاني: التصور النقدي للأمن البيئي:**

جاء التصور النقدي للأمن على أنقاض النقاش النظري بين الواقعيين والليبراليين ليعطي طرحا مختلفا عن الطرحين السابقين، وتعد الدراسات النقدية للأمن بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة فرانكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر، تيودور أدورنو ويورغن هابرماكس. وهي نظرية تدعي أن لها أدوات تحليلية كفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي، حيث يعتبر تعريف كين بوث أحد رواد النظرية النقدية أن الأمن يعنى الإنعتاق وهو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ومن بين هذه القيود الحرب، الفقر، نقص التعليم ....إلخ، وغيرها كثير[1] .أي أن الأمن من المنظور النقدي أصبح يرى ضرورة الحاجة لتوسيعه ليشمل مصادر التهديد الجديدة كالجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، انتشار الفقر والتلوث البيئي ... فالنقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية للتحليل وهي بذلك تسعى إلى حماية الفرد والجماعة الإنسانية بصورة شاملة[2] .

يعتبر النقديون التدهور البيئي تهديد للنظام الايكولوجي ورفاهية الفرد، بحكم الطبيعة العبر–وطنية لهذه التهديدات. كما أن كيث كروز يعتقد أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية[3] ، وبذلك فالطبيعة العبر–وطنية للتهديدات البيئية يجعلها سهلة الانتشار بين دولة وأخرى مثلا النشاط الصناعي المركز يمثل مركزا للنفايات السامة المتنقلة عبر المياه أو الهواء خاصة في المراكز الكبرى، هذا التلوث سيؤدي لا محالة إلى تهديد أمن المجتمعات والأقاليم[4] ، ما أدى على الصعيد العالمي إلى اللجوء إلى اتخاذ إجراءات ردعية وتنظيم مؤتمرات وقمم من اجل حماية البيئة ووضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية، ويتجلى ذلك من خلال الأنشطة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلام الأخضر، وهذا ما سنخصص له لاحقا مبحثا لإبراز دور المنظمات في حماية البيئة ودورها في تحقيق الأمن البيئي.

لقد اعتمدت النظرية النقدية بداية الفرد كوحدة مرجعية للأمن بدلا من الدولة، وهي بذلك تجادل بأن الأمن البيئي منبثق من الأمن الإنساني والشامل، وتبحث هذه المقاربة اللا أمن البيئي كأداة إرشادية للأمن

---

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية** ( السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011 )، ص. 27.

[2] حجار، **مرجع سابق**، ص. 57.

[3] حمزاوي، **مرجع سابق**، ص. 55.

[4] الشجيري، **مرجع سابق**.

البيئي، فبحث "جون بارنت" معنى الأمن البيئي ضمن مقاربة نقدية تدعى "النظرية الخضراء" ضمن مقاربتين إيكولوجيتين- الإيكولوجيا النسوية والإيكولوجيا الاجتماعية - ويرجع ذلك إلى الاهتمام بكل من حركة النساء والحرمة البيئية. وقد حاجج كثير من مفكري النسوية بأن أهداف هاتين الحركتين مترابطة إلى حد كبير، فكلتا الحركتين تتضمن تطوير النظر إلى العالم والممارسات الخالية من نماذج الهيمنة المنحازة ذكوريا. وقد عبرت "روزماري رادفورد رويثر" عن ذلك في كتابها "امرأة جديدة-أرض جديدة"حيث ترى أن تحرر النساء وحل الأزمة البيئية لا يمكن أن يتحقق في مجتمع أساس علاقاته الهيمنة. إذ يجب توحيد مطالب حركة النساء مع مطالب الحركة البيئية بغية تصور إعادة تشكيل جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والقيم المبطنة في هذا المجتمع الصناعي الحديث[1] . ومنذ أوائل السبعينيات دافع الكثير من النسويين، بالأخص النسويون الإيكولوجيون، عن الموقف الأساسي لرويثر: البيئة قضية نسوية. ويركز الاتجاه النسوي الإيكولوجي على ثلاثة افتراضات أساسية:

- هناك ترابطات دالة على الهيمنة غير المبررة على النساء وعلى البشر المهمشين والمستغلين والمسيطر عليهم وعلى غير البشر من الحيوانات والنباتات والطبيعة.

- إن فهم الترابطات بين النساء والبشر المهمشين والطبيعة شأن مهم لكل من النسوية والمذهب البيئي والفلسفة البيئية.

- إن المشروع المركزي للنسوية الإيكولوجية يتمثل باستبدال بنى الهيمنة غير المبررة وإحلال بنى وممارسات عادلة محلها[2] .

أما الإيكولوجيا الاجتماعية فترى أن المشكلات البيئية الحديثة هي نتاج مشاكل وتراكمات اجتماعية، وعليه لا يمكن فهم المشاكل البيئية بوضوح عدا عن حلها من دون التعامل مع المشاكل ضمن المجتمع[3] . فالنزاعات الاقتصادية والإثنية والثقافية من بين أخرى كثيرة تكمن في قلب معظم الاختلالات البيئية الخطيرة

---

[1] قسوم، **مرجع سابق**، ص ص. 93 - 106.

[2] المكان نفسه.

[3] سامي بلعابد، محاضرة بعنوان العدوان البيئي والفقر، الملتقى العلمي الوطني حول: ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع، جامعة قالمة، (17-18 سبتمبر 2013).

التي يواجهها اليوم بمعزل عن تلك التي تولدها الكوارث الطبيعية، فالأسباب الجذرية هي من قبيل التجارة لأجل الربح والتوسع الصناعي والمطابقة بين "التقدم" والمصلحة الخاصة للشركات.

وفي هذا الصدد يقول "موراي بوكتشين" إن عزل المشكلات البيئية عن المشكلات الاجتماعية سوف يعني إساءة فهم جسيمة لمصادر الأزمة البيئية المتصاعدة، فالطريقة التي تتعامل بها الكائنات البشرية بعضها مع بعض أمر جوهري لبحث الأزمة البيئية[1] ، وان الحل للحد من المشاكل البيئية حسب الإيكولوجيين الاجتماعيين يكمن في تغيير القيم الثقافية والأيديوجيات المهيمنة، إضافة إلى استبدال القيم الاقتصادية وثقافة الاستهلاك بقيم إيكولوجية جماعية تحررية.

ويجادل "بارنت" بأن استخدام مفهوم الأمننة (أمننة البيئة) استنادا إلى المفهوم التقليدي لها المرتكز على الدولة ينطوي على مخاطر احتكار المفهوم من طرف الدول. ولذلك فهو يقترح أن يتحدد الأمن البيئي في إطار الأمن الإنساني، والمطلوب هنا هو إعادة تشكيل لأمن بيئي لا يعطي الأولوية للأمن الوطني ولقضايا النزاع وإنما للحاجات الإنسانية المهددة بيئيا بشكل كبير.

وعليه، تبقى الغاية الأساسية للدراسات النقدية هي فتح مساحة للتفكير والتأمل وإنتاج البدائل، وبشكل أكثر دقة في ما يخص الأمن البيئي، فالدراسات النقدية يجب أن تستمر في الكشف عن الخطايا المنتجة لمفهوم متمركزة حول الذات التي تؤدي إلى استبعاد وقمع الأشخاص الذين هم خارج إطارها المرجعي، من هذا المنطلق وجب التركيز على قضايا السلام والعدالة للوصول إلى تعريف للأمن البيئي يكون مقبولا سياسيا واقتصاديا وأكثر ملائمة اجتماعيا[2] .

---

[1] قسوم، **مرجع سابق**، ص ص . 93 - 106.

[2] **المكان نفسه**

- **خلاصة الفصل:**

تعتبر الإستراتيجية من المفردات التي أثارت جدلا كبيرا، وذلك يرجع إلى كثرة استعمالها وتداولها في عدة مجالات بعد أن كانت مقتصرة فقط على الجانب العسكري ومرتبطة بالقوة، وبعد تطور حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية تم إضفاء صبغة حديثة على المفهوم، فقد عرفها أندري بوفور بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة، ولم يحصر القوة في الجانب العسكري وإنما تشمل الجانب السياسي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي... وكيفية استعمال هذه القدرات لتحقيق أهداف السياسة وتحقيق النتائج الإيجابية.

مع هذا التطور الذي شهدته الإستراتيجية ودخولها إلى شتى المجالات ارتبطت بعلاقة مع مصطلحات مثل التخطيط، التكتيك، الجيو- إستراتيجية والدبلوماسية، والعلاقة تكاملية بين الإستراتيجية وهذه المفاهيم.

وتقترن الإستراتيجية بالأمن لأن صناع القرار يضعون استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية. ولكن بعد أن أصبح العالم يعرف أشكالا معاصرة من التهديدات كانتشار الفقر، الأمراض، الأوبئة، الجريمة المنظمة، المخدرات، الإرهاب والتلوث البيئي .....الخ، ظهر مصطلح الأمن الإنساني والذي يتم ربطه عادة بتقرير التنمية البشرية حول الأمن الإنساني لعام 1994 وقد جاء تعريف هذا المصطلح في التقرير على أنه التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، فالتحول في مفهوم الأمن أكسب موضوع البيئة وتهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية حيث كان لظهور مفهوم الأمن الإنساني وضع قاعدة متينة للبعد البيئي من خلال ربطه بمختلف أبعاد الأمن الإنساني كالأمن الاقتصادي، الأمن السياسي الأمن الصحي، الأمن الغذائي والأمن المجتمعي.

إن الأمن البيئي مصطلح مركب يجمع بين الأمن والبيئة – التي تشير إلى مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية، والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم – فالأمن البيئي يشير إلى المشاكل الأمنية الناتجة عن الأعمال البشرية والتي لها تأثير سلبي على البيئة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة ولها آثار سلبية على الإنسان. كما ترتبط البيئة بالتنمية المستدامة وذلك يرجع إلى العلاقة الوثيقة بينها، فالتنمية يمكن جعلها

مستديمة إذا كان العمل فيها وفق هذا المفهوم أي أنها تلبي حاجات الحاضر دون التأثير على قدرة الناس في كل مكان وزمان في الحصول على احتياجاتهم من هذه البيئة.

وبعد أن أصبحت المسائل البيئية تدخل ضمن اهتمامات الفاعلين في العلاقات الدولية ساهمت النظريات الوضعية وما بعد الوضعية في إعطاء تفسيراتها لمفهوم الأمن البيئي وإبراز العلاقة بين أمن الدولة والعوامل البيئية. فالنظرية التقليدية في فترة الحرب الباردة حافظت على النظام القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل القوة، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات غير العسكرية التي تتحدى الأمن الوطني وخاصة تلك التهديدات التي تحد من الخيارات المتاحة للدولة ومنها الكوارث الطبيعية والنزاعات المرتبطة بالندرة وكذا الزيادة السكانية، ليتم بذلك طرح صياغة جديدة لمفهوم الأمن ضمن التصور الواقعي. أما الليبرالية تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة خاصة البيئية منها. لتأتي بعد ذلك النظريات التفسيرية لتضع تصورا جديدا لمفهوم الأمن وكان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاجن (البنائية) من خلال مدرسة بحوث السلام اذ أنهم تعتبرون القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، فالتدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية، واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية، ليأتي بعد ذلك التصور النقدي للأمن على أنقاض النقاش النظري بين الواقعيين والليبراليين ليعطي طرحا مختلفا عن الطرحين السابقين، وتعد نتاج لخلاصة أفكار مدرسة فرانكفورت. وهي نظرية جاء بفكرة الإنعتاق لتوضيح مفهوم الأمن، حيث تؤكد الدراسات النقدية على ضرورة الاستمرار في التركيز على قضايا السلام والعدالة للوصول إلى تعريف للأمن البيئي يكون مقبولا سياسيا واقتصاديا وأكثر ملائمة اجتماعيا.

# الفصل الثاني

## الواقع البيئي للإتحاد الأوروبي ودور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي العالمي

سنخصص هذا الفصل للحديث عن الواقع البيئي للاتحاد الأوروبي ودور التشريعات والاتفاقيات الدولية في تحقيق الأمن البيئي العالمي من خلال مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول أهم المعضلات البيئية في الاتحاد الأوروبي وذلك بالتركيز على معضلتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي. أما المبحث الثاني سنتناول فيه أهم الاتفاقيات الدولية التي انعقدت وكان لها الأثر البارز في المساهمة في طرح تشريعات بيئية الغاية منها حماية البيئة والحفاظ عليها.

## المبحث الأول: المعضلات البيئية للاتحاد الأوروبي

سنتناول في هذا المبحث الواقع البيئي للاتحاد الأوروبي حيث أنه بسبب الاعتماد الشديد للدول الأوروبية على التصنيع والزراعة كان لها الأثر السلبي على البيئة فقد أصبحت الدول تعاني من قائمة طويلة من المشاكل البيئية حتى وإن كان هناك اختلاف متباين بينها، إلا أنها تضررت كثيرا جراء انبعاثات الغاز الدفيئة في الهواء وتسببها بمشاكل عديدة شغلت اهتمام كبير من قبل الدول الأوروبية.

### المطلب الأول: ظاهرة التغير المناخي

#### الفرع الأول: تعريف التغير المناخي:

تأثر عوامل المناخ والطقس على صحة الإنسان، فالطقس يعرف بأنه الظروف المتقلبة للغلاف الجوي المحيط بالأرض، والمتمثلة في الأمطار والرياح، درجة الحرارة، الغيوم وغيرها. أما المناخ فهو الحالة المتوسطة للطقس واختلافه على مدى فترة زمنية محددة ومنطقة جغرافية معينة[1]. حيث تتحكم العناصر الجغرافية المختلفة مثل وجود الجبال، الغطاء النباتي، القرب من البحر ... الخ في تحديد المناخ، بالإضافة إلى أنه يختلف من فصل لآخر ومن عقد لعقد ومن زمن إلى زمن – كحديثنا عن العصر الجليدي مثلا – [2]والإحصائيات التي يقدمها المتخصصون والباحثون في الشؤون البيئية تدل على التغيرات الهامة التي تطول لعقود وقد اصطلح على تسميتها بالتغير المناخي يقصد بالتغير المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحرارة و

---

[1] " التلوث في أوروبا "، في: **https://middle-east-online.com** (2019/05/03).

[2] زين العابدين معو، **تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص. 169.

أنماط الرياح و الأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو الرياح بسبب قوى خارجية ، كالتغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة ، و مؤخرا بسبب نشاطات الإنسان المختلفة، " ويرتبط الاحتباس الحراري بشدة بانعكاسات ارتفاع كميات غازات دفيئة على طبقة الأوزون الرقيقة الموجودة في الغلاف الجوي الخارجي[1]" أدى التطور الصناعي في العقود المنصرمة إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة و نجم عن ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو ما تسمى بغازات الدفيئة ، مثل ثاني أكسيد الكربون و هو الغاز الرئيسي في تغير المناخ، وقد تمكنت الكميات الهائلة من هذه الغازات من رفع حرارة الأرض، و عندما نتحدث عن تغير المناخ على صعيد الكرة الأرضية فإننا نعني تغيرات في مناخ الأرض بصورة عامة، تؤدي وتيرة وحجم التغيرات المناخية الشاملة على المدى الطويل إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة البيئية المختلفة على سطح الأرض.

وهو التغير الذي يطرأ على أنماط المناخ العالمي والإقليمي، بينما تحدث كثيرا من هذه التغيرات نتيجة للظواهر الطبيعية المتعلقة بآلية موازنة الطاقة على الكرة الأرضية، إلا أن التغيرات الملحوظة حاليا و تلك المتوقعة مستقبلا، والتي تعقد أنماط الحياة على الأرض باتت متعلقة بالنشاط البشري الاقتصادي، والذي يتسبب بإنتاج كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون و الغازات الدفيئة، التي تتسبب في حبس الحرارة التي تمتصها الأرض من الشمس ومنعها من الانعكاس خارج الغلاف الجوي[2].

و يقصد أيضا بالاحتباس الحراري أنه ارتفاع معدل درجة حرارة الكرة الأرضية سواء المسجلة أو المتوقعة على مدى فترة زمنية، بما أن النظام العالمي نظام متحرك فالاحتباس الحراري حدث في الماضي و سيستمر بالحدوث في المستقبل، وتشير التقارير الحديثة الصادرة عن الهيئة الحكومية المعنية بالتغير المناخي بأن معدل حرارة الأرض سيزيد من 1.8° إلى 4.0° بحلول عام 2100، و قد يؤدي هذا الارتفاع إلى نتائج خطيرة و مدمرة [3].

---

[1] غريفتش وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 33.

[2] "قائمة أهم المشاكل البيئية في أوروبا وحلولها المقترحة "، في: **https://www.ts3a.com/ المشاكل-البيئية-في-أوروبا bi2a/** (2019/05/03).

[3] المكان نفسه.

و نجد أن أهم الآثار المترتبة على التغير المناخي تكمن في :

- ارتفاع متوسط المنسوب العالمي لسطح البحر.

- حدوث الفيضانات و ذلك بسبب تهاطل الأمطار الكثيرة.

- انتشار بعض الأمراض المنقولة عن طريق المياه.

- زيادة الإحترار في القطبين الشمالي و الجنوبي مما يؤدي إلى ذوبان مزيد من الجليد في البحر.

- تأثيرات التغير المناخي على التنوع البيولوجي، وذلك لعدم التكيف مع درجات الحرارة وكما أن التغير المناخي يؤدي إلى نتائج خطيرة تتمثل في أنه يهدد نصف الكائنات الحية بالانقراض، التأثير البشري و تهديده بالكوارث الكبرى، وتزايد المخاطر الصحية.

**الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي ومعضلة تغير المناخ**

إن الاعتماد الكبير للدول الأوروبية على الصناعة والزراعة، ساهم بشكل ملحوظ في تفاقم المشاكل البيئية، حتى وإن كانت هناك اختلافات متباينة في أنظمتها البيئية ووضعها الصحي في سائر دول هذا الاتحاد. فقد أكد التقرير الصادر عن المنظمة العالمية للصحة فإن هناك مناطق في الاتحاد الأوروبي ستتعرض للجفاف[1]، وقد لوحظ بالفعل زيادة نسبة الجفاف، وبالتحديد في دول جنوب القارة والجنوب الشرقي منها (بلغاريا، المجر، البرتغال، وأكرانيا)، وفي حالة عدم القيام بإجراءات حاسمة فإن نتيجة الغذاء ستقل في تلك الدول الأوروبية[2].

كما أن التغيرات في الطقس كانت السبب في حدوث كوارث وفيضانات في دول الاتحاد أثرت على 3.4 مليون إنسان وقتلت أكثر من ألف في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011، مع العلم أنه بسبب استمرارية مشكلة الاحتباس الحراري العالمي فإن عدد الأشخاص الذين سيتأثرون بالفيضانات سيكون بين 75.000 إلى 5.5 مليون في كل سنة، وفي سنة 2003 سجلت المنظمة وفاة أكثر من سبعين ألف إنسان

---

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاها** ( الكويت: عالم المعرفة، 1979 )، ص. 25.

[2] "قائمة أهم المشاكل البيئية في أوروبا وحلولها المقترحة "، **مرجع سابق**.

من الاتحاد الأوروبي بسبب درجات الحرارة العالية جدا، وبداية الموجة في فرنسا التي عانت بشدة منها مات 57 إنسان ثم زادت الأعداد بعد ذلك.

وقد أقرت المنظمة الأوروبية EEA أن دول الاتحاد الأوروبي قد استطاعت أن تخفض في عام 2000 من إنتاج الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري بنسبة تفوق ما هو مطلوب منها، وذلك مقارنة بانبعاثات عام 1990[1] لغاز ثاني أكسيد الكربون، وقد تحقق ذلك الهدف، وعلى وجه الخصوص، بفعل النشاطات الصارمة والقيود التي انتهجتها لوكسمبورغ، ألمانيا، بريطانيا، والسويد، وبصورة لافتة، ولكن باستثناء قطاع النقل الذي ظل بإضراب وبلغ نموه نحو 20 % في عقد السبعينات. كما هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول رقم (01) نسبة التغير في كمية الغازات الدفيئة للقطاع الاقتصادي للإتحاد الأوروبي (1990–1999)**

| | |
|---|---|
| مصادر تزيد الطاقة | % 11 |
| الصناعة | % 09 |
| المنازل والخدمات | % 02- |
| قطاع النقل | % 20+ |

ويتضح من الجدول أن نمو قطاع النقل المضطرب سوف يجعل الأوروبيين عاجزين عن الالتزام بحقهم من تخفيض الغازات الدفيئة في العقد القادم، ويستدعي ذلك أن يسارع الاتحاد الأوروبي في معالجة الأضرار الناجمة عن التوسع في قطاع النقل بكفاءة توازي تلك التي انتهجتها في ميادين الصناعة وإنتاج والاستهلاك المنزلي[2].

ونظرا لارتفاع النسب المتعلقة بكمية الغازات الدفيئة اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تغيير الإنتاج الإجمالي من الغازات الدفيئة، يتضح في هذا الشكل أن دول الاتحاد الأوروبي قد سارت في الاتجاه الصحيح، صوب تخفيض مجموع الغازات الدفيئة التي تطلقها مقارنة بإنتاج 1990، وقد اتبع الاتحاد الأوروبي سياسات وضع العديد من

---

[1] "قائمة أهم المشاكل البيئية في أوروبا وحلولها المقترحة "، **مرجع سابق**.

[2] أحمد جغلاف،" التنوع البيولوجي وتغير المناخ"، في
:**http://www.cbd.int/doc/bioday/2007/ibd-2007-booklet-01-ar**.(2019/05/06)

الاستراتيجيات الهدف منها حماية البيئة والربط بينها وبين المناخ المتمثل في خفض هذه الغازات بنسبة 08 % عام 2010 قد أوشك أن يتحقق إذ تم حل مشكلة قطاع النقل، ولكن من الواضح أيضا أن بعض دول الاتحاد الأوروبي أفضل من غيرها في الأداء، تأتي بالدرجة الأولى لوكسمبورغ، تليها السويد والمملكة المتحدة (بريطانيا) وألمانيا. أما النمسا والدنمارك وإيطاليا وبلجيكا وهولندا مازالت متأخرة في مساهمتها لتقليص حجم الغازات الدفيئة[1]. كما اقترح الاتحاد الأوروبي حزمة من القواعد التي تهدف إلى الربط بين حماية البيئة والمناخ من جهة والاقتصاد من جهة أخرى وذلك من خلال التركيز على الفوائد الاقتصادية لخفض الانبعاثات الحرارية والاعتماد على مصادر الطاقة البديلة. يأتي ذلك في الوقت الذي تغيرت فيه اتجاهات الناس بشأن قضية التغير المناخي بشدة خلال العقود الأخيرة، وتستهدف حزمة القواعد البيئية الجديدة التي وضعها الاتحاد الأوروبي مجموعة أهداف طموحة لجعل الاقتصاد المزدهر للاتحاد –الذي يضم 27 دولة– أكثر اقتصاد صديق للبيئة على مستوى العالم. ليس هذا فحسب، بل إن الخطة التي تحمل عنوان "حزمة العمل المناخي والطاقة المتجددة" تسعى إلى جعل حماية البيئة ذات مردود اقتصادي. وفي هذا السياق، قال ستافروس ديماس، مفوض شؤون البيئة في الاتحاد الأوروبي: "هذه الحزمة ستؤكد لشركائنا في العالم أن التحرك القوي لمحاربة التغير المناخي يتوافق مع النمو الاقتصادي المستمر والرخاء." ووفقا لمقترحات المفوضية الأوروبية، فإنه يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون – المسؤول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري– بنسبة 20% مقارنة بمستوياتها عام 1990، وذلك بحلول 2020 [2].

ومن المقرر تحقيق هذا الهدف جزئيا من خلال توسيع نظام تجارة الانبعاثات الكربونية في الاتحاد الأوروبي، الذي يتيح للمنشآت الصناعية، التي تنتج كمية من ثاني أكسيد الكربون أقل من الحد الأقصى، بيع حق الانتفاع بالكمية المتبقية لمنشآت صناعية أخرى. وهو ما يعني تحقيق مكسب مادي للشركة التي تنتج كمية أقل من ثاني أكسيد الكربون، على حساب تلك التي تنتج كمية أكبر منه.

كما أن منظمة السلام الأخضر – الاتحاد الأوروبي تعمل على رصد وتحليل والتأثير على أعمال المؤسسات الأوروبية وسياساتها البيئية فيما يخص كمية انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحرص المنظمات غير

---

[1]" التلوث في أوروبا "، **مرجع سابق**.

[2]" الاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل الاقتصاد أكثر صداقة للبيئة "، في: **https://www.dw.com/ar/** (2019/05/04 ).

الحكومية على تشجيع سياسات الاتحاد الأوروبي وذلك بحثه على مواصلة إظهار الالتزام دوليا، بالإضافة إلى الضغط على المؤسسات والشركات لخفض انبعاثاتها الغازية لتجنب ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من 2° درجة مئوية، وهو ما يعدل انخفاضا قدره 15 % على الأقل بحلول سنة 2015، و30 % بحلول سنة 2020، وبحلول سنة 2050 سيكون من المستحسن تخفيض هذه الإنبعاثات إلى 80 % [1].

**المطلب الثاني: مشكلة التنوع البيولوجي**

**الفرع الأول: تعريف التنوع البيولوجي**

أصبحت المحافظة على تنوع الأرض الحيوي وعلى مختلف صور الحياة التي تطورت على مدى ملايين السنين فيها إحدى أكثر المهمات المعترف بها دقة في عصرنا هذا. إذ إن خسارة الأنواع تؤدي إلى استنفاد إرث بيولوجي يحمل قيمة أخلاقية وعملية وعلمية لا تقدر بالنسبة إلى أجيال المستقبل.

ويقصد "بالبيئة البيولوجية الوسط النباتي والحيواني الذي يحيا فيه الإنسان "[2]، فيقتصر الوسط النباتي على الزروع والجنات وهو يرتبط بالماء أساس الحياة، أما الوسط الحيواني فيشمل كافة أنواع الحيوانات[3]. وينقسم التنوع الحيوي إلى ثلاثة أنواع عامة هي: تنوع الموطن والتنوع الوراثي وتنوع الأنواع، وتعتمد فرص بقاء كلٍّ من هذه التنوعات على صحة الاثنين الآخرين وبقائهما، فيشكل الثلاثة معاً صحة النظام البيئي[4].

يعد التنوع الحيوي أو البيولوجي من المواضيع البيئية الهامة لكونه المرادف الأساسي للمواد الطبيعية التي تكفل للإنسان حياته بالشكل الذي يحقق جودتها واستمراريتها[5]، وفقد أصبح هذا المصطلح من أهم المرتكزات التي خرج بها المجتمعون في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992 وهو الحفاظ على التنوع الحيوي.

---

[1] معو، **مرجع سابق**، ص. 188.

[2] محمود صالح العادلى، **موسوعة حماية البيئة** ( الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ب س ن )، ص. 23.

[3] المكان نفسه.

[4] غريفتش وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 150.

[5] الموسوعة البيئية، "مظاهر التنوع البيولوجي"، في: **http:// www.bee2ah.com/** (2019/05/03 **).**

يشمل التنوع البيولوجي جميع الأنواع النباتية والحيوانية ومواردها الوراثية والنظم الايكولوجية التي تنتمي إليها هذه الأنواع، وتتميز قضاياه بالتعقيد والتنوع بتنوع الكم الهائل من الأحياء التي يضمها، والمشكل الأساسي أن التنوع البيولوجي يتناقص في العالم بمعدلات سريعة، ويوجد حاليا ما يقرب من 4000 نوع من الكائنات المهددة بالخطر، و 3600 نوع معرض للخطر، و 7200 نوع نادر في حاجة إلى حماية. والأسباب الرئيسية لتناقص التنوع البيولوجي تكمن في تدمير أو تعديل الموائل الطبيعية للكائنات الحية، الاستغلال المفرط لبعض الأنواع، التلوث البيئي، ونقل وإدخال الأنواع الغريبة في البيئات لتتنافس الأنواع الفطرية وتؤدي إلى اندثارها[1].

**الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي ومعضلة التنوع البيولوجي**

العديد من المشاكل البيئية في الاتحاد الأوروبي، والتي من أبرزها مشكلة تنوع الكائنات الحية ووفرتها في الطبيعة. وذلك ضمن التأثيرات السلبية للعديد من المشاكل التي تستلزم فهمها ومدى خطورتها على مجموعة الاتحاد بصورة عامة، وكذلك الجهود التي تتخذها دوله بالإضافة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري في مجال الطاقة وتأثير الوقود الحيوي والطاقة النووية باعتبار أن التلوث في بعض الدول، يزيد على المستوى الذي تنصح به الأمم المتحدة، وكذلك عن الغابات التي تملك دور هام في الحفاظ على البيئة وتعاني الدول الأوروبية من المشكلات المتعلقة بالتنوع البيولوجي فيما يخص الغابات، الوقود الحيوي، والثروة الحيوانية.

الوقود الحيوي هو الوقود الذي يصنع من الكائنات الحية وهو مختلف عن الوقود الحفري في آثاره السلبية على البيئة، إلا أنه يسهم أيضًا في بعض الأضرار، واتجاه الدول الأوروبية إليه يزيد من حدة المشاكل البيئية في أوروبا ، وعامةً فإن زراعة المحاصيل الزراعية من أجل أغراض التغذية أو غيرها تسهم في الإضرار بالبيئة على نطاق متسع يشمل التلوث في الهواء والماء وما تؤثر فيه الأسمدة الكيميائية والنتائج غير المباشرة التي تعود على التنوع الحيوي وكذلك تآكل التربة ونقص المياه، ولكن بحسب الباحثين الأوروبيين فإن أكبر المشاكل البيئية في أوروبا هي المتعلقة بالمياه، فالزحف العمراني والطلب المتزايد على الماء وزيادة النمو السكاني في بعض الدول مثل دول أوروبا الشرقية يضاعف من حدة المشكلة، ويجعل إنتاج الوقود الحيوي عاملاً إضافيًا في زيادة

[1] معو، **مرجع سابق**، ص ص. 179، 180.

المشكلة، كما أن مشكلة تغير المناخ ترتبط بالإنتاج، إلا أنه وفقًا للباحثين فإن مجريات البحث العلمي تشير إلى أنه في المستقبل سيتمكن العلماء من التوصل إلى استراتيجيات منظمة تصل إلى الحدود الأقل من الإضرار بالبيئة فيما يخص إنتاج الوقود الحيوي لتقليل المشاكل البيئية في أوروبا والوصول إلى حلول وسط [1].

أما بالنسبة للغابات فهي تغطي 44% من المناطق البرية في أوروبا والنسبة في زيادة مستمرة، فمنذ سنة 1990 وحتى 2005 زادت كمية الغابات بنحو 13 مليون هكتار (أي ما يعادل حجم دولة اليونان تقريبًا) وهذا بسبب المشاريع الضخمة التي تهدف إلى زرع غابات جديدة بالكامل والتوسع الطبيعي للغابات على حساب الأرض الزراعية، وهذا ما لا نجده في القارات الأخرى التي تعاني من مشكلة إزالة الغابات بصورة خطيرة مثل أغلب الدول الأفريقية خاصةً مدغشقر وإثيوبيا وكينيا، مع العلم أن 25% من نسبة الغابات في كوكب الأرض توجد في أوروبا، وأغلب هذه الغابات تتواجد في روسيا الاتحادية. وترجع أهمية الغابات من الناحية البيئية في أنها مراكز التنوع البيولوجي، موطن الكثير من الحيوانات، امتصاص ثاني أكسيد الكربون وكميات كبيرة من الملوثات الهوائية المختلفة من الجو وإعطاء الأكسجين[2]. ولتحقيق الأمن البيئي فقد ربطه الموسعون في إطار "مدرسة بحوث السلام" بحماية النظم الايكولوجية والذي يرتكز على استمرار وبقا الأصناف البشرية والحيوانية، والحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، واستمرار أنماط العيش للغابات والبحيرات[3].

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية في الاتحاد الأوروبي قبل أن نتحدث عن المشاكل البيئية المرتبطة بها في أوروبا وبالتحديد تناقص التنوع الحيوي فإنه علينا أن نذكر بعض الأرقام الهامة التي ستعطينا نظرة شاملة عن المملكة الحيوانية في الدول الأوروبية، وكل هذه الأرقام صادرة عن تقارير الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ومواردها(IUCN) ، فالقارة تضم 488 نوع من الطيور و260 نوع من الثدييات و85 نوع من البرمائيات و546 نوع من أسماك المياه العذبة و1100 نوع من الأسماك البحرية وأكثر من مئة ألف نوع من اللافقاريات، مع العلم بأن هناك عدد كبير جدًا من حيوانات ونباتات القارة أصلية أي أن هذا هو موطنها الأساسي، وهذا يشمل 27% من الثدييات الأرضية و77% من البرمائيات و52% من الزواحف و81%

---

[1] علي سعيد، "قائمة أهم المشاكل البيئية في أوروبا وحلولها المقترحة"، في: **bi2a/https://www.ts3a.com/** (2019/05/06).

[2] معو، **مرجع سابق**، ص. 173.

[3] حمزاوي، **مرجع سابق**، ص. 55.

من أسماك المياه العذبة، أما التناقص الذي حدث في هذه الحيوانات فهو مخيف نوعًا ما إلا أنه أقل بكثير مما حدث في القارات الأخرى مثل أفريقيا وأمريكا الشمالية، فعلى مدار السنين الماضية وبسبب الأنشطة الإنسانية تعرضت 15% من الثدييات و13% من الطيور و37% من أسماك المياه العذبة و23% من البرمائيات إلى خطر التهديد بالانقراض. ومن الجدير بالذكر أن الدول والجزر والمناطق التابعة للاتحاد الأوروبي تملك حيوانات ونباتات ذات موطن أصلي أكثر مما نجده في أوروبا كلها. والتهديد الأكبر الذي يهدد حياة الحيوانات والنباتات وثبات أعدادهم في أوروبا هو الأرض التي يستخدمها البشر وهذا يشمل الزحف العمراني وتحويل الأراضي الغابية إلى زراعية وتدمير الأراضي واستغلالها بشكل يمنع الحياة فيها، بالإضافة إلى بناء السدود واستخدام الماء والحيوانات المستقدمة والتلوث المائي والهوائي، وفي المناطق الساحلية يعتبر الصيد المكثف هو المشكلة الكبرى[1]. ويتوقع علماء الأحياء فقدان الكثير من الأنواع الموجودة على سطح الأرض أو أكثر خلال السنوات الخمسين المقبلة بسبب عمليات الإزالة التي تطال الغابات حيث تتمركز الأنواع بشكل كبير فيها كما أن الإنسانية الآن تعمل على تدمير عدد كبير من الأنواع في السنوات المقبلة عبر إزالة الغابات والأعمال الإنسانية ولكن بأنواع جديدة[2].

---

[1] علي سعيد، **مرجع سابق**.

[2] غريفتش وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 153.

## المبحث الثاني: دور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي العالمي

إن الأخطار البيئية التي تهدد العالم ليست خاصة بدولة دون الدول الأخرى، وإنما هي أخطار مست جميع الدول دون تفرقة ولذلك بدأت المبادرات الوطنية والدولية كذلك بسن التشريعات وتوقيع اتفاقيات حيث أن الاتفاقيات البيئية الدولية هي عبارة عن وسائل تعاونية للحماية والمحافظة على الموارد البيئية ومراقبة التلوث العابر للحدود، وهي جهود ما بين الحكومات، ملزمة قانونيا لمواجهة التأثيرات الإنسانية على البيئة حيث تعددت الاتفاقيات ما بين ثنائية إلى متعددة الأطراف وهي تتضمن معاهدات، اتفاقيات، وتعديلات حول قضايا حماية البيئة، أما بالنسبة للتشريعات فتميزت بمجموعة الدراسات القانونية المتعلقة بالبيئة، بحيث تشكل قضية البيئة اهتماما محوريا لدى العالم من خلال التلوث الذي يعكس مجموعة من العواقب والمخاطر على الإنسان، ولهذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اتجاه البيئة لحمايتها، حيث يتعلق الأمر بالآليات والتدابير الوقائية لتطبيقها على أرض الواقع ولأن المجتمع معرض للتضرر من التلوث البيئي يجب تحقيق الأسلوب الأنجع لسن التشريعات والجدير بالذكر أن الجهود الرامية إلى حماية البيئة على الصعيد الداخلي، وفي إطار التشريعات الوطنية لا يمكن أن تؤتي ثمارها بمفردها ما لم تقترن بجهود أخرى مكملة لها على الصعيد الدولي وأيضا دون أن ننسى الآليات الدولية التي لها دور في حماية البيئة أو الحد من الآثار المترتبة على صحة الإنسان وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الاتفاقيات والتشريعات الدولية والإقليمية التي كان لها دور كبير في حماية البيئة من خلال مطلبين، المطلب الأول نخصصه للاتفاقيات الدولية لحماية البيئة. أما المطلب الثاني سنتناول فيه التشريعات الدولية لحماية البيئة.

### المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

لقد تم على المستوى الدولي إبرام العديد من الاتفاقيات لحماية البيئة، نذكر منها[1]:

#### 1- اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط:

تم التصديق عليها في 16 فيفري 1976 من طرف 21 دولة، والهدف منها هو تحقيق التعاون الدولي للعمل بطريقة متناسقة وشاملة لحماية ودعم البيئة البحرية والمنطقة الساحلية حيث أدخلت بعض التعديلات

---

[1] ياسر إسماعيل حسن محمد، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة "دراسة حالة لدور الاتحاد الأوروبي في الفترة من 1992 إلى 2002**، رسالة ماجستير غير منشورة ( جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008 )، ص. 68.

سنة 1995 على هذه الاتفاقيات ولكنها لم تدخل بعد في حيز التنفيذ وفي عام 1997 تبنت الدول الأطراف "البرنامج الاستراتيجي لتعامل مع التلوث الناتج عن الأنشطة البرية والذي يتناول قضاء التلوث بسبب الأنشطة البرية الرئيسية عن طريق تحديد تكلفة ومواعيد تنفيذ إجراءات الضبط الضرورية[1].

**2-الاتفاقية الخاصة بتلوث الهواء طويل المدى عبر الحدود:**

تم التصديق عليها في نوفمبر 1979 كأول أداة قانونية دولية تتناول تلوث الهواء على أساس إقليمي واسع، ولقد كان الهدف منها حماية البيئة بتقليل ومنع تلوث الهواء طويل المدى عبر الحدود عن طريق اتخاذ التدابير التي تتسم بالتعاون، وتلتزم الدول الأعضاء باستراتيجيات وسياسات لمكافحة تلوث الغلاف الجوي وذلك عن طريق تبادل المعلومات والتشاور والبحث والرصد والتطوير فيما يتعلق بما يلي:

تكنولوجيا تقليل الانبعاثات بالنسبة بملوثات الهواء الرئيسية، تقنيات الرصد والقياس بمعدلات الانبعاثات من ملوثات الهواء وتركيزها في الجو، نماذج نقل ملوثات الهواء طويل المدى وأخيرا برامج التدريب والتعليم المتعلقة بالأوجه البيئية لتلوث الهواء بالملوثات الرئيسية، تم التصديق على البروتوكول الخاص بالتمويل طويل المدى للبرنامج التعاوني لرصد وتقييم عمليات نقل ملوثات الهواء طويلة المدى في أوروبا، تم التصديق عليه في سبتمبر 1984 وطبقا له التزمت الأطراف المشاركة في تكاليف برنامج الرصد الأوروبي لمراجعة وتقييم بيانات الانبعاثات من الكبريت وثاني أوكسيد النيتروجان والمركبات العضوية المتطايرة وغيرها من ملوثات الهواء ولقياس درجة نقاء الهواء والعالق فيه ووضع نموذج لانتشاره في الغلاف الجوي.

أما البروتوكول الخاص بتقليل انبعاثات الكبريت فقد تم التصديق عليه في جويلية 1985 واشتراط فيه تقليل انبعاثات الكبريت وتدفقه عبر الحدود بنسبة 30 % عام 1993 مقارنة بمستوياتها عام 1980، وأكد على ضرورة بحث زيادة تقليل هذه النسبة [2].

---

[1] حسن محمد، **مرجع سابق**، ص. 68.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 69.

### 3-اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام 1982:

لقد أفردت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام 1982، الجزء الثاني عشر منها المادتين 192-237 لموضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وقد تضمنت المادة 192 منهما على المبدأ العام في هذا الخصوص بتقريرها أن الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وهو التزام عام ينصرف إلى الدول الساحلية كافة، وغير الساحلية، ويغطي مداه جميع المساحات البحرية الخاضعة للولاية الإقليمية للدول الساحلية وغير الخاضعة لها[1]. كما قرنت المادة 193 هذا الالتزام بالحق السيادي لدول في استغلال مواردها الطبيعية، حيث قررت: "للدول حق سيادي في استغلال مواردها الطبيعية عملا بسياستها البيئية، وفقا لالتزامها بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها"، الأمر الذي يستفاد منه أن الدولة في سعيها نحو تحقيق مصالحها الاقتصادية من وراء استغلال الموارد الطبيعية عليها أن تراعي التزامها باحترام الصالح الجماعي الدولي في حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها، وبعكس ذلك يعتبر تصرفها خروجا عن قواعد القانون الدولي يترتب على عاتقها المسؤولية الدولية.

### 4-اتفاقية "فيينا" الخاصة بحماية طبقة الأزون وبروتوكول "مونتريال" الخاص بالمواد التي تعمل عل تآكل طبقة الأوزون:

قد تم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 مارس 1985 بدون الاتفاق على إجراءات ضبط محددة، ولقد كان الهدف منها دعم التعاون الدولي لحماية طبقة الأوزون العليا من الآثار الضارة لأنشطة الإنسان المختلفة، لذا فهي تقدم إطار عمل يمكن من خلاله تبادل البيانات فيما يتعلق بالأمور الخاصة بطبقة الأوزون وتقدم أيضا أساسا لتحديد إطار عمل قانوني بروتوكولي مونتريال، والذي تم التصديق عليه في 16 سبتمبر 1987، وتم تعديله منذ ذلك الحين عدة مرات لكي يتسع مجال عمله وللتأكيد عليه، والهدف منه هو حماية طبقة الأوزون بالتقليل والتخلص من الانبعاثات الكونية البشرية للموارد التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون[2].

---

[1] صلاح عبد البديع شلبي، "هل هو حق جديد" دراسة في الاتفاق المعدل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 133، (جويلية 1988)، ص ص. 52- 65.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وزارة البيئة المصرية، المعاهدات الدولية والاتفاقات الأخرى في ميدان البيئة، ص. 60.

**5-اتفاقية ريودي جانيرو (قمة الأرض):**

انعقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل بين 3 - 14 جوان 1992 بمشاركة الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، الدول الأوربية، اليابان، بعض دول شرق آسيا) الدول النامية والمتخلفة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، بالإضافة إلى منظمات دولية، وكانت بذلك أول قمة من نوعها كونها شكلت القاسم المشترك بين الشعوب الغنية والفقيرة من أجل بحث سبل معالجة الأخطار البيئية وذلك استجابة للأخطار والتحديات التي أصبحت تهدد الإنسان، والتي من أهمها: التصحر وتدمير الغابات، تدهور التربة، الزيادة السكانية، تضاعف أخطار التلوث الناتجة عن تصاعد الغازات وانتشارها وأيضا ارتفاع حرارة سطح الأرض[1].

وخلص المؤتمر إلى توقيع اتفاقيتين تتعلق الأولى بإنقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوانات، ووقعتها أكثر من 150 دولة، وامتنعت الولايات المتحدة عن التوقيع، أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء العالم من خلال الحد من انبعاثات الغازات، كما صدر عن المؤتمر وثيقة خطة عمل من 800 صفحة سميت بمبادئ التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة القابلة للاستمرار في ميادين النشاط الاقتصادي. وقد تم خلال هذا المؤتمر إلزام الدول الصناعية بتوفير المساعدات المالية للدول الفقيرة في إطار الجهود الدولية لحماية البيئة.

أ- **اتفاقية تغير المناخ:** في الفترة الثانية من المادة الرابعة: على الدول المتقدمة ومجموع الدول المصنعة، اتخاذ التزامات خاصة تتضمن إجراءات وسياسات تعمل على خفض الغاز الذي يتسبب في الاحتباس الحراري إلى مستواه الذي في سنة 1990، كما نصت على أن الدول المتطورة مطالبة بتوفير مصادر مالية إضافية لتغطية مجمل المصاريف المستعجلة على الدول النامية وأيضا جاءت كرد فعل الاهتمام الزائد بالتغير في مستويات غازات الغلاف الجوي وخاصة زيادة غازات البيوت الزجاجية التي قد تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكون، هدف هذه الاتفاقيات هو تثبيت تركيز غازات البيوت الزجاجية في الغلاف الجوي إلى مستوى يمنع التدخل الخطير للإنسان في النظام المناخي (مع العلم بأنه لا يمكن التأكد علميا من المستوى الذي يمثل خطرا)، وذلك من خلال فترة زمنية تسمح للأنظمة الحيوية بالتأقلم مع التغير المناخي ومن أهدافها أيضا ضمان عدم تهديد الإنتاج الغذائي والتمكين من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنظام البيئي لأجيال

---

[1] بوسطيلة، **مرجع سابق**، ص ص. 63، 64.

الحاضر والمستقبل، فهي أيضا تشجع جميع الأبحاث العلمية ذات الصلة وكذلك جميع البيانات وملاحظة المناخ وأيضا تقوم بتقديم إطار عمل وتمكن الدول الأطراف من وضع شروط محددة يمكن تغيرها عن المستقبل في حال وجود معلومات علمية جديدة ويلتزم أطراف الاتفاقية بما يلي: إعداد قوائم جرد وطنية خاصة بإنبعاثات غازات البيوت الزجاجية (GHG)، وضع وتنفيذ برنامج للتحكم والضبط، التطوير والمشاركة في التكنولوجيا السلمية بيئيا وزيادة النوعية العامة[1].

**ب- اتفاقية التنوع البيولوجي:**

إن اتفاقية التنوع البيولوجي، التي فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1993 وهي معاهدة دولية لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي والتقاسم المنصف والعادل للفوائد المستمدة من استخدام الموارد الجينية، وقد صادق على الاتفاقية 1960 طرفا حتى الآن، وبذلك فإن الاتفاقية لها مشاركة شبه عالمية وهي تسعى إلى معالجة الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن تغير المناخ، من خلال التقييمات العلمية، وتطوير الأدوات والحوافز والعمليات، ونقل التكنولوجيات والممارسات الجيدة، والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين، والمجتمعات المحلية، والشباب، والمنظمات غير الحكومية وكذلك المرأة ومجتمع الأعمال التجارية، ومنها انبثق اتفاقان تكميليان لها وهما بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع حيث يسعى بروتوكول قرطاجنة الذي دخل حيز التنفيذ في 11 سبتمبر 2003 و صادق عليه 171 طرفا ، إلى حماية التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة التي تشكلها الكائنات الحية المحورة الناجمة عن التكنولوجيا الأحيائية الحديثة. أما بروتوكول ناغويا يهدف إلى تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية* بطريقة عادلة ومنصفة عن طريق الوصول المناسب إلى الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات الملائمة على نحو ملائم وقد دخل حيز التنفيذ في 12 أكتوبر 2014[2].

---

[1] مؤتمر ريودي جانيرو (قمة الأرض)، في:

**http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?Document** ( 2019/04/20 ).

* الموارد الجينية: تعني الموارد الجينية ذات القيمة الفعلية أو المحتملة.

[2] هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، 22 ماي.

6- **اتفاقية كيوتو**: إنعقد بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديسمبر 1997 في كيوتو، اليابان ، بحضور 156 دولة ( وهو ما يمثل 61% من الانبعاثات العالمية)، فبروتوكول كيوتو يقوم على أساس اتفاقية قمة الأرض عام 1992، وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على حد انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر[1]. والهدف من بروتوكول كيوتو هو تحديد تركيزات الغازات الدفيئة واستقرارها عند مستوى مناسب، وبالتالي منع تغير المناخ بشكل كبير. وقد نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاثات أربعة من الغازات الدفيئة ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت، (ومجموعتين من الغارات) هيدروفلورو كربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور التي تنتجها الدول الصناعية، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. وفي سنة 2008 صادق 183 طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها من 11 ديسمبر 1997 في كيوتو، والتي دخلت حيز التنفيذ في فيفري 2005.

وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2% مقارنة بعام 1990. التزام الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8%، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6% وروسيا بنسبة 0%، سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 8% لأستراليا و10% لأيسلندا. فاتفاقية كيوتو تتضمن مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقا للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية. وقد هذا السياق التزمت 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وذلك بنسب تختلف من دولة لأخرى، على أن يجري هذا التخفيض خلال فترة زمنية محددة تبدأ في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012، بلغت نسبة التخفيض المقررة في حالة الاتحاد الأوروبي 8% أقل من مستوى عام 1990، وفي حين بلغت هذه النسبة في حالة الولايات المتحدة 7%، واليابان 6% [2].

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة: دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية**، ( مصر: النشر العلمي والمطابع، 1997 )، ص. 98.

(2) المكان نفسه.

أما الالتزامات التي تحتويها المجموعة الثانية، فهي الالتزامات التي تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها وتلتزم بها في مواجهة الدول النامية لمساعدة هذه الأخيرة على التزامها بالأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من ناحية، وتشجيع الدول النامية على التعاون الفعال في إطار المنظومة الدولية لحماية البيئة من جهة أخرى وتكمن هذه الالتزامات في النقاط التالية:

– تعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والأقل نموا، خاصة تلك التقنيات صديقة البيئة في مجالات الطاقة والنقل.

– تعهد الدول المتقدمة أيضا بدعم جهود الدول النادية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها[1].

وعليه فإن إجراء مقارنة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن القول أو استنتاج أن اتفاق كيوتو يضع مسؤولية تنفيذ العبئ الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، حيث يلزمها البروتوكول بتقديم جميع صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية والأقل نموا على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة كحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تداهمها.

7- **اتفاقية ستوكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة:** تم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 ماي 2001 ومازالت لجنة التفاوض متعددة الحكومات التي قامت بتطويرها تجتمع سنويا للإعداد لبداية سريعة لانعقاد لأول مرة مؤتمر للأطراف بعد دخول اتفاقية حيز التنفيذ فهدفها العام هو حماية صحة الإنسان والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة (POPS) وسوف تلتزم الدول الأطراف بأخذ التدابير المتعلقة بعدد اثنا عشر من الكيماويات المحددة كمجموعة مبدئية والتي تشمل المبيدات المنتجة عن قصد والكيماويات الصناعية (الأندرين والكلوريدين وddt والديلدي رينو الأنديرين والهبتاكلور والهكساكل وروبنزين والميركسو PCPS والتكسافين، والانبعاثات المنتجة بدون قصد من العمليات الصناعية وعمليات الانشغال والهدف من الاتفاقية فيما يتعلق بملوثات POPS والمنتجة عن قصد هو تقليل إنتاجها واستخدامها وكل الدول الأطراف ملزمة

[1] سلامة، **مرجع سابق**، ص. 98.

باتخاذ تدابير اللازمة لتقليل أوضع إنتاج واستخدام كل من الكيماويات المحددة في الاتفاقية وحضر الاتجار بها[1].

**8-اتفاقية باريس لتغير المناخ (2015) :**

يعرف أيضا باسم المؤتمر 21 للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وينعقد المؤتمر الأطراف كل سنة لاتخاد القرارات المتعلقة بتنفيذ البنود التي تنص على مكافحة تغير المناخ، حيث إنعقد مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ 2015 بموقع " لي بورجيه " قرب باريس مع استدعاء أكثر من 150 دولة للتقدم بأهدافها في مجال المناخ، وعرض هذا المؤتمر الإجراءات التي بصدد التنفيذ، وسيكون بحاجة أيضا للتعاون الدولي وكذلك كجزء من حزمة التمويل، كما قامت الدول المتقدمة بتقديم تفصيل يوضح التزامها بتعهدها السابق بتبعية 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول 2020 [2].

وأقر الاتفاق بأن مسؤولية التصدي لتحدي تغير المناخ هي مسؤولية مشتركة بين الدول ولكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة واختلاف السياق الوطني لكل واحدة منها، حيث يراعي الاتفاق بوجه خاص مستوى التنمية والاحتياجات، والهدف من هذه الاتفاقية هو اتخاذ مجموعة من القرارات من بينها :

- إبرام اتفاق طموح وملزم للتصدي لتحدي تغير المناخ يسري على جميع البلدان.
- تقديم المساهمات الوطنية ( المساهمات المقررة المحددة وطنيا ) التي تمثل الجهد الذي يعتقد كل بلد أنه بوسعه تحقيقه[3].

وضع برنامج الحلول الذي يجرد جميع المبادرات المكملة للاتفاق الدولي، التي اتخذتها الحكومات والسلطات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية على الصعيد المحلي، والتي تسهم في تعزيز الالتزامات التي قطعتها الدول في مجالات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتكيف مع آثار تغير المناخ، ويرتكز برنامج

---

[1] هيئة الأمم المتحدة، وزارة البيئة المصرية، المعاهدات الدولية والاتفاقيات الأخرى في ميدان البيئة، ص 60.

[2] أيمن سليمان ، المؤتمر 21 للأطراف المتعاهدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، الخرطوم ، 26 نوفمبر 2015.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، الدبلوماسية الفرنسية ، باريس 2015 ، الدورة الحادية و العشرون لمؤتمر الأطراف 2015.

الحلول هذا على تبادل الممارسات الجيدة، ونقل المعرفة والتقنيات الضرورية لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاديات الخفيضة الكربون cop.

**المطلب الثاني: التشريعات الدولية لحماية البيئة.**

لقد لعبت التشريعات الدولية دورا هاما في تأطير دول العالم لحماية البيئة على المستوى الدولي والإقليمي من خلال خلق مجموعة من القواعد القانونية لتحقيق التوازن البيئي لدى الدول المصنعة وغير المصنعة وتطبيق القواعد التشريعية لحماية المجتمع الإنساني على المستوى الدولي والإقليمي من أي ضرر الذي قد يؤثر فيهما، من خلال مجموعة من الإعلانات والتوصيات والمعاهدات الدولية واتخاذ كل الإجراءات القانونية اتجاه الدول التي تؤثر على البيئة.

**حماية البيئة على مستوى الدولي:** لقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة بشكل كبير في رفع وعي المجتمع الدولي، من خلال التشريعات الدولية اتجاه البيئة من أجل المحافظة على الإنسان من أي تلوث قد يؤثر على صحته والبيئة التي يعيش فيها، وعلى الرغم من هذه المحاولات الدولية تم إبرام مجموعة من المؤثرات للأمم المتحدة والتي تعتبر الانطلاقة الحقيقية لرسم الطريق أمام الدول لحماية البيئة وعليه يتبين بأن التشريع الدولي كان له دور كبير في رسم الطريق الصحيح لدى دول العالم للقيام بالأدوار القانونية اتجاه البيئة لحماية الدول من التلوث البيئي من خلال الإعلانات والتوصيات والمعاهدات.

حيث كانت السويد أول محطة لإعلان التوصيات الدولية لحماية البيئة، في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الذي انعقد في مدينة ستوكهولم 1972[1]، وهو أول إعلان دولي لحماية البيئة ويعرف باسم ، بينما اعتبره باحثون ومختصون بمثابة ميثاق دولي للبيئة، واعتبره آخرون إعلانا عن ميلاد قانون جديد لحماية البيئة[2]. فقد تناول مؤتمر ستوكهولم هذا الوضع باستفاضة كاملة وتضمن المبدأ رقم 26 من قرارات المؤتمر الدعوة إلى

---

[1] الهادي مقداد، **قانون البيئة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2011 )، ص. 44.

[2] المكان نفسه.

وجوب تجنب الإنسان بيئته أخطار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل[1]. وتتمحور أهم قرارات إعلان ستوكهولم في النقاط التالية:

- حث الإنسان على التوطين في بيئة سلمية تسمح له بالعيش الكريم والمريح.
- مجموعة من المبادئ الأساسية الكبرى التي ناد المجتمع الدولي بضرورة تكريسها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- مجموعة من التشريعات والسياسات الوطنية والدولية من أجل حماية البيئة[2].

حيث ساهم إعلان ستوكهولم في خلق وعي جديد بأهمية المحافظة على الطبيعة، وكان من بين توصياته ما يلي:

- وضع التوجيهات والمبادئ الأساسية في مجال الوقاية ومكافحة التلوث.
- التأسيس لاستقلالية قانون البيئة عن القوانين الأخرى.
- تحديد مجالات وموضوعات قانون البيئة على المستوى الدولي والوطني.
- إعطاء الانطلاقة لبلورة كم هائل من الدراسات القانونية والتشريعات في مجال المحافظة على البيئة[3].

فبعد الانتهاء من إعلان ستوكهولم عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي كان يهدف إلى التنسيق بين البرامج التي كانت تنتهجها الأمم المتحدة في مجال البيئة، وتتبع تنفيذها وتشيع التعاون الدولي على اعتماد سياسات عمومية في مجال البيئة.

وبعد مرور 20 سنة على مؤتمر ستوكهولم، تم عقد مؤتمر ثاني للأمم المتحدة ريودي جانيرو (قمة الأرض) يتمحور حول معالجة قضايا التنمية المستدامة في علاقتها بحماية البيئة والحفاظ كذلك على الموارد الطبيعية وحسن تدبيرها، الذي تضمن 27 مبدأ للتنمية المقبولة بيئيا، وقد دعت وثيقة الإعلان إلى تعميق

---

[1] عبد الفتاح مراد، **شرح قوانين البيئة** (مصر: مطبعة المكتبات الكبرى، 1996) ص ص. 25، 26.

[2] ديباجة إعلان ستوكهولم لسنة 1972.

[3] مقداد، **مرجع سابق**، ص ص. 44، 45.

التعاون بين دول العالم في مواجهة تدهور البيئة، وتأكيد المسؤولية بشكل خاص للدول الصناعية في هذا المجال مع حق الدول النامية في التنمية[1].

كما تم الحرص على كل المبادئ التي جاء بها إعلان ستوكهولم وجعلها ملائمة للتطورات التي عرفها مجال البيئة عبر الأحداث والثورات الطبيعة التي وقعت في العالم، باعتبار هذا الاهتمام البالغ ناتج عن الكوارث الطبيعية والإنسانية من خلال الزلازل والفيضانات والحروب التي تدمر الطبيعة والإنسان معا، مما انعكس بشكل سلبي على البيئة التي هي موطنه وموطن الكائنات الحية، الأمر الذي جعل منظمة الأمم المتحدة في إعلان مؤتمر ريودي جانيرو تركز على دور الدول في إطار سيادتها الوطنية لتكريس مبادئ البيئة والتنمية المستدامة وترجمتها إلى قواعد قانونية ملزمة وفعالة ضمن تشريعاتها الداخلية، وتم بالفعل التركيز على مجموعة من المبادئ الواجب اعتمادها للحفاظ على التوازن البيئي*. ومن أهم التوصيات التي انتهى بها مؤتمر ريو دي جانيرو البرازيلية نذكر ما يلي:

- مبدأ الرقابة والاحتياط.
- مبدأ الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.
- مبدأ التنمية المستدامة.
- مبادئ التعاون والتضامن والمسؤولية المشتركة.
- مبدأ المسؤولية عن الأضرار[2].

وهذه المبادئ هي مبادئ أساسية تبناها المجتمع الدولي خلال مؤتمري ستوكهولم و ريو دي جانيرو البرازيلية ثم أسست على فكرتين أساسيتين الأولى: تتعلق بإعلان ستوكهولم في المبدأ الأول الذي ينص على أن

---

[1] الحسين آيت الحاج، **الحماية القانونية للبيئة: دراسة مقارنة**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا غير منشورة (جامعة محمد الخامس: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1997/1996 )، ص. 57.

* التوازن البيئي: تتكون البيئة الطبيعية من عناصر أساسية هي ماء هواء والتربة والنباتات والحيوانات. ويجمع بين هذه العناصر نوع من التنسيق البديع أو التوازن البيئي.

[2] إعلان ريودي جانيرو البرازيلية 1992.

الإنسان يتمتع بالحرية والمساواة، وكذا العيش في البيئة سليمة. أما الفكرة الثانية كانت مأخوذة من المبدأ الثالث من إعلان ريودي جانيرو البرازيلية، التي تحث كل الدول على احترام الدول الأخرى واستغلال مواردها وفقا لما تتطلبه البيئة والتنمية.

لذا يمكن القول بأن الانطلاقة الأولى لحماية البيئة كانت من خلال الإعلانات التي نظمتها الدول لحماية البيئة الإنسانية، كبنية مرجعية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وأصبح انشغال المجتمع الدولي، خلال المؤتمرين الدوليين للأمم المتحدة حول البيئة، الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر ستوكهولم ومؤتمر ريودي جانيرو البرازيلية، الذي أصبح مرجعا أساسيا لتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول البيئة لحمايتها من التلوث.

فكانت هناك مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية*، والتي تخص حماية البيئية والوقاية من التلوث[1]، لتعددها سنكتفي بذكر البعض منها:

- الميثاق العالمي حول الطبيعة بتاريخ 28 أكتوبر 1982، الذي تنص جل مواده على ضرورة التعاون من أجل حماية البيئة.

- اتفاقية قانون البحار لسنة 1982 التي اعتبرت البحار تراثا مشتركا للإنسانية وإلزام الدول بحماية المحيطات من التلوث وضد استنزاف مواردها الطبيعية.

- إبرام بروتوكول مدريد إسبانيا الملحق باتفاقية حماية مناطق القطب الجنوبي بتاريخ 04 أكتوبر 1991[2].

أما فيما يخص الوقاية من التلوث البيئي** فقد تم إبرام معاهدة جنيف بسويسرا حول التلوث الجوي العابر للحدود بتاريخ 13 نوفمبر 1972 ومعاهدة فيينا بالنمسا حول الأخبار السريعة حول الحوادث النووية

---

*المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة في شأن حماية البيئة، من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة الأرضية إلى الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة المائية.

[1] عادل ماهر الألفي، **الحماية الجنائية للبيئة** ( مصر: مطبعة الجامعة الجديدة، 2009 )، ص ص. 97-100.

[2] مقداد، **مرجع سابق**، ص. 46.

**التلوث البيئي: هو عبارة عن التغيير في الصفات الطبيعية للعناصر التي تتحكم في البيئة التي تعيش فيها الكائنات وأهمها الماء والهواء والتربة، وما يترتب على هذا التغيير من أضرار نتيجة الاستعمالات غير الرشيدة لهذه العناصر بإضافة مواد غريبة عنها.

المشعة في 26 سبتمبر 1986[1]، ثم معاهدة هلسنكي (فنلندا) حول آثار الحوادث الصناعية العابرة للحدود الدول بتاريخ 17 مارس 1992[2]، فكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات تمت من خلال الكوارث التي تلحق بالبيئة، ثم وضع معاهدات الإطار للأمم المتحدة حول التغييرات المناخية بتاريخ 03 ماي 1992 بنيويورك (و.م.أ) كما تلاها بعد ذلك بروتوكول كيوتو (اليابان) الملحق بهذا الاتفاقية الإطار التاريخي في ديسمبر 1997[3].

فتمثل هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول المجال البيئي تحمي المجتمع الدولي من التلوث، لأن كل الدول يكون لها هاجسين الاهتمام بالبيئة في قوانينها الداخلية كاحترام كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي أصبح عددها اليوم يتجاوز 500 اتفاقية دولية للمحافظة على البيئة، مما يجعل القانون الدولي للبيئة يمتاز بمجموعة من الخصوصيات فبالإضافة إلى ارتكازه على مبدأ الأخذ والعطاء ويتسم أيضا بمجموعة من الخصائص بشأن البيئة[4].

فهنا تكمن أهمية القانون الدولي لحماية البيئة، مما يحتم على مجموعة من الدول أن تقوم بتكريس البيئة في دساتيرها، كما قامت بعض التشريعات الأجنبية والعربية كذلك بإدراج بعض الصور لجرائم التلوث البيئي متفرقة ضمن نصوصها –دون تخصيص– كقانون العقوبات الفرنسي، الألماني، الايطالي، النمساوي وكذلك الأرجنتيني والصيني وغيرها [5].

**حماية البيئة على المستوى الإقليمي**: مع كل المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات والتوصيات الدولية لحماية البيئة ذات البعد العالمي نجد هناك اتفاقيات إقليمية التي تهم الدول فيما بينها التي تجمعهم قواسم مشتركة، من حيث القوانين الإقليمية التي تؤطرها وكذا حقوق الجوار، مما يدفعهم إلى إبرام اتفاقيات إقليمية لحماية البيئة فيما بينهم دون اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية، وتتجلى هذه الاتفاقيات الإقليمية في مستويين: المستوى الأول يمثل الدول الغربية والمستوى الثانية الدول العربية لكن سيتم التركيز على المستوى الإقليمي الغربي

---

[1] محمد سعيد، رشيد محمد، "البيئة ومشكلاتها"، **سلسلة عالم المعرفة**، ع.22، الكويت، 1979، ص ص. 29-30.

[2] مقداد، **مرجع سابق**، ص. 47.

[3] المكان نفسه.

[4] آيت الحاج، **مرجع سابق**، ص. 21.

[5] الألفي، **مرجع سابق**، ص. 46.

وبشكل خاص المستوى الأوروبي ارتباطا بموضوع دراستنا فتعدد الاتفاقيات كما ذكرنا سابقا على المستوى الغربي من الصعب حصرها فبالنسبة للدول الأوربية نجد أنه تم الاتفاق على مجموعة من الإشكاليات البيئية خاصة بالدول الأوروبية حيث تم التوقيع على معاهدة برشلونة لسنة 1976 المتعلقة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث[1]، والتي تهدف إلى تحقيق التعاون الدولي للعمل بطريقة متناسقة وشاملة لحماية ودعم البيئة البحرية والمنطقة الساحلية. فتم الاتفاق بين كل الدول الأوروبية على هذه الاتفاقية، كما عرفت بعض التعديلات التي أدخلت عليها سنة 1995، ولم تدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 1997، تبنت فيها الدول الأطراف البرنامج الإستراتيجي للتعامل مع التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، واتخاذ التدابير التي تتسم بالتعاون، وتلتزم الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات وسياسات للحد من التلوث الجوي، عن طريق تبادل المعلومات في البحث فيما يتعلق بتكنولوجيا تقليل الانبعاثات الملوثة الرئيسية التي تؤثر على البيئة[2].

كذلك تم إضافة اتفاقية بوخارست المتعلقة بحماية البحر الأسود من التلوث التي تمت المصادق عليها سنة 1992 حيث تقدم الإطار الذي يتم الاشتغال عليه للحفاظ على الموارد الحية للبحر الأسود والاستفادة منها كما عرفت هذه الاتفاقية، ثلاثة بروتوكولات تناولت منع وتقليل الموارد الملوثة للبحر وفي سنة 2000 تم الاتفاق الأوروبي الذي يتعلق بالشحن والنقل عبر الحدود[3].

حيث عرفت دول أوروبا مجموعة من الحروب شكلت خطورة بالغة على البيئة وكذا تدمير الحياة البشرية من خلال الإشعاعات والانبعاثات النووية، ولهذا عملت على إرساء دعائم السلم فيما بينها للحفاظ على الكائنات الحية والبشرية.

**الآليات الدولية لحماية البيئة:** لقد اتخذ المنتظم الدولي عدة إجراءات لمحاربة التلوث البيئي، وذلك من خلال وضع مجموعة من الآليات المتعلقة بحماية البيئة، متمثلة في المنظمات الدولية وكذا المنظمات الإقليمية، كما تم تعزيز المنظومة البيئية من خلال القضاء والتحكيم الدوليين، من أجل رفع الاهتمام بالمجال البيئي لأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش في بيئة غير ملائمة لحياته اليومية، كما تعتبر البيئة هي العنصر المشترك للمجتمعات

---

[1] خالد مصطفى فهمي، **الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في بنود التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية** (مصر: دار الفكر الجامعي، 2011 )، ص. 290.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 292.

[3] فهمي ، **مرجع سابق**، ص. 293.

بينها، وهذا ما جعل الدول تهتم به من خلال رفع الاجتهادات على مستوى المنظمات العامة والمتخصصة والقضاء والتحكيم الدوليين لفض كل النزاعات المتعلقة بالبيئة، فالمجتمع الدولي اهتم بالبيئة من خلال تشكيل مجموعة من المنظمات الدولية الإقليمية، التي تلعب دورا كبيرا في بلورة قواعد جديدة في ميدان البيئة، للرفع من الوعي المتزايد بالضرر الذي يلحق بالمحيط البيئي، مما دفعها إلى أحداث العديد من المنظمات التي تهتم بالبيئة بشكل مباشر أو غير مباشر، محددا أهدافها واختصاصاتها التي أنشأت من أجلها، للارتقاء بالمجال البيئي بما يناسب المجتمع الدولي والإقليمي، وهذا ما جعل الدول تقوم بتشكيل مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، لكي يكون لها اختصاص يتلائم مع الوضع الحالي، لأن البيئة أصبحت اليوم تعاني من الكثير من التلوثات الصناعية، لهذا يجب أخذ كل الاحتياطات الدولية والإقليمية لحماية البيئة من كل الصناعات ذات التلوث البيئي. فالمنظمات الدولية تعددت بشكل كبير من أجل حماية البيئة، نذكرها ما يلي:

أ- **منظمة الأمم المتحدة للبيئة:** حيث حرصت منظمة الأمم المتحدة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي على تنظيم عدة مؤتمرات دولية لمناقشة القضايا البيئية التي تعرفها الكرة الأرضية[1]، وركزت في ذلك على مسألة التعاون الدولي، وربطها بالمجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا تعزيز منظومة حقوق الإنسان، وقد أسهمت وظائف المنظمة في العمل على ترقية التعاون الدولي وتقديم التوصيات المناسبة في مجال البيئة، ومتابعة الوضع البيئي الدولي وتنمية ونشر المعارف البيئية للتنسيق بين الجهود الوطنية والدولية وتمويل البرامج البيئية وتقديم المساعدات اللازمة في إطار الأمم المتحدة وإلى جانب هذه المنظمة أنشأت لجان فرعية أخرى عديدة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي[2]، وبعض المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها بمقتضى المادة 57 من ميثاق المنظمة تعنى بالموضوع ذاته. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بمهمة التنسيق بين أنشطة هذه المنظمات والأجهزة النوعية التي نشأها تلافيا للازدواج الذي يمكن أن يحدث بينها[3].

---

[1] مقداد، **مرجع سابق**، ص. 101.

[2] عامر طراف، **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص. 162.

[3] طراف، (المسؤولية ...)، **مرجع سابق**، ص. 164.

ب- **الوكالة الدولية للطاقة النووية الخاصة بالبيئة:** لقد ساهمت الوكالة الدولية للطاقة النووية في تطور قواعد القانون الدولي في النقل السلمي للموارد النووية، كما شرعت اللوائح المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة لعام 1973 إضافة إلى أنها أقرت الخطوط العريضة لرصد منع التلوث الإشعاعي الذي يصيب المجتمع والبيئة، كذا معالجة النفايات الإشعاعية والتخلص منها، كما أكدت أيضا الوكالة على منع التلوث للمحيط بالمخلفات النووية[1]، غير أن حادث "تشرنوبيل" الذي أدى في أواسط الثمانينات إلى كارثة بيئية خطيرة لم يشهد العالم مثيلا لها، وحادثة "فوكويوما" التي عرفها اليابان سنة 2011 بسبب زلزال كوبا الذي ضرب البلاد فستنبهان المجتمع الدولي لمخاطر التسريبات والإشعاعات النووية على صحة الإنسان وعلى المجالات والأوساط البيئية المختلفة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الاحتجاجات المنادية بالتخلي عن المفاعلات النووية من أجل تفادي مخاطرها الفتاكة على الإنسان والبيئة[2].

فعلى الدول أن تتصدى لكل هذه الكوارث عن طريق الحماية المضادة للإشعاعات النووية كما كان لهذه الوكالة دور فعال في التصدي إلى كل الإشعاعات التي قد تؤثر على صحة الإنسان والبيئة التي يستقرها.

ج- **المنظمة البحرية الدولية:** تهدف هذه المنظمة إلى تحفيز الحكومات للتعاون في مجال محاربة التلوث البحري الدولي في حالة الطوارئ، كما أنها تقدم مساعدات للدول السائرة في طريق النمو، إلا أننا نجد بأن خسائر وأضرار التلوث البحري بالزيت لا تتوقف بانسياب حمولة ناقلات النفط، بل يتعدى ذلك إلى الإضرار بالشواطئ والمنشات البحرية، الأمر الذي يزيد من عبئ التكاليف الباهظة جدا مما يجعل المنظمة[3] تنظم المؤتمرات بهدف تحسين سلامة المرور والسلامة البحرية، وأيضا تفادي التلوث في المجال البحري، والتقليل من غرق السفن أو اصطدامها، والأضرار البحرية كما تهتم المنظمة أيضا بالوقاية من التلوث وتحديد المسؤولية في حالة وقوع الضرر[4].

---

[1] صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **القانون الدولي لحماية البيئة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 )، ص. 118.

[2] مقداد، **مرجع سابق**، ص. 108.

[3] عبد السلام منصور الشيوين، **التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام** ( مصر: دار الكتب القانونية، 2009 )، ص. 147.

[4] آيت الحاج، **مرجع سابق**، ص. 66.

ولم يقف الاهتمام بحماية البيئة فقط عن المنظمات الدولية، بل هناك اهتمام من طرف المنظمات الإقليمية أيضا التي ظلت مرتبطة بأنشطة وفعاليات في مجال البيئة، والمنظمات الإقليمية منها الغربية، العربية، الإفريقية... وغيرها. ومن بين المنظمات الإقليمية الغربية في ميدان البيئة نذكر:

- **منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية:** التي تم إنشاؤها من خلال اتفاقية التعاون والتنمية الاقتصادية الموقعة سنة 1960 واستنادا للنظام السياسي لها فإن نشاطها ينصب بدرجة كبيرة على المشاكل الاقتصادية، كما قامت بإنشاء لجنة حول البيئة سنة 1970 وتم تكليفها بمعالجة العلاقة بين الطاقة والبيئة وإعداد مناهج اقتصادية لمكافحة أخطار بعض الصناعات التي تمس بالصحة والبيئة كالمواد الكيميائية، والانبعاثات والنفايات التي كان لها النطاق الواسع في إعداد قضايا حماية البيئة[1].
- **المنظمة الدولية الأمريكية** *: نجد أن هذه المنظمة لم تنص في ميثاقها على موضوع البيئة إلا أنها اهتمت بالعديد من الأنشطة البيئية أو على وجه الخصوص حماية الطبيعة حيث تم تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشاكل المتعلقة بالطبيعة والحياة البشرية في الدول الأمريكية من خلال المؤتمر الثامن للمنظمة سنة 1938، وأقرت بإعداد اتفاقية سنة 1940 تتعلق بحماية الطبيعة والحفاظ على الحياة البرية في نصف الكرة الغربي، كما تم تنفيذها في سنة 1942[2]. وتهدف هذه الاتفاقية إلى حماية البيئة واتخاذ الإجراءات لحفظ الطبيعة وحماية الأصناف المهددة بالانقراض، إلا أنها أخفقت في تضمين إجراءات للإشراف الدولي إو إيجاد وحدة إدارية استشارية[3].

كما قد أُقرت المنظمة الأمريكية العديد من البنود القانونية على الصعيد الدولي والوطني لضمان الاستقرار الإيكولوجي وحفظ التربة والأنظمة الإيكولوجية البحرية والمراقبة البيئية والتدقيق والبحوث، إلا أنها تفتقر إلى الإدارة السياسية وخاصة في الولايات المتحدة بسبب ضغط أصحاب المصالح واستمرار نهجها بالإبقاء على دورها القوي في العالم كل ذلك جعل هذه المنظمة متخلف في معالجة المشاكل البيئية إذا ما قيست بالدول الأوروبية[4].

---

[1] عبد الحديثي، **مرجع سابق**، ص. 123.

* المنظمة الدولية الأمريكية: تعتبر أقدم منظمة سياسية إقليمية، ويرجع تاريخها إلى مؤتمر دولي عقدته واشنطن عام 1948 وتضم 33 دولة من نصف الكرة الغربي.

[2] جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي** (عنابة: دار النشر والتوزيع، 2006 )، ص. 339.

[3] عبد الحديثي، **مرجع سابق**، ص. 125.

[4] عبد الحديثي، **مرجع سابق**، ص. 130.

- **خلاصة الفصل:**

نستنتج من خلال هذا الفصل:

✓ أن مشكلة تغير المناخ والتنوع البيولوجي هي مشاكل عالمية إذ ليس للاتحاد الأوروبي بالطرف الأحادي فيها ولا المسؤول الوحيد عنها فالأطراف متعددة والمسؤولية مشتركة تتقاسمها جميع الدول.

✓ كان لإجراء الاتحاد الأوروبي فيما يخص تغير المناخ والتنوع البيولوجي وغيرها الأثر الكبير على الصعيدين الداخلي والعالمي، حيث وقع الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات وبروتوكولات من أهمها معاهدة ماستريخت التي تم التوقيع عليها في اجتماع القمة الأوروبية 1992 كخطوة كبيرة في مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الارتقاء.

✓ كان للاتحاد الأوروبي دور كبير في الاتفاقيات البيئية الدولية حيث أصدر الاتحاد عدة توصيات من بينها التوصية رقم 84/931 التي اشتملت عدة مبادئ من أجل التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات ووضع أيضا برنامج أولي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة.

✓ من أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي هي التوفيق في السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي التنافسي مع أهداف استدامة وحماية البيئة.

# الفصل الثالث

## استراتيجيات الاتحاد الأوروبي ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي العالمي

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي العالمي حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث تم التركيز في المبحث الأول على استراتيجيات الاتحاد الأوروبي المتمثلة في استراتيجية الفصل المطلق واستراتيجية التنمية المستدامة وأيضا استراتيجية أوروبا 2020، حيث جاءت استراتيجية الفصل المطلق من أجل تحسين حالة البيئة على الصعيد الدولي والأوروبي بصفة خاصة اما بالنسبة لاستراتيجية التنمية المستدامة فكانت تهدف إلى تحقيق التطور والرفاهية لحياة المواطنين وتقوية العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، أما استراتيجية أوروبا 2020 فهي تعمل على مواجهة التحديات المتعلقة بالأزمة على المدى القصير وتقديم إصلاحات وتدابير ، ويأتي المبحث الثاني لنلقي الضوء فيه على دور المنظمات غير الحكومية ومدى تأثيرها على السياسات البيئية وأيضا أهم الإسهامات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية والأسباب التي جعلت ها تعطي أهمية ومكانة هامة للبيئة وخاصة ما قدمته منظمة السلام الأخضر ومنظمة أصدقاء الأرض، وأخيرا يأتي المبحث الثالث والذي تم تخصيصه لتقييم السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي من خلال تقييم الاستراتيجيات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على البيئة وأثر السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي.

## المبحث الأول: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن البيئي العالمي

تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في السياسة البيئية المتمثلة في إستراتيجية الفصل المطلق، واستراتيجية التنمية المستدامة واستراتيجية أوروبا 2020، حيث أن إستراتيجية الفصل المطلق جاءت لتحسين حالة البيئة في كل من أوروبا والعالم باسم استراتيجية لشبونة والتي تعمل على تحديد الهدف العام من معدل النمو الاقتصادي السنوي من 03 % وتفصل بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية ويعتبر إنتاج النفايات وانبعاثات باعتبارها الإستراتيجية الأساسية للتوفيق بين حماية البيئة واستمرارية النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لإستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوربي فتهدف لتحقيق تحسن مستمر لنوعية حياة ورفاهية المواطنين كذلك الأمر بالنسبة لإستراتيجية 2020 فهي جاءت لمواجهة التحديات المرتبطة بالأزمة على المدى القصير والحاجة إلى إصلاحات هيكلية من خلال تدابير لتعزيز النمو وجعل الاقتصاد ملائم لأوروبا مستقبلا.

### المطلب الأول: إستراتيجية الفصل المطلق:

إن الإتحاد الأوربي يؤكد على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات وذلك لتحسين حالة البيئة سواء على الصعيد الأوربي أو الصعيد العالمي، حيث يصبح بشكل خاص تحديًا حيث أن "إستراتيجية لشبونة" قد حددت الهدف العام من معدل النمو الاقتصادي السنوي بـ 3% بناء على ذلك فصل النمو الاقتصادي عن استخدام المواد الطبيعية وإنتاج النفايات يعتبر الهدف العام للحكومة البيئية والإستراتيجية الأساسية للتوفيق بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي المستمر. أما من منظور التنمية المستدامة بيئيًا، من المهم التمييز بين الفصل النسبي والمطلق وعندما يحدث الفصل النسبي يرافق النمو الاقتصادي انخفاض النمو في الضغوط البيئية ويمكن ملاحظة الفصل النسبي في أوروبا فيما يتعلق بفئات بعدة فئات من الضغوط البيئية، مثل تدفقات المواد واستخدام الطاقة وتوضح المؤشرات ذات الصلة اتجاها إيجابيا على الرغم من أن القيمة المطلقة للضغوط البيئية مستقرة أو في ازدياد، أما في حالة الفصل المطلق الضغوط البيئية تأخذ في التناقص أيضا في نمو الاقتصاد، وهذا يتطلب أن الانخفاض في كثافة المواد والطاقة والتلوث أعلى من معدل النمو الاقتصادي[1].

---

[1] Stefan Giljum et all , " Environemental gouvernance in the european union : strategies and instruments for absolute decoupling", Int. J. sustainable development, VOL. 8, NOS. ½ , p p. 32, 33.

حيث يقصد بالفصل المطلق الحد من الإفراط في الاستهلاك البشري من المواد الطبيعية كما ثبت علميا أنه يؤثر على النظم البيئية والصحة على النطاق الواسع وبشكل واضح، وكان هناك متزايد للحاجة لتغيير سلوكنا اتجاه الإنتاج والاستهلاك[1].

فقد شهدت السنوات الثلاثين 30 الماضية تغييرا في تعقيد نطاق المشاكل البيئية في البلدان الصناعية تصل حتى 1980، أين كانت السياسة البيئية تتعلق أساسا بالحد من تدهور البيئة المحلية أو الإقليمية وذلك بسبب تلوث بعض النواتج الضارة بيئيا، مثل ملوثات الهواء والنفايات الخطرة، فمنذ منتصف 1980 جاء نوع آخر من المشاكل البيئية بشكل كبير إلى الصدارة، وترتبط التغييرات (العالمية) في أنماط الإنتاج والاستهلاك، فغالبا ما تكون هذه المشاكل ذات طبيعة معقدة للغاية دولية كانت أم عالمية النطاق غالبا ما تتميز بفجوات زمنية، فمثلا قضايا تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، واستخدام الأراضي الغير لينة ومستويات عالية من استهلاك الطاقة والمواد التي تمثل جزء من هذه المشاكل البيئية الجديدة فهذه المشاكل هي ذات صلة بالأنشطة الاقتصادية نتيجة لإمكانيات محددة للضرر البيئي لموارد معينة[2].

فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام 2005 "إستراتيجية لشونة" للنمو وفرص العمل التي تعطي أولوية عالية لاستخدام أكثر استدامة للموارد الطبيعية، ودعا الاتحاد الأوروبي لاتخاذ زمام المبادرة نحو المزيد من الإنتاج والاستهلاك المستدام في الاقتصاد العالمي، وأعقب ذلك اعتماد الإستراتيجية الموضوعية للاتحاد الأوروبي بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في إطار 'برنامج العمل' البيئي السادس (6 THEAP) هذه الإستراتيجية تهدف لتحقيق استخدام أكثر استدامة للموارد الطبيعية عن طريق الحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية مع ضمان النمو الاقتصادي[3].

- **الفرع الأول: أهداف واستراتيجيات الفصل المطلق**

أشارت عدة دراسات تجريبية إلى أن المستويات الحالية لاستخدام الموارد الطبيعية غير مستدامة على الصعيد العالمي، بالرغم من أن جزء كبير ومتزايد بسرعة بسبب الضغوط البيئية ينشأ في البلدان الصناعية

---

(1) Doreen ferdrigo-fazio et all, "evidence of absolute decoupling from real policy mixes in europe " **world journal of sustainability**, Vol. 8,(2016), p. 03.
(2) giljum et all, op-cit, p p. 33, 34.
(3) marina fixher, kowalski et all, "decoupling natural resource use and environement impacts from economic grouth", a report of the working group on decoupling to the international resource panel, Nairobi: united nations environement program, 2011, p. 04.

الحديثة وبالنظر إلى حقيقة أن الضغوط البشرية الحالية على بالفعل تتجاوز المستويات المستدامة، على الأقل في البلدان الغنية (الشمال) هناك فصل نسبي كما تحققت في أوروبا فعلى سبيل المثال، المدخلات المادية واستخدام الطاقة ليس كافي ليعوض النمو الاقتصادي ومن خلال ذلك فإن تحقيق مكاسب الكفاءة والآثار البيئية السلبية لا تزال في ازدياد فعليه يجب تحديد الهدف الشامل للسياسات البيئية كالفصل المطلق، وتقليل إجمالي الضغوط البيئية في الأرقام المطلقة، أما بالنسبة لتغير المواد والطاقة تخفض بمعامل اثنين على مستوى العالم، ومعامل عشرة للدول الصناعية في غضون السنوات 50 المقبلة كأهداف عامة، من أجل تحقيق انخفاض ضروري للتأثيرات البيئية السلبية[1].

فحسب تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة في أوروبا فقد أشارت نتائجه إلى أن المنتجات المستهلكة التي تمارس في معظمها الضغط على البيئة تشتمل على منتجات البناء والمنتجات الغذائية. حيث انه سلط الضوء على صعوبة تقييم الآثار البيئية الصحيحة للسلع المستوردة، والتي غالبا ما يتم إنتاجها باستخدام عمليات ذات كفاءة إيكولوجية أقل من الموجودة في أوروبا[2].

فالسياسة البيئية التقليدية ركزت على إزالة السموم والإنتاج من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك ينبغي ان تقر استراتيجيات السياسية البيئية أن المشاكل البيئية الحالية الأكثر إلحاحا هي بدرجة كبيرة ذات صلة بالنطاق العام لاستخدام الموارد، وأن هناك حاجة إلى نظرة أكثر منهجية في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة[3].

ومن المتعارف به في أوروبا والصعيد الدولي أنه يتحقق الفصل المطلق من خلال التحول نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، فهذه الاستراتيجيات تركز على الزيادة في كفاءة استخدام الموارد من أنشطة الإنتاج والاستهلاك المستدام. هذه الاستراتجيات تركز على الزيادة في كفاءة استخدام الموارد من أنشطة الإنتاج والاستهلاك، وتطوير مواد جديدة، وزيادة قوة التحمل ومعدلات إعادة تدوير السلع وتنفيذ نظم المنتجات والخدمات وأساليب الحياة الجديدة للموارد واسعة النطاق[4] إلا أنه تبقى صعوبات تواجه الاتحاد كالمشاكل

---

(1) giljum et all, op-cit, p. 38.
(2) johan lammerant, 'global environemental inmpact of EU trade In commodities', Belgium, science for environement policy, 2013, p. 04.
(3) giljum et all, op-cit, p. 39.
(4) Ibid, p. 39.

البيئية العابرة للحدود، كنوعية الهواء والبيئة البحرية فالبيئة البحرية أحد الأمثلة من حيث القضايا العابرة للحدود الحاسمة وتزداد أهمية نظرا للصعوبات في تعبئة العمل في هذا المجال، من خلال تشارك العديد من الأطراف ولو جزئيا فمثلا في عام 1992 فقرت حاوية شحن مليئة بلعب الحمام البلاستيكية في البحر من طرف سفينة متجهة من الصين إلى سياتل[1].

**الفرع الثاني: أدوات ومؤشرات الفصل المطلق**

يتعلق الهدف السياسي الشامل للفصل المطلق من حيث الكمية والنوعية والتحول المطلوب نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، حيث ينبغي لها أن تنفذ أي نوع من الأدوات لحل جانب من المشكلة والأفضل أن تنفذ التنظيم التقليدي للمشاكل البيئية التي تتطلب الحد من المواد المحددة ذات الإمكانات العالية للتأثيرات البيئية السلبية (جانب الجودة للفصل المطلق) وعلى سبيل المثال، التي تشكل تهديدا مباشرا على الصحة البشرية أو البيئة الطبيعية بالمقارنة مع الأدوات القائمة على السوق، فهذه الصكوك ربما هي غير فعالة اقتصاديا مما يرجع أن تتحمل تكاليف عالية في التنفيذ والمراقبة. وأيضا لا توفر حوافز لتقليل الضغوط البيئية التي تتجاوز الأعباء المهمة المتفق عليها.

حيث توفر الأدوات القائمة على السوق الحوافز السعرية كما تسمح الفعاليات الاقتصادية الخاصة والعامة بتحقيق الأهداف البيئية بطريقة فعالة من حيث التكلفة بما فيها التكيف المرن وفقا لسلوك الناس والمصلحة الذاتية. ويمكن للأدوات الطوعية أن تسهم في تحقيق هدف الفصل المطلق الشامل، فيتم تشجيع الشركات على الاستفادة الاقتصادية من السلوك غير الضار بالبيئة فعلى سبيل المثال، من خلال خفض التكاليف أو الآثار الإيجابية في التسويق. ويمكن القول عموما أن المقاربة الأكثر فعالية في حماية البيئة تستند إلى استخدام مزيج من خيارات السياسة العامة المتاحة، ومزيج متوازن بحيث ينبغي تأمين الحفاظ على المبادئ الأساسية كاتخاذ القرارات على المستوى المناسب إضافة إلى ذلك توفير إمكانيات الوصول إلى المعلومات والمشاركة، وإدماج الجوانب البيئية في جميع القرارات وهذا كله يتطلب أنواع متنوعة من الأدوات للعمل بالإضافة إلى الأدوات التي أدخلت حديثا مع الأساليب التقليدية، فوجودها مع بعضها البعض له تأثير على

---

(1) David baldock et all, "Report on the influence of EU policies the environement", Brussels: institute for European environemental policy, 2013, p. 02.

المدى الطويل والبعض الآخر على المدى القصير ومن المرجح لمثل هذا المزيج من السياسات يتغير بمرور الوقت ويجب أن يكون نتيجة لعملية سياسية، والأخذ في الاعتبار البيئة[1].

**المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي**

لقد دعا المجلس الأوروبي في هلسنكي سنة 1999، اللجنة لتقديم اقتراح لإستراتيجية طويلة الأجل لدمج السياسات من أجل التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وكانت هذه بداية العملية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى اعتماد إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة في عام 2001، وكان أول من اقترح إستراتيجية التنمية المستدامة هي اللجنة في ماي 2001 وأيدها جزئيا المجلس الأوروبي في غوتنبورغ في جوان 2001، كما أن هذه الإستراتيجية خصت عددا من الأهداف والتدابير العامة كتوجيه لوضع السياسات المستقبلية في أربعة مجالات ذات أولوية: تغير المناخ، النقل، الصحة العامة والموارد الطبيعية[2].

ففي السنوات الأخيرة، الإتحاد الأوروبي أظهر التزامه الواضح للتنمية المستدامة، فقد نجح في تعميم الاستدامة في العديد من المجالات للسياسة العامة، فإن سياسات الطاقة وتغير المناخ في الاتحاد الأوروبي هي الدليل على أثر إستراتيجية التنمية المستدامة وكان ضمن جدول الأعمال السياسي، وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في إدماج الاستدامة في العديد من مجالات السياسة العامة الأخرى كذلك[3].

فالتنمية المستدامة منصوص عليها في المعاهدة كهدف طويل الأجل للاتحاد الأوروبي، إستراتيجية التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي فبصيغتها المنقحة عام 2006 هي إطار لرؤية طويلة الأجل للاستدامة فيها النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وحماية البيئة أمران متلازمان، وتدعم بعضها البعض فالاتحاد الأوروبي عمم هدف التنمية المستدامة على طائفة واسعة من السياسات، خاصة أنه اتخذ زمام المبادرة دوليا في مجال مكافحة تغير المناخ وهي ملتزمة بتعزيز استهلاك الموارد منخفضة الكربون في الاقتصاد القائم على المعرفة، والكفاءة في

---

(1) giljum et all, op-cit, p p. 40- 41.
(2) camilla adelle and marc pallemaerts, "sustainable developement indicators : an overview of relevant framework programe funded research and identification of further needs in view of EU and international activies", Brussels: European commission, 2009, p. 06.
(3) commission of the European comunities, " Maintreaning sustainable development into EU policies: 2009 review of the European union strategy for sustainable development", communication from the commission to the European parliament; the council, the European economic and social committee and the committee of the Regios, Brussels, European union , 2009, p. 3.

استخدام الموارد وفي الوقت نفسه استمرت الاتجاهات غير المستدامة في العديد من المجالات، على الرغم من تحقيق مجموعة متكاملة من سياسات التنمية الإيجابية.

- **الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة وإستراتيجية لشبونة**

تقوم إستراتيجية التنمية المستدامة بتقديم الإطار العام الذي من خلاله تعد إستراتيجية لشبونة "المحرك لاقتصاد أكثر ديناميكية"[1]، وأحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي هو تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى عال وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة"، فإستراتيجية التنمية المستدامة وإستراتيجية لشبونة تهدف إلى المساهمة في تحقيق هذا الهدف وبالتالي تحديد مسار التنمية الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي، حيث أن كل من الاستراتيجيتين تشير إلى التكامل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي، فأيضا هناك تركيز مختلف بينما إستراتيجية التنمية المستدامة التي تتعلق أساسا بنوعية الحياة والإنصاف فيما بين الأجيال والتماسك بين مجالات السياسة العامة، فإن إستراتيجية "لشبونة" تتعامل أساسا مع التدابير الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وفرص العمل[2]، حيث أضافت إستراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي البعد البيئي الثالث لإستراتيجية لشبونة وتعتبر إستراتيجية لشبونة منظور متوسط الأجل بينما تركز التنمية المستدامة على المدى الطويل حيث يرى البعض أن "إستراتيجية لشبونة" كدعامة للتنمية المستدامة العامة، كما تعتبر "إستراتيجية لشبونة" تدعم رؤساء الحكومات والدول أما التنمية المستدامة هي مدعومة بوزراء البيئة.

حيث يصر البعض الخبراء على إعادة النظر في التقسيمات المهمة بينهما، وفي نهاية المطاف دمجها من أجل الفعالية[3].

---

(1) rositsa pencheva, "EU and sustainable development-present without compromise on future", Brussels: the institute for Eropeanstudies, 2010, p. 03.
(2) Gerald berger & wilhelm zwirner, " The interfaces between the EU SDS and the lisbon strategy: obkectives, gouvernance provisions, coordination and futur development", European sustainable development network quarterly reports, 2008, p. 03.
(3) penchera, op-cit, p. 03.

- **الفرع الثاني: أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي**

**أ- حماية البيئة:** الحفاظ على البيئة: الحفاظ على قدرة الأرض على دع الحياة لكل تنوعها واحترام حدود الموارد الطبيعية لكوكبنا وضمان مستوى عال من الحماية وتحسين نوعية البيئة، ومنع تقليل التلوث البيئي وتعزيز استدامة الاستهلاك والإنتاج لقطع الصلة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي[1].

ب- العدالة الاجتماعية والتماسك: أي تعزيز مجتمع الديمقراطية، شامل اجتماعيا، ومتماسك صحي وآمن وعادل مع احترام الحقوق الأساسية الذي يخلق فرص متساوية ومحاربة التمييز بجميع أشكاله[2].

ج- الازدهار الاقتصادي: تعني النهوض باقتصاد مزدهر ومبتكر، وغني بالمعرفة، وذا كفاءة ايكولوجية تنافسية التي تنص على ارتفاع مستويات المعيشة، والعمالة الكاملة وذات جودة عالية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

د- مواجهة المسؤوليات الدولية: الدفاع عن استقرار المؤسسات الديمقراطية عبر العالم، تقوم على السلام والأمن والحرية، والعمل على تعزيز نشاط التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم وأيضا التأكد من أن السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي تتفق مع التمنية المستدامة العالمية والتزاماتها الدولية[3].

و- النقل المستدام: التأكيد على تلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قبل أنظمة النقل في حين تقلل من آثارها غير المرغوب فيها على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

هـ- **الاستهلاك والإنتاج المستدام:** تشجيع كل من أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

ن- **حفظ وإدارة الموارد الطبيعية:** من أجل تحسين الإدارة وتجنب الإفراط في استعمال الموارد الطبيعية والاعتراف بقيمة خدمات النظم الايكولوجية[4].

---

[1] أميرة بوالصيود، **دور الاتحاد الأوروبي في الحوكمة البيئية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة ( جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016 )، ص ص. 105، 106.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 105.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 106.

[4] Unberto pisamo et all, "Sustainable developement gouvernance & policies un the light of major EU policy strategies and international developement", **ESDN quarterly report**, Eurpean sustainable developement network, Vienna, septembre, 2011, p. 8.

**- الفرع الثالث: الأهداف والسياسات والإجراءات للحصول على التقدم في إستراتيجية التنمية المستدامة**

إن المقصود بالأهداف والسياسات والإجراءات أنها مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، وأيضا دعم التنمية المستدامة من خلال مبادرات أخرى حيث وضعت العديد من الدول الأعضاء استراتيجيات التنمية المستدامة وخطط العمل الخاصة بها، ففي واقع المر الدول الأعضاء هي الأقدر على إحداث التغيير، فالاتحاد الأوروبي يمكن له أن يدعم ويكمل الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء وتسهيل تبادل أفضل الممارسات والعمل كنقطة الاتصال لاستعراض التقدم والترويج لاتخاذ المزيد من الإجراءات، حيث توفر استراتيجية التنمية المستدامة في إطار السياسة الإستراتيجية أفضل السبل لمعالجة الاتجاهات غير المستدامة الرئيسية، وهي عنصر أساسي في إطار الروابط بين الاتجاهات وهناك أيضا روابط مشتركة متعددة بين الأولويات الرئيسية المحددة، والمثال على ذلك هو أن طريق زيادة استخدام الطاقة المتجددة، وفي المقابل مكافحة تغير المناخ أيضا وذلك من خلال تحسين استخدام الأراضي مما يجعل النقل أكثر استدامة وتغيير أنماط الطاقة، وأيضا حماية التنوع البيولوجي وعليه ي نبغي ألا تعتبر الاستراتيجيات وخطط العمل المختلفة في عزلة، لأن لكل منهما طريقته الخاصة[1].

**الأهداف التشغيلية:**

- التزام الاتحاد الأوروبي ومعظم الدول الأعضاء فيه الخمسة وعشرون (في تلك الفترة) بموجب "بروتوكول كيوتو" بتحقيق هدف ألا وهو خفض غازات الدفيئة بحلول عام 2008-2012 حيث يتعلق هدف الاتحاد الأوروبي بتخفيض 08% من الانبعاثات مقارنة بمستويات عام 1990.

- من أجل تحقيق هذا الهدف، كما وافق عليه الاتحاد الأوروبي في مارس 2005، سيقوم بالبحث مع الأطراف الأخرى وذلك بخصوص الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تخفيضات من الإنبعاثات اللازمة في غازات

(1) commission of the european communities, 'on the review of the sustainable development', op-cit, p. 25.

الدفيئة وسوف ينظر في هذا السياق مسارات الحد لمجموعة البلدان المتقدمة في الترتيب من 15-30 بحلول عام 2020 مقارنة بخط الأساس المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو[1].

- **الفرع الرابع: تطور دور التنمية في صنع سياسة الاتحاد الأوروبي**

تحدد إستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي مقارب أفضل لصنع السياسات مبنية على تنظيم أفضل وعلى المبدأ القائل بأن التنمية المستدامة أن تندمج في صنع القرار على جميع المستويات، وهذا يتطلب من جميع مستويات الحكومة الدعم والتعاون مع بعضها البعض مع مراعاة الأطر المؤسسية المختلفة والثقافات والظروف الخاصة بالدول الأعضاء[2].

ففي السنوات الأخيرة، الإتحاد الأوروبي قد أظهر التزامه الواضح للتنمية المستدامة، وقد نجح في تعميم الاستدامة في العديد من مجالات السياسة العامة، ففي هذا الصدد ينبغي على جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تضمن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي تستند إلى مقترحات خضعت لتقييم الأثر "بطريقة متوازنة الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة ومراعاة البعد الخارجي للتنمية المستدامة وتكاليف التقاعس عن العمل ذات جودة عالية، وتشمل أداوت أخرى لرسم أفضل السياسات، وينبغي أن تجعل الدول الأعضاء التوسع في استخدام هذه الأدوات بصفة خاصة "تقيم الأثر" عند تخصيص الأموال العامة ووضع الإستراتيجيات والبرامج والمشاريع[3].

فخلال عرض جدول الأعمال الاجتماعي" جددت اللجنة اتبعاها لمقاربة متكاملة وشاملة وعدد من المبادرات السياسية، حيث سلط جدول الأعمال الاجتماعي الضوء على أهمية تولي اللجنة للتنمية المستدامة لمجتمعاتنا، وإعلان تطوير أهداف الرفاه "يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي".

---

(1) commission of the european communities, 'on the review of the sustainable development', op-cit, p. 26.
(2) concil of the european union, op-cit, p. 06.
(3) concil of the european union, op-cit, p. 07.

فقد أحرز الإتحاد الأوروبي تقدما في إدماج جدول أعمال إستراتيجية التنمية المستدامة في سياستها الخارجية وعلى سبيل المثال من خلال تقييمات أثر الاستدامة التي نفذت في سياق التحضير "لاتفاقيات التجارة الحرة" والعمل بشان تغير المناخ[1].

**المطلب الثالث: إستراتيجية أوروبا 2020**

موازاة مع إستراتيجية لشبونة قد فريق الرئاسة واحد من أهم الإصلاحات في المجلس حيث طال بحد كبير بالإستراتيجية منذ انقطاع تناوب الرئاسات في منع السياسة والحوكمة تأثيرا سلبيا على تنفيذ "إستراتيجية لشبونة"، ففي عام 203 أطلق المجلس الأوروبي برنامج إستراتيجي متعدد السنوات للفترة 2004-2006 الذي تعامل بقدر كبير من التفصيل وتحديد رئاسات (الدورية) برنامج مشترك بين عامي 2005 و2006 أعتبر إعداد لرئاسة الفريق، وبدأ النظام الجديد برئاسة الفريق الأول في عام (ألمانيا والبرتغال وسلوفينيا)، وتبعه بعد مؤيدون (فرنسا وجمهورية التشيك والسويد).

ثم جاء مصطلح "التوازن التكاملي" باعتباره سمة من سمات فريق الرئاسات، لإحتوائه على التوازن بين الدول الأعضاء الجديدة والقديمة، صغيرة أم كبيرة، وكان له تأثير "امتداد" من حوكمة الفريق المشترك لسياسات الفريق المشترك فقد أثبت الفريق المشترك من خلال ممارساته أن التحضير الجديد لاجتماعات المجلس يمهد الطريق لحلول توفيقية نهائية، فالموازنة التكاملية مع مقاربتها المتعددة الأطراف والأبعاد تقوم على مبدأ الشراكة وذلك من خلال تمكين الشركاء الضعفاء نسبيا، وقد تم إثبات أنها كانت مفيدة جدا وشملت إصلاحات أخرى بما في ذلك إستراتيجية أوروبا 2020 التي يجب أن تقوم على "مزيج الحوكمة السليمة" و"مزيج من السياسات" بروح من موازنة متكاملة سواء كان ذلك على المدى الطويل أو القصير أو المتوسط لرئاسات الفريق اللاحق[2].

---

[1] commission of the european comunities, " maintreaning sustainable development into EU policies: 2009 review of the European union strategy for sustainable development", op-cit, p. 3.

[2] بوالصيود، **مرجع سابق**، ص. 108.

مع الظروف الاقتصادية غير المواتية المتزامنة مع الإستراتيجية الجديدة حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي بنسبة 04% في عام 2009 بالمقابل ازداد الإنتاج الصناعي وانخفض مستوى البطالة إلى 10% سنة 1990 وإستراتيجية أوروبا 2020 تهدف هنا إلى تقديم نموذج جديد للنمو عكس هذه الآثار، من أجل التغلب على الأزمات والانطواء على سياسات واسعة النطاق أوسع من السياسة البيئية في حد ذاتها وذلك بعد اعتماد سياسة بيئية متماسكة وفعالة يمكن استخدامها إلى جانب السياسات الأخرى[1].

حيث هناك خمسة أهداف للإتحاد الأوروبي ان تتحقق بحلول 2020 والتي تتمثل في:

- يجب أن يستخدم 75% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20-64.
- يجب استثمار 03% من الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوربي في مجال البحث والتطوير.
- ينبغي أن تتحقق من أهداف المناخ والطاقة (بما في ذلك زيادة قدرها 30% للحد من الانبعاثات إذا توافرت الشروط).
- ينبغي أن يكون عدد تاركي المدارس في وقت مبكر أقل من 10% وينبغي أن يكون مالا يقل عن 40% جيل الشباب بدرجة التعليم العالي[2].
- يجب أن يكون أقل من 20 مليون شخص يواجهون خطر الفقر

فالأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية تكمن في فترة الاتحاد الأوروبي من التغلب على الأزمة وإعداد الاقتصاديات الأوروبية لمواجهة تحديات العقد القادم فهناك ثلاثة عوامل أساسية للنمو والتي تشمل:

**النمو الذكي**: الهدف منه تحسين فرص الحصول على التعليم والإنفاق على البحث والابتكار واستخدام تكنولوجيا الاتصال والإعلام وذلك من خلال تطوير المجتمع الرقمي.

**النمو المستدام**: الإنتاج يستغل بشكل أكثر كفاءة طبيعتها وفي نفس الوقت تحسين القدرة التنافسية للموارد البشرية.

---

[1] بوالصيود، **مرجع سابق**، ص.110

[2] المكان نفسه.

**النمو الشامل:** زيادة النشاط المهني وتحسني المهارات ومكافحة الفقر[1].

وتكمن أهمية هذه الأهداف في أنها تركز على النتائج الاجتماعية والبيئية والاستثمارية الأساسية ويعني هذا تحديد التقدم في مجالات مثل: الفقر وانبعاثات الكربون والتعليم...بدلا من الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية وقد حقق تحسن كبير مقارنة باعتماد معايير السوق[2].

حيث تشير إستراتيجية أوروبا 2020 لإستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي كإطار واسع للسياسة الأوروبية المستدامة، وإستراتيجية أوروبا 2020 إستراتيجية للتنمية الاقتصادية وسياسات العمل من أجل تحقيق الاستدامة، كما نصت الإستراتيجية الاقتصادية التحديات الفرص لكفاءة الموارد وتغير المناخ هنا هدف النشاط السياسي هو تحسين هياكل للإدماج المفهوم الأساسي للاستدامة فهي فكرة رئيسية رائدة لإستراتيجية أوروبا 2020[3].

**تعزيز إستراتيجية أوروبا 2020:**

فمن وجهة نظر الجهات الفاعلة فإن إستراتيجية أوروبا 2020 من غير المرجح أن تساعد الإتحاد الأوروبي على استعادة دوره كلاعب اقتصادي وسياسي عالمي ومن أجل التغلب على نقاط الضعف في هذه الإستراتيجية من المهم تنفيذها غلى جانب مجموعة من السياسات الدولية الشاملة.

ومن أجل تعزيز المقاربة الإستراتيجية الدولية يجب استغلال الفرصة لتقييم المقاربة التي اعتمدتها البلدان الأخرى، مثل دول البريكس BRICS* حيث وضعت جميع الإستراتيجيات متوسطة الأجل للنمو المستدام والتي هي أكثر شمولا من إستراتيجية أوروبا 2020 في المقاربة ومستوى التفصيل.

فإستراتيجية أوروبا 2020 هي المعلم الأول إقليميا والمهمة على الطريق الأوروبي نحو النمو الاقتصادي المستدام والمتكامل لأنه يعبر عن الالتزام الأوروبي للعمل معا من أجل مستقبل أفضل ومع ذلك لا يزال هناك

---

(1) zofia wysokinska; "the NEW environement policy of the European union a path to development of circular economy and mitigation of the negative effects of climate change", **comparative economic research** volume 19, number 02, (2016), p. 65.

(2) Javier Pereira, "Europe 2020 the European strategy for sustainable throuth what does it look like from outside?", Berlin, friedrich Ebert Stiftung Global Policy and Development, 2011, p. 03.

(3) national sustainable development strategy, 2012, progress report, p.118.

* دول البريكس: هو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي: البرازيل، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا.

العديد من التحديات فمن المهم التأكد من أن الإستراتيجية تحظى بدعم شعبي ومالي بما فيه الكفاية ودون هذه العناصر الأساسية من غير المرجح أن في الإستراتيجية أهدافها وأيضا يجب على الاتحاد الأوروبي العمل على التغلب على التوترات والمشاكل الداخلية القائمة[1].

(1) Pereira, op-cit, p. 05.

**الجدول رقم 02: إستراتيجية أوروبا 2020 وإستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي.**

| | **إستراتيجية أوروبا 2020** | **إستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي** |
|---|---|---|
| الغرض من إنشائها | تحقيق التنمية الاقتصادية | تحقيق التنمية المستدامة |
| من حيث الاهتمام بالقضايا | النمو فضلا عن الاستدامة لذا تستهدف النمو المستدام | تهتم بقضايا تتراوح بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، الرعاية الصحية، الفقر، التنوع البيولوجي |
| **مناقشة مجلس الأوروبي** | **مجلس الربيع** | **مجلس ديسمبر** |
| التوجيهات | تهدف إلى تطوير الحل الاستراتيجي لتحقيق الإتحاد الأوروبي الخروج من الأزمة وتقديم مستويات عالية من العمالة والإنتاجية | تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، جودة الحياة والرفاهية في أوروبا على المدى الطويل. |
| التنسيق بين دول الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء | في كل عام في جوان تقييم اللجنة استقرار البرامج وبرامج الإصلاح الوطني وأيضا تقديم توصيات خاصة بكل بلد عندما تقتضي الحاجة ويتم مناقشتها رسميا من قبل المجلس في نهاية جوان أو بداية جويلية. | اجتمعت مجموعة من الدول الأعضاء منسقين برئاسة الأمانة العامة مرتين فقط في عام 2007، ولم يعد هناك تنسيق مؤسسي منظم منذ ذلك الحين. |

**المصدر:**

Unberto pisamo et all, "sustainable developement gouvernance & policies un the light of major EU policy strategies and international developement", ESDN quarterly report, September, pp. 16-18.

## المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في القضايا البيئية

ارتبط موضوع تلوث البيئة بالثورة الصناعية في العالم الغربي والذي انجر عنه تلوث الهواء والماء والتربية واستنزاف المواد الطبيعية ولكن لم تكن سابقا هذه التهديدات تمثل تحديا أمنيا إلا بعد نهاية الحرب الباردة واختفاء التهديد العسكري حيث ظهرت تهديدات معاصرة من بينها تلوث البيئة، فأصبحنا نتحدث عن لاجئين بيئيين، صراعات على الماء والموارد الطبيعية فبدأ الاهتمام العالمي بمشكلات البيئية واعتبارها تحدي أمني احتل مكانة في أجندات السياسات العامة للدول، حتى أن بعض الدول خصصت وزارة لشؤون البيئة أما على الصعيد العالمي فقد قامت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلام الأخضر في وضع أسس لحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية، كما تعني العديد من الهيئات والمنظمات غير الحكومية بشؤون البيئة.

وقد اخترنا في هذا المبحث منظمتين غير حكوميتين فاعلتين وبقوة عالميا في السعي للحفاظ على البيئة وحمايتها ضمن مطلبين يتناول الأول منظمة السلام الأخضر والثاني منظمة أصدقاء الأرض، كما سنركز على اهتمامهما بمشكلتي التنوع البيولوجي والاحتباس الحراري.

### المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر

#### الفرع الأول: تعريف منظمة السلام الأخضر

منظمة السلام الأخضر أو كما تعرف في اللغة الانجليزية "Green Peace" هي منظمة بيئية عالمية غير حكومية تعنى بشؤون البيئة. أنشأت سنة 1971 ولها مكاتب في أكثر من 44 دولة في العالم هدفها "ضمانة قدرة الأرض على تغذية الكائنات الحية بكافة تنوعها"[1]، وتركز على ظاهرة الاحتباس الحراري، التعدي على الغابات والصيد الجائر، الصيد التجاري للحيتان، هندسة الجينات ومناهضة جميع القضايا النووية ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تلجأ المنظمة إلى استخدام الطرق السلمية وجمع المؤيدين حول

[1] قويدر شعشوع، **دور المنظمات غير حكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/ 2014 )، ص. 314.

القضايا البيئية. تعتمد هذه المنظمة على التبرعات الفردية والهيبات الخيرية، ولا تقبل التمويل من الحكومات أو الشركات أو الأحزاب السياسية[1]. وذلك حرصا منها على استقلالية قراراتها [2].

خلال القرن العشرين لم تكن المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي تخص بالاهتمام تكن بعدما تم تسبب القضايا البيئية وذلك بتدعيم من الحملات الكبرى التي قامت بها منظمة السلام الأخضر[3]. وتشتهر المنظمة وفقا لأهدافها المنصبة حول حماية البيئة من أبرز المنظمات المدافعة عن البيئة فتعرف بموقفها التاريخي في مواجهاتها مع السلطات الفرنسية لوقف تجاربها النووية المقامة في عرض البحار.

كما أن منظمة السلام الأخضر لها ملحقات ومكاتب في مختلف دول العالم، حيث تتألف المنظمة من:

- **السلام الأخضر الدولية التي مقرها في أمستردام في هولندا.**
- **منظمة الصليب الأخضر الدولية:*** تضم في عضويتها 30 منظمة ذات الصلة بتلك القضايا وتقيم علاقات مع الأمم المتحدة وتتعاون في مجال حماية البيئة من الكوارث كما وضعت جوائز لمن يقدم حلول ابتكارية للمشاكل البيئية[4].
- **جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي:** تنشط في منظمة الشرق الأوسط ولها حرية التحرك البيئي وغير خاضعة لأي ضغوط، يمكن أن ينظم إليها كل ناشط بيئي أخضر يساهم في تحقيق أهدافها ولها الحق في إقامة ندوات وتجمعات ونشاطات بيئية.

---

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، في: **منظمة_السلام_الأخضر #**
**مراجع/https://ar.wikipedia.org/wiki**(2019/04/25).

[2] شعشوع، **مرجع سابق**، ص.314.

[3] بوسطيلة، **مرجع سابق**، ص. 74.

* منظمة الصليب الأخضر أنشأها الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف سنة 1993 بسويسرا، استنادا إلى أعمال قمة الأرض التي انعقدت في ريو دي جانيرو سنة 1992.

[4] منور أوسرير، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي** (الجزائر: دار الخلدونية، 2010)، ص. 212.

- **الجمعيات الوطنية:** هي جمعيات محلية توجد في كل دولة تسعى لتحقيق برامج مسطرة، وقد تتكفل بقضية واحدة كحماية الغابات، أو نوع من النبات...

حيث أن المحافظة على البيئة لم تقتصر فقط على التشريعات والقوانين التي تصدرها الحكومات ولكن تعدى ذلك أيضا إلى المنظمات غير الحكومية إذ يعد جانبا هاما في دورها من أجل دفع عمليات التنمية إلى الأمام دون الأضرار بالموارد الطبيعية[1].

وتراقب منظمة السلام الأخضر تطور مكاتبها من الناحية التنظيمية وتشرف على تطور وصيانة أسطولها من السفن وتنفيذ حملاتها ومراقبة الالتزام بسياسات المنظمة الأساسية ومبادئها[2].

خلال القرن العشرين لم تكن المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي تحضى بالاهتمام لكن بعدما تم تسييس القضايا البيئية وذلك بتدعيم من الحملات الكبرى التي قامت بها منظمة السلام الأخضر[3]، وتشتهر المنظمة وفق لأهدافها المنصبة حول حماية البيئة بأنها من ابرز المنظمات المدافعة عن البيئة، فتعرف بموقفها التاريخي في مواجهتها مع السلطات الفرنسية لوقف تجاربها النووية المقامة في عرض البحار والمحيطات والتي نتج عنها دمار كبير للبيئة البحرية أدى إلى هدم توازنها الايكولوجي.

**الفرع الثاني: أهداف منظمة السلام الأخضر:**

تتبع المنظمة العديد من الخطوات للوصول إلى أهدافها في إحلال الأمن البيئي وإيجاد حلول للمشاكل البيئية[4]، تتمثل في:

- **التحقيق:** التأكد من الأضرار البيئية.

---

[1] محمد ياسر الخواجة، "دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي"، في: **https://iefpedia.com** (2019/04/25).

[2] خليل حسين، **النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة** (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص. 556.

[3] بوسطيلة، **مرجع سابق**، ص. 74.

[4] قصباوي المصطفي، "دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"، في: **http://www.achamel.info/lyceens/cours.php?id=579** (2019/04/23).

- **البحث**: فهم الأضرار وسبل تجاوزها.
- **الاقتراح**: اقتراح بدائل تربوية وتشريعية وتقنية.
- **التشاور**: الاتصال بأصحاب القرار من أجل تدبير شؤون البيئة، وترشيد استعمال الموارد الطبيعية.
- **الإعلام**: إشعار الجمهور بالأخطار الحالية والمتوقعة.
- **المواجهة**: وتكون أحيانا لإثارة الاهتمام ولإرغام المسئولين على معالجة القضايا البيئية.

وقد كان لمنظمة السلام الأخضر دور كبير خلال 20 سنة الأخيرة من تحقيق اتجاهات مهمة على المستوى العالمي للتقليل من المخاطر التي تهدد البيئة والحياة من أبرزها " تقرير اللجنة العالمية لمعالجة مشاكل البيئة المتعلقة بمصادر الطاقة، ومنع رمي المحروقات التي قد تنقل بالبحر"[1].

وحرصا منها على إتباع هذه الخطوات فإن شغل المنظمة الشاغل هو الوصول إلى الأهداف التي تطمح إليها، إذ أنها تعمل على المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي، وإلى الحفاظ على بيئة سليمة ومن أهدافها:

- إنقاذ المجتمع من التلوث الذي يحاصره.
- استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام وذلك من أجل خلق رأي بيئي، ضاغط، يساعد في وضع قرارات تحمي البيئة والمجتمع.
- العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية وتكامل الجهود الذاتية لمجابهة أخطار التلوث الذي بدأ يدمر صحة المجتمع.

ومنظمة السلام الأخضر التي أبدت قدرا كبيرا من أجل الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى الدولي، وعملها على حماية البيئة من الأخطار التي تحيط بها، حيث أنها تقوم بتنظيم الحملات البيئية في المجالات الآتية[2]:

---

[1] أهداف منظمة السلام الأخضر، في: www.startimes.com( 2019/04/22).

[2] شعشوع، **مرجع سابق**، ص. 323.

- الدفاع عن البحار والمحيطات حيث تشتد الخيارات الإستراتيجية للدول ومن أهم تلك المواقف المنتقدة والممتدة بهذه السياسات تلك الموجهة للحكومة الفرنسية أثناء قيامها بالتجارب النووية.

- حماية الغابات، ومعارضة التكنولوجيا النووية[1].

- إيقاف التغير المناخي، معارضة استعمال الملوثات، وتشجيع التجارة المستدامة.

- معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حيث تقود منظمة السلام الأخضر حملاتها لوقف التدهور البيئي منذ عام 1971، عندما أبحر مجموعة من المتطوعين والصحافيين إلى شبه جزيرة أمشتيكا (شمالا ألاسكا وهي إحدى أكثر المناطق عرضة للزلازل في العالم حيث كانت حكومة الولايات المتحدة تجري تجارب نووية في العام نفسه، وتم إعلان الجزيرة لاحقا محمية للطيور، وتستعمل المنظمة الوسائل السلمية في كشفها للجرائم البيئية، خاصة فيما يتعلق بالحملات التي يقوم بها أسطولها لكشف النقاب عن المجرمين البيئيين اللذين يهددون العالم الطبيعي[2].

**الفرع الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في القضايا البيئية**

بدأت منظمة السلام الأخضر نشاطها سنة 1971، وتعد من أشهر المنظمات التي تجسدت جهودها على أرض الواقع، وتتميز تدخلاتها بالفاعلية، فهي تتكيف مع جميع المواقف وتختار الوسائل المناسبة في معالجة كل قضية، كما حضيت المنظمة أيضا باهتمام عالمي لجهودها في إنقاذ بعض الحيوانات، ومعارضة قتل صغار حيوانات الفقمة في سواحل نيو فلوند لاند، إضافة إلى دورها الكبير في المحافظة على نظام الدلافين، منع تلوث البحار وحماية الأحياء البحرية خاصة المهددة بالانقراض. وتساهم المنظمة في قضايا تغير المناخ بتتبع التقارير العلمية والأخبار المتعلقة بالظواهر الجوية. " لقد كانت لمشاركة منظمة السلام الأخضر دورا فاعلا في اتفاقية لندن المتعلقة بتفريغ النفايات في البحر وخاصة في تبني مبدأ الوقاية منذ سنة 1990[3].

---

[1] شعشوع، **مرجع سابق**، ص. 319.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 317.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 326.

أما في مجال الإنجازات القانونية لمنظمة السلام الأخضر فقد كانت تسهم بشكل فعلي ومباشر من خلال تأثيراتها على سد الثغرات القانونية بالإضافة إلى إثراء القواعد الموضوعية السائدة لإرساء قانون دولي بيئي. وقد كان حضور المنظمة بارزا في العديد من المؤتمرات والقمم العالمية التي انعقدت بشأن البيئة، مثل مشاركتها في مؤتمر ستوكهولم في إطار الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية، ودور فريقها البارز في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية [1]، وإلى جانب بعض المنظمات الأخرى ساهمت منظمة السلام الأخضر في التحضير والتفاوض والاقتراح في الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو بشان تغير المناخ[2].

**المطلب الثاني: منظمة أصدقاء الأرض العالمية**

**الفرع الأول: تعريف منظمة أصدقاء الأرض العالمية**

تعرف منظمة أصدقاء الأصدقاء الأرض العالمية أو كما يطلق عليها باللغة الانجليزية ( Frinds of the earth internationnal) بأنها شبكة عالمية لمنظمات بيئية في 77 دولة تأسست عام 1969، وتعتبر شبكة أصدقاء الأرض العالمية أكبر شبكة بيئية تتمتع برتبة مراقب بالعديد من المنظمات الحكومية العالمية مثل منظمة التغذية والزراعة (الفاو)، المنظمة البحرية الدولية، ومفوضية صيد الحيتان الدولية. تعمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية على حل المشاكل البيئية الحالية والعاجلة، على خلاف معظم المنظمات الدولية غير الحكومية فإن منظمة أصدقاء الأرض ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى فهي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية. للشبكة مكتب رئيسي صغير في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية تعمل الشبكة على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة في عصرنا.

تقدر العائدات المالية للمنظمة بحوالي 2.000.000 أورو يرجع مصدرها إلى الجماعات والأعضاء والهيئات الإنسانية المتواجدة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة لأجندة المنظمة فهي أجندة جد

---

[1] ابراهيم سيد أحمد، **حماية البيئة من التلوث** ( مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص. 16.

[2] محمد عادل عسكر، **القانون الدولي البيئي** ( مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص. 729.

واسعة بحملاتها ومشاريعها في مجال الطاقة، تغير المناخ، التعدين، الأراضي الرطبة، المؤسسات المالية الدولية، النباتات المعدلة جينيا، القروض البيئية، التصحر وكذلك التجارة المستدامة بيئيا[1].

**الفرع الثاني: أهداف منظمة أصدقاء الأرض**

تعتبر منظمة أصدقاء الأرض من المنظمات الرئيسية اليوم ويرجع الفضل في ذلك إلى برامجها المسطرة ومشاريعها المبرمجة التي تسعى من خلالها تحقيق أهداف واهتمامات تدخل كلها في إطار حماية البيئة ومكافحة التلوث[2]. تعمل المنظمة في إطار نشاطاتها على تنظيم اجتماعات ومظاهرات من أجل استدراج الحكومات والأحزاب السياسية والشركات والاتحادات إليها، كما أنها تستعمل تقنيات الانترنت ووسائل الإعلام وكذلك برامج لتعليم جماعاتها وهذا من أجل إيصال ونقل المعلومات. هذا التنوع المعدد الأشكال للمشاركة يعد أحد الأسباب التي تستعمل لجلب انتباه الآخرين إليها. وتعمل المنظمة من أجل تحقيق الأهداف الآتية[3]:

- حماية الأرض من الفساد ومعالجة الأضرار اللاحقة بالبيئة والناتجة عن النشاطات التي يقوم بها الإنسان وكذلك عن تهاون هذا الأخير إزاء الواجب البيئي.
- الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي للأرض وأيضا الحفاظ على تنوعها العرقي.
- زيادة المشاركة العامة وصناعة القرار الديمقراطي في عملية حماية البيئة وتسيير الموارد الطبيعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية وكذلك المساواة في توزيع الموارد والفرض على المستوى المحلي، الوطني والعالمي.
- الترويج للتنمية المستدامة للبيئة على الصعيد المحلي، الوطني والعالمي.

---

[1] لطفي قواسمي، **دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص ص. 95، 96.

[2] مراد بن سعيد، صالح زياني، " فعالية المؤسسات البيئية الدولية "، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. 39 ، جوان ( 2013 )، ص. 225.

[3] قواسمي، **مرجع سابق**، ص. 97.

وترتكز المنظمة على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في: [1]

1. **الاستدامة (Sustainability)**: حسب المنظمة فإن هناك دائما ما سيكون أكثر في الغد، فالجميع يجب أن يستخدم مصادر الكوكب بطريقة تضمن بقاء هذه المصادر متاحة للأجيال القادمة، لأن البيئة تنتمي إلى الجميع، لهذا يجب على الجميع ضمان، بأن مصادر الطبيعة تستخدم بطريقة عادلة تعني: بأن كل الناس يعيشون بصحة، ويتنفسون هواء نقي، يشربون مياه نقية ويستمتعون بمناخ مستقر.

2. **الترابط (Connectivity)**: ترى المنظمة أن الكفاح للحفاظ على أمن الكوكب ومصادره يرتبط بصورة جوهرية بالكفاح العالمي لأجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لأن الاستمرار القوي في استنزاف الكوكب، سيؤدي إلى أمل في المساواة والعدالة بين الأجيال.

3. **التغيير الشامل ( Systemic change)**: ترى المنظمة بأن المشاكل في العالم كبيرة جدا بالنسبة للإصلاحات الصغيرة التي تم إنجازها على الأطراف[2]، فلا يمكن السماح للشركات على الاستمرار في الربح من خلال تدمير البيئة، لهذا يجب محاسبتهم عن تكاليف التلوث الذي تتسبب به هذه الشركات، ويجب على المنظمة أن تقوم بتحويل التركيز من الأرباح قصيرة الأجل إلى طويل الأجل.

أما أهم ما يميز عمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية فهو أنها:

- تكافح من أجل ما تحتاجه على المدى الطويل لكل المخلوقات على كوكبنا، وليس لأجل ما هو سهل أو شعبي على المدى القصير. [3]
- تعبر عن صوت شجاع وصارخ لأجل البيئة، وهي في المركز الأول طوال 42 سنة في هذا المجال.
- تتصرف عالميا ومحليا، إيمانا منها بأن التعاون العالمي هو أداة قوية وفعالة، وهذا ما يبرر سبب اعتبارها كجزء من الشبكة البيئية العالمية، مع نشاط في 76 دولة.

---

[1] قواسمي، **مرجع سابق**، ص. 98.

[2] الموسوعة الحرة ويكيبيديا،في: أ**صدقاء _الأرض –فرنسا /https://ar.wikipedia.org/wiki/** ( 2019/04/27 ) .

[3] قواسمي، **مرجع سابق**، ص. 98.

- تؤكد بأن حل المشاكل البيئية يستلزم فضح ومحاربة القوى الاقتصادية التي تتسبب بها.

- تستخدم تكتيكات متنوعة مثل تحليل السياسة، النشاط الشعبي، التقاضي، وسائل اتصالات إبداعية- من أجل الفوز في حملاتنا.

- تبحث لتغير إدراك العامة، وسائل الإعلام، وصناع القرار، بغية الدفع إلى تغير السياسات- تحفيز ودفع صناع القرار للدفاع عن البيئة والعمل باتجاه بيئة صحية لأجل كل الناس- من خلال حملات "advocacy hard-hitting" التأييد شديد اللهجة" التي تقوم بها، والتي تصف من خلالها الأمور والتغييرات التي يجب القيام بها. كذلك التركيز على المحركات الاقتصادية التي تشجع التدهور البيئي، هذه المحركات ربما تشمل على الاستثمار العام، منح الشركات الحق للتلويث، أو غيرها من العوامل[1]. من خلال العمل على الحد وتفويض من هذه المحركات وحمل التدهور البيئي للتوقف.

**الفرع الثالث: منظمة أصدقاء الأرض العالمية وإسهاماتها في القضايا البيئية**

نجد أن أصدقاء الأرض لديها أربعة برامج أساسية حول ما يتعلق بقضايا البيئة العالمية وهي:

**- برنامج المناخ والطاقة:** تسعى الحملات الحالية التي تشنها المنظمة من خلال مشروع الطاقة والمناخ لمنع استخراج واستخدام النفط القذر، وفي هذا الإطار تندرج حرب المنظمة لوقف خط الأنابيب للتخلص التدريجي من استخدام المفاعلات النووية الخطيرة وحماية الجمهور منها، والعمل مع المجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاقيات مناخ قوية وعادلة. [2]

1- **برنامج الغذاء والتكنولوجيا:** وفي هذا البرنامج تسعى منظمة أصدقاء الأرض إلى ضمان نظام غذائي عادل ودائم، بالاضافة الى العمل على بناء الجسور بين الناس وطعامهم ودعم المزارعين الصغار كما

---

[1] قواسمي، **مرجع سابق**، ص. 101.

[2] " منظمة أصدقاء الأرض العالمية "، في: "**www.startimes.com** ( 2019/04/19 ).

تقوم بالضغط على الحكومات إلى تبني إدارة آمنة وقائية من التكنولوجيات التي تظهر في المنتجات الاستهلاكية. [1]

- **برنامج المحيطات والغابات:** تشن المنظمة من خلال برنامج التنوع البيولوجي للغابات حملة لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع وإزالة الغابات، والعمل مع المجتمعات المحلية والسكان المحليين لدعم حقوقهم في إدارة غاباتهم، حيث استطاعت الحد من التلوث الهوائي والمائي والنفطي من السفن السياحية وسفن البضائع وناقلات النفط، وهي تعمل ضمن مفاوضات المناخ الدولي لضمان الحفاظ على سياسات فعالة لحماية الغابات وسكانها.

- **برنامج اقتصاديات الأرض:** تهدف من خلال هذا البرنامج إلى خلق عالم أكثر استدامة بيئيا واجتماعيا، وهي تدعو في الداخل والخارج للسياسات التي تقلل من الأضرار البيئية والاجتماعية وتمول مستقبل أكثر إشراقا، وتعمل على تعزيز الأنظمة التي تشجع الاستدامة كما تعمل مع حلفائها في جميع أنحاء العالم لتغيير ممارسات الإقراض في المؤسسات المالية والتي تمول الأنشطة الملوثة للمجتمعات والبلدان[2].

أما فيما يخص اتفاق باريس الأخير تغير المناخ، قالت منظمة أصدقاء الأرض أن الدول الغنية التي تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية التغير المناخي تضع العالم كله على طريق بلا رجعة، أكثر تدميرا للمناخ بدلا من اتخاذ إجراءات جذرية ملحة للحد من هذه الانبعاثات، وأكدت بأنه يتحمل كل طرف نصيبه من الحد من التلوث بنفس القدر الذي تسبب فيه، ولذلك يجب على الدول الغنية أن تتحمل نصيبها العادل، وأشار بيان المنظمة إلى أن السياسيين يخضعون لضغوط من الشركات الملوثة للبيئة للاستفادة من الوقود والطاقة، وتعزيز استخدام الفحم والطاقة النووية، وأشارت إلى أن الغازات الدفيئة تراكمت في الغلاف الجوي لعقود أصدرتها البلدان المتقدمة، حيث تراكمت أيضا الثروة، ولذلك عليها أن تتشارك جزءا من هذه الثروة مع البلدان التي لديها مسؤولية ضئيلة أو معدومة عن هذه الانبعاثات[3].

---

[1] قواسمي، **مرجع سابق**، ص ص. 101، 102.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 105.

[3] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، "اتفاق باريس للمناخ العالم "، في:
**اتفاق_باريس_للمناخ https://ar.wikipedia.org/wiki/** ( 2019/04/25 ).

كذلك تسعى إلى طرح نضالها من أجل عدالة اجتماعية من داخل المفاوضات، كما تطالب بسياسات وممارسات تحمي مصادر العيش والبيئة للوصول إلى عدالة مناخية، والنظر في سياسات التسلح وصناعة الأسلحة، وضمان احترام الإنسان ومحيطه الطبيعي لضمان حاجياته الأساسية، وتحقيق الأمن الغذائي وتجنب الاستهلاك الزائد[1]، لأن السياسة البيئية العالمية تستمد شرعيتها من قدرتها على تمثيل المجتمع المدني، وهو ما يجعلها قادرة على اقناع الدول بسياسات بيئية معينة، كما انها تؤثر في وضع جدول الأعمال المؤتمرات البيئية، هذا اضافة الى أنها تقوم في الكثير من الاحيان بادوار استشارية فنية في المفاوضات الحكومية[2].

وتقترح منظمة أصدقاء الأرض على الدول إتباع ما يلي:

- يجب على الدول الاهتمام الفعلي بقضايا البيئة ومعالجة الأزمات الإنسانية والبيئة.

- ضرورة حث الأطراف السياسية على السير بطريق المصالحة الوطنية للبيئة، والانخراط في مفاوضات كاملة للوصول إلى خطة تضمن بيئة سلمية في البلاد.

- التشجيع على إقامة منتديات ورشات عمل حسب العالمية للتذكير بمخاطر التلوث.
- إقامة قناة فضائية خاصة بمؤسسات بالمجتمع المدني في المجال البيئي.
- دعوة المؤسسات الإعلانية لإقامة دورات تدريبية لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني حول طبيعة وأهمية ودور النشاط المدني في تعزيز ثقافة الأمن البيئي [3].
- تفعيل مكاتب الإعلان في المنظمات غير الحكومية والاستعانة بذوي الخبرة، والتعاون بين الإعلام والمؤسسات المدنية لكشف الانتهاكات المختلفة في المجال البيئي.

وبهذا فإن الوجود المستمر للمنظمة هو العطاء الكبير الذي مكنها من تبني أجندات مختلفة لحملاتها، حيث أنها مقاربة أساسية جد واسعة، لا تزال قادرة على الحفاظ على بقائها حيث أنها لم تنقسم ولم تتشتت

---

[1] حسن حداد، " العدالة المناخية بين التخفيف والتكييف والتطبيع والتبييض"، في: **http://www.tanger12.com** (2019/04/19).

[2] مراد بن سعيد، " دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع1 ، (جويلية 2011)، ص. 119.

[3] قواسمي ، **مرجع سابق** ، ص .132 .

جراء خلافات قد تحصل بين الأعضاء حول ما يجب أن يقوموا بتغطية، كما أنها قامت بنشر نفسها بشكل جد حساس، محاولة بذلك تغطية الكثير من القضايا، حيث ساهمت الثقافة التنظيمية للمنظمة وكذلك طاقتها وعروضها وتظاهراتها المتجددة في مساعدتها على جذب انتباه مؤيديها، بل والحفاظ عليهم، واستطاعت أن توسع من انتشار الجغرافي لعضويتها، وهذا بحكم أنها تنتهج أسلوبا عالميا متعدد الثقافات.

ومنه فإن إسهامات منظمة السلام الأخضر ومنظمة أصدقاء الأرض في قضايا البيئة العالمية تتمحور حول نقاط أساسية وهي:

- المحافظة على الموارد الطبيعية من النفاذ عن طريق الاستخدام العقلاني لها.
- التقليل من نسبة الغازات المنبعثة نتيجة الاستخدام المكثف للموارد النفطية ومشتقاتها، وبالتالي تقليل نسبة وجودها في الجو من خلال المراقبة.
- البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وخصوصا إن الغاز الطبيعي أقل مصادر الطاقة الحرارية تلوثا، كما يمكن استخدام قوة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية.
- الصيانة الدورية للسفن والمتابعة، وعدم الجواز للسفن القديمة الإبحار في أعالي البحار، وعدم حمل النفايات الملوثة واتخاذ المعالجات اللازمة للخلاص من كميات النفط المسربة.
- إن الدعم غير مجدي إذا لم ترافقه المشورة الإدارة والغنية، كما وأنه لا يكون لفائدة شراكة معينة من المجتمع وترك الشرائح الأخرى[1].

[1] قواسمي ، **مرجع سابق** ، ص .132 .

## المبحث الثالث: تقييم السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي

### المطلب الأول: تقييم الإستراتيجيات البيئية للاتحاد الأوروبي

إن الإستراتيجية التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تثبت أن مشكلة تغير المناخ قد هيمنت منذ سنوات عدة على سياسته، إذ باتت من الأولويات التي تتربع على أجندته الداخلية منها والدولية على حد سواء، وذلك سعيا منه إلى تحقيق الأهداف التالية: الاستهلاك الفعال للطاقة دون الإضرار بالبيئة، ترشيد المؤسسات والشركات وإدماج البعد البيئي في سياستها لإنتاج سلع صديقة للبيئة، امتلاك وسائل نقل خضراء، وتشجيع البحث والابتكار الذي يخدم البيئة ويقلل من تلوثها.

إلا أن هذه الإستراتيجية ليس بالكامل الذي توصف بها، وذلك لأسباب كثيرة من بينها: أن التشريعات العديدة السابقة الذكر، التي وضعها الاتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجية لمكافحة تغير المناخ، لا تملك في العموم أية قوة قانون في مواجهة الدول الأعضاء، إذ تعد بمثابة توجيهات إرشادية لحث هذه الدول على الأخذ بمضمونها، وترجمتها إلى قوانين داخلية سارية المفعول بها، بالإضافة إلى التفاوت الكبير الحاصل بين الاتحاد بخصوص التزاماته بتشريعات الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة تغير المناخ، فضلا عن التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي، وبالتالي التفاوت في مستوى مساهمتها لحماية البيئة، لاسيما في ظل الأزمة المالية، ومدى تفضيل المصلحة الاقتصادية على ذلك[1].

لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في وضع دوليين على درجة كبيرة من الأهمية وهما: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية نحو التغير المناخي لعام 1992. وبروتوكول كيوتو لعام 1997، الذي يعد الأداة التنفيذية لهذه الاتفاقية، والذين صادق عليهما في 25 أفريل 2002، حيث تم تحديد التزامات للدول من أجل خفض نسب الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وفي حين يلزم بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2005، الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 05% ، تعهد الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثاته من غازاته الدفيئة بنسبة 08% ، مقارنة بالنسبة الإجمالية المسجلة في عام 1990، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، ورغم أن ذلك قد أثار حينها معركة سياسية داخلية مريرة، خاصة وأن الدول

---

[1] سعيد، **مرجع سابق**.

الأعضاء بالاتحاد تكافح لحماية الصناعات الوطنية ضد ما يرون أن تعهدات باهظة الكلفة، إلا أن الاتحاد الأوروبي استطاع بالفعل، بفضل إستراتيجيته المتبعة في مجال تغير المناخ، أن يحقق هذا الهدف، أن يوفي بالتالي بالتزاماته الدولية بموجب اتفاق كيوتو.

إن كان بروتوكول كيوتو تنتهي صلاحية العمل به في عام 2012، فإن الأمر يستدعي إبرام صك عالمي جديد لمواصلة الجهود المبذولة دوليا لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة، في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة 2012- 2020، ولهذا السبب اجتمعت 193 دولة بكوبنهاجن خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 18 ديسمبر 2009 في إطار الاجتماع السنوي للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ[1]. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي خلال المؤتمر تقديم مساعدات للدول النامية تقدر بـ 2.7 مليار خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، وذلك لمساعدتها على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة تغير المناخ[2].

لكن مؤتمر كوبنهاجن قد أسفر على إعلان من ثلاث صفحات، لا يتمتع بأية صبغة قانونية ملزمة، إذ اكتفى فحسب بالتأكيد على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض ينبغي أن لا يتجاوز درجتين فقط بحلول عام 2050[3]كما أن مؤتمر كانكون الذي انعقد في فترة ما بين 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 في كانكون بالمكسيك، بحضور 190 دولة، كمحاولة لتدارك الفشل الذي طبع قمة كوبنهاجن واستكمال ما بدأ من مفاوضات بشأن التغيرات المناخية، لم ينجح هو الآخر في الوصول إلى اتفاق دولي ملزم في هذا الصدد كذلك الحال بالنسبة لمؤتمر داربن باعتباره احد مؤتمرات الأمم المتحدة حول تغير المناخ، والمنعقد خلال الفترة الممتدة من 28 نوفمبر إلى 09 ديسمبر 2011 بجنوب إفريقيا، رغم مساعي الاتحاد الأوروبي الحثيثة التي بذلها، فقد طرح خلال هذا المؤتمر "خارطة الطريق" التي تلزم الدول قانون بحلول عام 2015 بخفض انبعاثات الغاز المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك عبر إبرام صك دولي ملزم بحلول عام 2015، يتم تطبيقه عام 2020، يفرض ملزما على أكبر الدول المسؤولة عن انبعاثات الغازات التي ترفع درجة حرارة كوكب الأرض.

---

[1]" التغيرات المناخية "، في: **http://www.masterdroiteuropeen.eu/ (**2019/05/10**).**

[2]" التعاون متعدد الأطراف"، في: **http://www.environnement.gov (**2019/05/10**).**

[3] "Les action de l'UE contre le changement climatique", commission européenne, 2011, **http:// ec.europa.eu/climateaction/eu_action/index_fr.htm** (11/05/2019).

إلا أن هذه الخطة الأوروبية لقيت معارضة شديدة من الصين والولايات المتحدة والهند والبرازيل، الذين يتحملون المسؤولية الكبرى في مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وهي دول لم تلتزم بنظام خفض الانبعاثات الغازية التي نصت عليه معاهدة كيوتو، رغم أن أحدث الدراسات قد أشارت إلى أن هذه الأخيرة المتضررة أيضا من تغير المناخ، لاسيما قطاع الزراعة بها، إذ من المتوقع أن يبلغ حجم الخسائر والتلف الذي سيصيب المنتوجات الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نسبة 10 % إلى 25 % خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2049 ونسبة 27 % إلى 69 % خلال الفترة من 2070 إلى 2099.

ولكن، من حيث الواقع، لن تقوم أي حكومة على الأرجح بالتضحية بنسبة مهمة من نموها الاقتصادي من أجل تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لذا فإن استراتيجيا تخفض الانبعاثات على المدى الطويل يجب أن تفصل بين التنمية الاقتصادية وزيادة استهلاك الوقود الأحفوري .وسيكون تقليص كمية الطاقة المستخدمة في كل وحدة من وحدات إجمالي الإنتاج الداخلي واحداً من العناصر في هذا النوع من الاستراتيجيات .ولكن هناك حاجة أيضاً إلى تحول كبير بعيداً من الوقود الأحفوري باتجاه مصادر طاقة متجددة .وتملك العديد من الدول الصناعية تجارب نمو اقتصادي مترافقة مع انخفاض في استهلاك الطاقة .هذا ما حصل خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، وكانت أزمة النفط الشرارة في السبعينيات. ولكن، لسوء الحظ، قامت كل الحكومات تقريباً بوضع ثقتها في الاعتقاد القائل بأن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد على زيادة استهلاك في الطاقة .ولكن دروس الاحتباس الحراري تجعل من الواضح أن هذا النوع من التصنيع المرتكز على استخدام غير فاعل لموارد الوقود الأحفوري ليس شكلاً مستديماً من أشكال النمو[1].

**المطلب الثاني: أثر السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي**

تغير المناخ: إن التدابير الفردية التي تتخذها الدول الأعضاء بالمفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي غير كافية للوفاء بالتزامها الدولي بموجب بروتوكول كيوتو، المتمثل في تخفيض نسبة انبعاثات الاتحاد من غازات الدفيئة بنسبة ثمانية بالمائة بحلول عام 2010، ولهذا السبب أطلق برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ، وتعد مساهمة فعالة في مجال محاربة تغير المناخ خاصة وأنها تساهم في التقليل من تلوث الهواء وبالتالي التقليل

[1] غريفيتش، **مرجع سابق**، ص. 36.

من مشاكل الصحة وأيضا تقليص نفقات مكافحة التلوث كما تعد أيضا مثالا تحتذى به بقية الدول خاصة وأنها لا تتعلق بدول الاتحاد الأوروبي فقط بل أيضا بالدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، الأمر الذي قد يشجع هذه الدول على إبرام صك دولي ملزم بشأن المناخ. كما أن تطبيق التدابير التي تضمنتها حزمة المناخ والطاقة سيسمح الاتحاد الأوروبي سنويا والى غاية 2020 بتوفير مبلغ يقدر ب 50 مليار أورو، حجم ايراداته من البترول والغاز وسيسمح للقطاع الأوروبي للطاقات المتجددة الذي تقدر مناصب العمل ب 300000 منصب بخلق حوالي مليون منصب إضافي بحلول عام 2020 وتساهم في خلق مناصب شغل في بقية القطاعات .

كما اقر الاتحاد الأوروبي برنامج مراقبة الانبعاثات الغازية الذي يفرض ضريبة بيئية على الانبعاثات الغازية الصادرة عن الطائرات التي تسير رحلاتها من المطارات الأوروبية واليها ويشمل البرنامج الذي يبدأ نفاذه في عام 2012، كل شركات الطيران الأوروبية كانت أو غير أوروبية. وسيساعد هذا البرنامج للمساهمة في تقليل التلوث الناتج عن محركات الطائرات التي تستعمل المطارات الأوروبية ذهابا وإيابا[1].

هذا وقد ابرم الاتحاد الأوروبي في 9 مارس 2007 اتفاقا تاريخيا وملزما لجميع أعضاء الاتحاد 27 جعل من الطاقة النووية إحدى الوسائل المعترف بها أوروبيا لمحاربة أزمة الاحتباس الحراري وخفض الانبعاثات الكربونية حيث تنص أهم بنود الاتفاق على:

- خفض نصيب القارة الأوروبية من الانبعاثات الكربونية بنسبة 5%.
- زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، أمواج البحر) لتوليد 20% من إجمالي الاحتياطات للطاقة الأوروبية بحلول العام ذاته، مع إمكانية زيادة النسبة إلى 30% في حالة انضمام أمريكا والصين والهند إلى الاتفاقية.

إدراج الطاقة النووية كأحد أهم المصادر المنظمة لتوليد الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية مع تأكيد ضرورة مراعاة اعتبار الأمن والسلامة عند اتخاذ قرار الاستعانة بالطاقة النووية.

---

[1] programme européen de surveillance de la terre (GMES), Europa, 2011, http://europa.Eu/legislation-summaries/research -innovation-research-in-support-of-other-policies/ev0026-fm.htm, (08/05/2019).

تجدر الإشارة إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي لتغيير المناخ تقوم أساسا على تطوير استخدام التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، خاصة بتشجيع الدول على الاستثمار في إنشاء وتطوير مراكز تخزين ثاني أكسيد الكربون بطريقة سليمة وآمنة[1]. وهي لا تركز على البيئة بشكل عام، بل العمل على مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والقضايا المتعلقة بها مثل الطاقة العالمية، وان جزء من نشاطها يتمحور حول الضغط على المؤسسات الأوروبية(2).

و في دراسة نشرت خلال سنة 2018 تثبت أن كوكب الأرض مهدد بدخول حالة "الدفيئة" أو البيت الزجاجي، حين سيكون متوسط درجات الحرارة أعلى بمقدار ما بين أربع وخمس درجات مئوية حتى لو تم الوفاء بأهداف تقليص الانبعاثات بموجب اتفاق عالمي بشأن المناخ.

**التنوع البيولوجي**: يهدف مشروع تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في المتوسّط بالتناسق مع التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي 2018 – 2015، إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة من بلدان جنوب المتوسط على تنفيذ البرنامج المتكامل للرصد والتقييم. يسعى المشروع إلى دعم بلدان جنوب المتوسّط المتعاقدة في اتفاقية برشلونة من خلال مساعدتها على وضع برامج رصد جديدة محدّثة بما يتماشى مع البرنامج المتكامل للرصد والتقييم. بما يسمح بإجراء رصد كمّي على صعيد إقليمي لأول مرة لحالة البحر والساحل في المتوسّط، يغطّي رصد التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية، والساحل والمساحة البحرية، والتلوّث والقمامة البحرية بطريقة مترابطة. فضلاً عن ذلك، يتناول المشروع تحديات معيّنة تواجه تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، فيعزّز الترابط بين العلم والسياسة ويلبّي احتياجات التنفيذ الإقليمية الفرعية، ويعالج تحديات البيانات والمعلومات في المنطقة. وقد دعم المشروع في مرحلته الاولى2012 – 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ خارطة الطريق المتعلّقة بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في المتوسّط بالتآزر والتماسك مع التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية . قام المشروع بتقييم حالة البيئة البحرية والساحلية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما قام بتيسير التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة وساعد على وضع الأهداف التشغيلية والبيئية للبحر المتوسط وساحله على أساس نهج النظام الإيكولوجي، ووضع برنامج التقييم والرصد المتكامل، واختبار مؤشر مشترك محتمل متعلّق

---

[1] سعيد، **مرجع سابق**.

[2] الاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل الاقتصاد أكثر صداقة للبيئة "، **مرجع سابق**.

بالتغيّرات في استخدام الأراضي الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم تنفيذ الخطة الإقليمية لمعالجة القمامة البحرية، ووضع خطة العمل البحرية، وبناء إطار لتسهيل الانشاء المشترك لمناطق متمتعة بحماية خاصة ذات اهمية في المتوسّط في البحار المفتوحة. وبلغت الميزانية الإجمالية للمشروع 1.716.000 يورو.

**استخدام الطاقات المتجددة:** اتجهت الدول الأوروبية إلى العمل على استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في إطار سعيها دائما الى تخفيض نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة إذ أننا نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وأن التوسع في استخدام هذه المصادر سوف يساعد الاتحاد الأوروبي في الحد من الانبعاثات الكربونية واستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة وتقليل الاعتماد على النفط والغاز المستورد من خارج القارة[1].وفيما يتعلق بمؤتمر باريس 2015 تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، وهذا يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتؤكد دول عديدة، خصوصا الواقعة على جزر والمهددة بارتفاع مستوى البحر، على أنها ستصبح في خطر في حال تجاوز ارتفاع حرارة الأرض 1,5 درجة مئوية. وتعزز قمة باريس 2015 الآلية الدولية المعروفة بآلية وارسو، والتي لا يزال يتعين تحديد إجراءاتها العملية. وهذه المسألة حساسة بالنسبة للدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة، التي تخشى الوقوع في مساءلات قضائية بسبب "مسؤوليتها التاريخية" عن التسبب في الاحتباس الحراري. وتوصلت هذه الدول إلى إدراج بند يوضح أن الاتفاق "لن يشكل قاعدة" لتحميل "المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات (2). هذا وقد ابرم الاتحاد الأوروبي سنة 2007 اتفاق ملزم لجميع أعضاء الاتحاد جعل من الطاقة النووية إحدى الوسائل المعترف بها أوروبيا لمحاربة أزمة الاحتباس الحراري وخفض الانبعاثات الكربونية حيث تنص أهم بنود الاتفاق على:

- خفض نصيب القارة الأوروبية من الانبعاثات الكربونية بنسبة 5%.
- زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، أمواج البحر) لتوليد 20% من إجمالي الاحتياطات للطاقة الأوروبية بحلول العام ذاته، مع إمكانية زيادة النسبة إلى 30% في حالة انضمام أمريكا والصين والهند إلى الاتفاقية.

---

[1] " الاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل الاقتصاد أكثر صداقة للبيئة "، **مرجع سابق**.

[2] ارتفاع حرارة الأرض ودخول حالة الدفيئة، في: **www.france24.com** (2019/05/12).

إدراج الطاقة النووية كأحد أهم المصادر المنظمة لتوليد الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية مع تأكيد ضرورة مراعاة اعتبار الأمن والسلامة عند اتخاذ قرار الاستعانة بالطاقة النووية.

**الغاز والنفط الصخريان:** هما نوعان من المحروقات يوجدان داخل صخور رسوبية صماء على مسافات بعيدة في باطن الأرض تتراوح عادة بين ألف وثلاثة آلاف متر، وتُقدر الدراسات أن باطن الأرض يتوفر على احتياطات هائلة منه ربما تغطي 150 عاما من الاستهلاك العالمي. لكن الأساليب والتقنيات المعتمدة في استخراجه تتطلب استعمال مواد مشعة لها أضرار على البيئة، وبناء على ذلك فان إنتاج النفط والغاز الصخري يعتبر محدودا جدا في أوروبا نظرا للتقاليد البيئية العريقة، فأغلب الحكومات، ورغم حاجتها الماسة إلى مصادر طاقة تُحقق لها الاستقلال الطاقي، لا تستطيع المخاطرة بالإقدام على قرار تشريع هذا النوع من النشاط المعدني الخطير على البيئة، لا سيما وأن بلدان القارة الأوروبية تتميز بصغر المساحات وبالاكتظاظ الديمغرافي، وهو ما يُضاعف مخاطر الضرر البيئي الناجم عن استغلال الغاز أو البترول الصخري. وقد حاولت الحكومة الفرنسية تجريب تقنيات لاستخراج الغاز الصخري غير التكسير المائي، لكن التجارب لم تُكلل بالنجاح المنتظر، كما أن المؤشرات الأولية أفادت بأن التقنية المجربة لها هي الأخرى أضرار على البيئة[1].

**إزالة الغابات:** بعد تدمير جزء كبير جدا من الغابات المعتدلة في أوروبا وخاصة إنجلترا لاستخدام الخشب في عدة استعمالات، إلا أنه وبعد الاعتماد على الفحم الحجري والبترول كمصادر للطاقة خفف ذلك على الغابات، بل حفز الدول الأوروبية على العمل على التشجير وتحويل بعض المناطق الزراعية إلى غابات بهدف ما زيادة المساحات الغابية كي تساهم في امتصاص الغازات الكربونية وطرح الاكسجين. هذا وقد اقر مؤتمر باريس 2015 باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات. و تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، وهذا يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتؤكد دول عديدة، خصوصا الواقعة على جزر والمهددة بارتفاع مستوى البحر، على أنها ستصبح في خطر في حال تجاوز ارتفاع حرارة الأرض 1,5 درجة مئوية. وتعزز قمة باريس 2015 الآلية الدولية المعروفة بآلية وارسو، والتي لا يزال يتعين تحديد إجراءاتها العملية. وهذه المسألة حساسة بالنسبة للدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة، التي تخشى الوقوع في

(1)الغاز والنفط الصخريان: الطاقة على حساب البيئة، في: **www.aljazeera.net** (2019/05/06).

مساؤلات قضائية بسبب "مسؤوليتها التاريخية" عن التسبب في الاحتباس الحراري. وتوصلت هذه الدول إلى إدراج بند يوضح أن الاتفاق "لن يشكل قاعدة" لتحميل "المسؤوليات او (المطالبة) بتعويضات[1].

[1] التلوث يهدد صحة أوروبا ويتجاوز الحدود القصوى، في: **www.aljazeera.net** (2019/05/06).

**خلاصة الفصل**

من خلال دراستنا للفصل الثالث نستنتج أنه:

- ✓ كان لإجراء الاتحاد الأوروبي فيما يخص تغير المناخ والتنوع البيولوجي وغيرها الأثر الكبير على الصعيدين الداخلي والعالمي، حيث وقع الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات وبرتوكولات من أهمها معاهدة ماسترخت التي تم التوقيع عليها في اجتماع القمة الأوروبية 1992 خطوة كبيرة في مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الارتقاء، وقد أولى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه أهمية كبيرة لمسألة البيئة والحفاظ عليها حيث جاء في ذلك شكل الأنشطة والمؤتمرات والاتفاقيات التي أبرمتها.
- ✓ كان للاتحاد الأوروبي دور كبير في الاتفاقيات البيئة الدولية بحيث أصدر الاتحاد عدة توصيات من بينها التوصية رقم 84/931 التي اشتملت عدة مبادئ من أجل التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات الخطرة وأيضا في عام 1990 وضع برنامج عمل أولي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة.
- ✓ من أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي هي التوفيق في السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي التنافسي مع أهداف الاستدامة وحماية البيئة.
- ✓ من وجهة نظر التنمية المستدامة بيئيا لابد من التمييز من خلال الفصل بين النسبي والمطلق فعندما يحدث الانفصال النسبي، يرفقه النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو في الضغوط البيئية.
- ✓ تتضمن استراتيجية الاتحاد الأوروبي أيضا المؤسسية وبعدا عالميا، والتي تنطوي على اعتماد ممارسات الحكم الرشيد للاتحاد الأوروبي وتعزيز شراكات عالمية.
- ✓ قدمت المنظمات الغير حكومية إسهامات كبيرة في مجال البيئة تتمحور في:
  - المحافظة على الموارد الطبيعية من النفاذ عن طريق الاستخدام العقلاني لها.
  - التقليل من نسبة الغازات المنبعثة نتيجة الاستخدام المكثف للموارد النفطية ومشتقاتها، وبالتالي نسبة وجودها في الجو من خلال المراقبة.

- البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وخصوصا إن الغاز الطبيعي أقل مصادر الطاقة الحرارية تلوثا، كما يمكن استخدام قوة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية.

و تعتبر جهود الاتحاد الأوروبي وإستراتيجياته المتبعة الرامية لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ والسعي لتحقيق أمن بيئي عالمي غير كافية لوحدها، لأن مشكلة تغير المناخ مشكلة عالمية إذ ليس الاتحاد الأوروبي بالطرف الأحادي فيها ولا المسؤول الوحيد عنها، فالأطراف متعددة والمسؤولية مشتركة تتقاسمها جميع دول العالم، وبالتالي فإن الحلول لا ينبغي أن تكون أحادية الجانب بل حلولا عالمية تشارك فيها جميع الدول، وبالأخص الدول الصناعية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن انبعاث غازات الدفيئة، وبالتالي فإن إيجاد حل جذري لمشكلة التغير المناخي يتطلب تضامن دولي فعال، وإرادة جدية ورغبة صادقة من جانب هذه الدول، التي تترجم بإبرام صك عالمي ملزم لتخفيض الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، يأخذ بعين الاعتبار مسألة التمويل المالي للدول النامية، العاجزة لوحدها على تحمل التكاليف الباهظة لمواجهة تحديات تغير المناخ.

# الخاتمة

أن التطورات المختلفة التي عرفتها العلاقات الدولية ساهمت في تطور مفهوم الأمن وتوسيعه، وأصبحت التهديدات الأمنية معاصرة حيث تراجع العامل العسكري وبرزت عوامل أخرى جديدة ففي ظل هذه التحولات ظهر الأمن الإنساني كمفهوم شامل يعتمد على الفرد كوحدة تحليل أساسية، ويشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية. فبإضافة البعد البيئي لمفهوم الأمن أصبحنا نتحدث عن الأمن البيئي وأنه هناك أخطارا بيئية يمكن اعتبارها أنها تهديدات أمنية جديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أدى الاهتمام بالمشاكل البيئية من طرف الفاعلين في العلاقات الدولية إلى إعطائها أولوية كبيرة في أجنداتها السياسية، كما كان لها حضور بارز في قلب النقاشات العالمية والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ.

ويرجع تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية إلى بداية القرن 19 م نتيجة التغير البيئي السريع والتلوث وزيادة المشاكل المتعلقة به، كالاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي. هاتين المشكلتين ليستا مرتبطتين بدولة ما أو إقليم معين وإنما هي مشاكل تتجاوز حدود الدول.

وكان من بين أوجه الاهتمام بالبيئة إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعقد المؤتمرات الدولية وإصدار الإعلانات والتصريحات الدولية المتعلقة بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها. وقد تناولت العديد من الاتفاقيات والإعلانات نصوصا تتعلق بضرورة تحسين ظروف الحياة كما نصت بعضها على حق الإنسان في العيش في بيئة صحية ونظيفة وخالية من التلوث.

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة مؤتمر البيئة الإنسانية الذي انعقد في عام 1972 بداية الاهتمام العالمي بالبيئة حيث نتج عنه إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية، و يعتبر هذا الإعلان بمثابة الإقرار بان الحق في البيئة هو أحد حقوق الإنسان وأكد على ضرورة حمايتها والحفاظ عليها للأجيال القادمة كما اعترف المؤتمر بحق الدول في حماية واستغلال مواردها وفقا لسياساتها الخاصة لكن بشرط عدم استنزاف تلك الموارد ولتحقيق ذلك فرض على الدول تبني مقاربة متكاملة ومتناسقة لتخطيطها التنموي تضمن توافق التنمية مع حماية البيئة وتعزيزها. كما حدد هذا المؤتمر العلاقة بين التنمية وحماية البيئة، فمن أجل أن تكون التنمية مستدامة لابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. إلا أن أغلبية الدول لم تبد اهتماما كبيرا لهذا الإعلان ويمكن القول أن الأمر في بداية ظهوره كان بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه القضايا البيئة.

أما مؤتمر ريو دي جانيرو المنعقد سنة 1992 فقد وضع حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة للبيئة لتتوجه الأجندة الدولية نحو التنمية المستدامة، ودعى إلى ضرورة الالتزام بمبادئ إعلان ستوكهولم، وكان المجتمع

الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تحدث على المناخ.

في حين أنه في بروتوكول كيوتو سنة 1997 تواصلت الجهود الدولية متعددة الأطراف من أجل وضع وضبط المعايير وتحديد السياسات لترشيد سلوك الدول أثناء تعاملها مع المشكلات البيئية، كما يهدف برتوكول كيوتو أيضا على تحديد قواعد ومبادئ في التعامل مع المشكلات البيئية بالإضافة إلى ترشيد عمل الإنسان حول النشاطات التي يقوم بها ولها علاقة بالتغيرات المناخية، أكد البروتوكول على ضرورة الالتزام بالتدابير الخاصة بخفض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري. وهي نفس النقاط التي أكدت عليها المؤتمرات اللاحقة وصولا إلى مؤتمر باريس سنة 2015 والذي يؤكد وبشدة على ضرورة حماية كوكب الأرض وتقليص الانبعاثات الضارة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من المشاركين أو المنظمين لهذه القمم المناخية أو المؤتمرات المهتمة بالبيئة وسعى جاهدا إلى إيجاد الحلول ووضع استراتيجيات بيئية الهدف منها الوصول إلى تحقيق الأمن البيئي العالمي، وفي هذا السياق تشكل سياسات دول الاتحاد الأوروبي البيئية أحد الميادين التي أعطيت فيها الصلاحيات تحقيقا لتلك الغاية، إذ يوجد اتفاق عام على أنها غاية منشودة جاء التركيز على السياسة البيئية من أجل حماية البيئة، وتشجيع التنمية المستدامة واشتمل عليه برنامج العمل البيئي السادس الذي أقره المجلس والبرلمان عام 2002 في إطار عشري لتشجيع التنمية المستدامة فيما يتعلق بتغير المناخ، التنوع الحيوي.

نظرا للعديد من الاتفاقيات و المؤتمرات التي تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة فقد صاغ الاتحاد الأوروبي جملة من الاستراتيجيات وطور استراتيجيات أخرى لتتماشى مع الأوضاع الحالية، وتعد الإستراتيجية من اجل التنمية المستدامة للفترة الممتدة من 2002 – 2020 بين كيوتو وأوروبا، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الغايات التالية:

- ترقية التسيير المستدام للغابات وتعزيز الطاقات المتجددة.
- تعزيز التعاون الدولي البيئي.
- مكافحة التغير المناخي.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب:

- إدماج العوامل البيئية في مختلف السياسات القطاعية.
- تحسين فعالية التشريعات وضمان تنفيذها.

- تشجيع تنافسية الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية.
- تعزيز مشاركة الأفراد والحكومات وقطاع الأعمال في تحقيق التنمية.

ساهمت المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة في بلورة تشريعات تحفظ التوازن البيئي من خلال مشاركتها في المؤتمرات واستعمالها للوسائل السلمية في كشفها للجرائم البيئية. ومن أبرز المنظمات غير الحكومية المتميزة بتدخلاتها الفاعلة منظمة السلام الأخضر التي ساهمت من أجل الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى الدولي، وعملها على حماية البيئة من الأخطار التي تحيط بها، ومطالبها بإيقاف التغير المناخي، معارضة استعمال الملوثات، وتشجيع التجارة المستدامة. أيضا منظمة أصدقاء الأرض العالمية التي تتمتع برتبة مراقب، وهي من المنظمات الرئيسية اليوم التي تسعى إلى تحقيق أهداف تدخل كلها في إطار حماية البيئة ومكافحة التلوث.

وبالنظر للمشاكل البيئية التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي خاصة المتعلقة بتغير المناخ وتناقص التنوع البيولوجي جراء التلوث الكبير الذي تعيشه القارة الأوروبية الناتج عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والقضاء على الكثير من الثروة الحيوانية أو تهديد بانقراضها، فقد كان لزاما على دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في الاتفاقيات الدولية والعمل على إيجاد الحلول والتوقيع على اتفاقيات من شأنها الحد أو التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة

حيث وقع الاتحاد الأوروبي بروتوكول كيوتو عام، 1998بهدف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2012 إلى أقل من مستويات سنة 1990 بنسبة% 8 ،ووفقا لمقترحات المفوضية الأوروبية، فإنه يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون – المسؤول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري– بنسبة 20% مقارنة بمستوياتها عام 1990، وذلك بحلول سنة 2020، وضرورة أن يحقق الاتحاد تخفيضا بنسبة 60 % بحلول سنة.

من خلال ما سبق ذكره في هذا البحث نستطيع القول ان وضع الاتحاد الأوروبي لسياسات واستراتيجيات بيئية مختلفة تضم الكثير والكثير من البرامج التي تسهر على تطبيقها داخل دول الاتحاد الأوروبي وخارجه، بهدف الوصول الى النتائج المرجوة. لكن ورغم هذه الجهود فلا يبدو خافياً أنّ السياسات البيئية الأوروبية تعاني من التعثر في ميدان التطبيق، في الوقت الذي تتحدث فيه المؤشرات عن تضخم متزايد ومثير

للقلق في الأعباء الضارة بالبيئة خلال السنوات القليلة المقبلة. إذ أنّ أحد المفاصل الشائكة في هذه السياسات يمسّ جانب تمويل البرامج البيئية، فالقطاع الصناعي الأوروبي الحريص على المنافسة في السوق العالمية يقاوم بشدة التدابير البيئية باهظة الكلفة، ويمارس الضغوط المتواصلة على الحكومات الوطنية في هذا المجال . وأما إرهاق كاهل دافعي الضرائب بالمزيد من الرسوم المفروضة على بعض السلع والخدمات لأغراض حماية البيئة فله تبعاته أيضاً، إذ أنّ ما يُعرف "بضرائب البيئة" تؤدي إلى انحسار شعبية أحزاب الخضر المدافعة عن البيئة أو من يحذو حذوها، بالشكل الذي يجعلها غير قادرة على تثبيت هذه السياسات البيئية أو حتى الوصول إلى السلطات التنفيذية.

وكانت الإشارة الأولى لمقترح "ضرائب البيئة" على المستوى الأوروبي قد ظهرت مع صدور "الكتاب الأبيض للنمو والقدرة التنافسية والتشغيل" في العام 1993 عن المفوضية الأوروبية، لتأخذ الفكرة مجراها بالتدريج في السنوات اللاحقة، رغم التحفظات التي يبديها إزاءها المواطنون الراغبون بالتحرر من الالتزامات المالية الإضافية.

تعتبر جهود الاتحاد الأوروبي وإستراتيجيته المتبعة لمكافحة تغير المناخ تحتاج الدعم، لأن مشكلة تغير المناخ مشكلة عالمية إذ ليس الاتحاد الأوروبي بالطرف الأحادي فيها ولا المسؤول الوحيد عنها، فالأطراف متعددة والمسؤولية مشتركة تتقاسمها جميع دول العالم، وبذلك وجب إيجاد حلول شاملة لكل الدول خاصة الصناعية منها لأنها هي التي تسب الغازات الدفيئة، والتي تترجم بإبرام صك عالمي ملزم لتخفيض الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، يأخذ بعين الاعتبار مسألة التمويل المالي للدول النامية، العاجزة لوحدها على تحمل التكاليف الباهظة لمواجهة تحديات تغير المناخ. وبذلك فإن مساهمة الاتحاد الأوروبي في توظيف استراتيجياتها لتحقيق الأمن البيئي العالمي لا يمكن لها تحقيق ذلك بنسبة كاملة لأنها تبقى دائما رهينة التعاون والتشارك مع باقي دول العالم.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

**– المصادر والمراجع باللغة العربية:**

**– القرآن الكريم.**

**أ– المراجع باللغة العربية:**

**أولا: المعاجم**

1. فوق العادة، سموحي. معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية. بيروت: 2004.

**ثانيا: الكتب باللغة العربية**

2. أبو عامر، علاء. العلاقات الدولية: الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

3. أحمد إصلاح، علاء. مترجما. إدارة البيئة من أجل جودة الحياة. مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2000 .

4. الألفي، عادل ماهر . الحماية الجنائية للبيئة. مصر: مطبعة الجامعة الجديدة، 2009.

5. أوسرير، منور . حمو، محمد. الاقتصاد البيئي. الجزائر: دار الخلدونية، 2010.

6. الأيوبي، أكرم . والأيوبي، هيثم. مترجما. مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

7. الأيوبي، هيثم. مترجما. الإستراتيجية وتاريخها في العالم. بيروت: دار الطليعة، 1967.

8. بن العجمي بن عيسى، محسن . الأمن والتنمية. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.

9. بن عنتر، عبد النور . البعد المتوسطي للأمن. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.

10. حسين، خليل. النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة. بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010.

11. الحمد، رشيد ، صباريني، محمد سعيد. البيئة ومشكلاها. الكويت: عالم المعرفة، 1979.

12. رجب هاشم بن صادق، عبد الوهاب. الأمن البيئي. الرياض: جامعة الملك سعود، ط 2، 2006.

13. سلامة، أحمد عبد الكريم . قانون حماية البيئة: دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية. مصر: النشر العلمي والمطابع، 1997.

14. سيد، أحمد ابراهيم . حماية البيئة من التلوث. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2011.

15. شبايك، رؤوف. مترجما. فن الحرب. بيروت: دار الطليعة للطباعة النشر، 2007.

16. الشيخلي، عبد القادر . حماية البيئة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

17. الشيوين، عبد السلام منصور. التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام. مصر: دار الكتب القانونية، 2009.

18. نيوف، صلاح. مدخل إلى الفكر الاستراتيجي. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة .

19. إبراهيم، طارق. عطية، دسوقي. الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009.

20. طراف، عامر. المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

21. طراف، عامر. التلوث البيئي والعلاقات الدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

22. العادلى، محمود صالح . موسوعة حماية البيئة. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ب س ن .

23. عبد الحديثي، صلاح عبد الرحمن. القانون الدولي لحماية البيئة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

24. عبد الرحمن الهيتي، نورزاد وآخرون. مقدمة في اقتصاديات البيئة. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010.

25. عبد القوي السيد، سامح . التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2012.

26. عسكر، محمد عادل. القانون الدولي البيئي. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013.

27. العشاوي، صباح. المسؤولية الدولية عن حماية البيئة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.

28. عودة، جهاد. النظام الدولي نظريات وإشكاليات. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

29. غريفتش، مارتن وآخرون. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

30. قوجلي، سيد أحمد . الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

31. مانع، جمال عبد الناصر. التنظيم الدولي. عنابة: دار النشر والتوزيع، 2006.

32. محمد فهمي، عبد القادر. المدخل إلى الاستراتيجية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

33. محمد رباح، اسحاق. قضايا معاصرة: سياسية، استراتيجية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية، عمان: دار كنوز المعرفة، 2009.

34. محمدين، سيد. حقوق الإنسان واستراتيجية حماية البيئة. مصر: الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان، 2006.

35. مراد، عبد الفتاح. شرح قوانين البيئة . مصر: مطبعة المكتبات الكبرى، 1996.

36. مصطفى، فهمي خالد. الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في بنود التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. مصر: دار الفكر الجامعي، 2011.

37. مقداد، الهادي. قانون البيئة. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة،2011 .

38. مقري، عبد الرزاق. مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

39. نجم، العزاوي. حكمت النقار، عبد الله. إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000. الأردن: دار المسيرة، 2007.

**ثالثا: المجلات**

40. بن سعيد، مراد. " دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية، 2011.

41. بن سعيد، مراد. زياني، صالح. " فعالية المؤسسات البيئية الدولية "، دفاتر السياسة والقانون، ع 39 التاسع، جوان 2013.

42. جراية، الصادق. " تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة "، مجلة العلوم القانونية والسياسية. ع. 8 ،جانفي 2014.

43. زياني، صالح. " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة المفكر، ع.5، 2010.

44. سعيد، محمد. محمد، رشيد. "البيئة ومشكلاتها"، سلسلة عالم المعرفة، ع.22، الكويت، 1979.

45.عبد البديع شلبي، صلاح. "هل هو حق جديد" دراسة في الاتفاق المعدل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مجلة السياسة الدولية، ع. 133، جويلية 1988.

46.عبد الله الحربي، سليمان. " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية. ع 19، 2008.

47.عطية، إدريس. " التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني "، مجلة تحولات، ع.1، جانفي 2018.

48.قسوم، سليم. " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.39، صيف وخريف 2014

49.كمونة، حيدر عبد الرزاق. العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية، مجلة كلية الجامعة الإسلامية، م.5، ع.12، 2010.

50.محمد غانم، خالد. "مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية "، السياسة الدولية، م.46، ع. 186، أكتوبر 2011.

51.هماش، ساعد. " سوسيولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة "، مجلة الباحث الاجتماعي، ع. 13، 2017.

**رابعا: الملتقيات والأوراق البحثية**

1. ابراهيم محمد، التوم ابراهيم. ابراهيم الفايق، أحمد حمد . أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم.

2. شهيرة حسين أحمد وهبي، "الأمن البيئي في المنظمة العربية"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول: " التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية لتنمية أعمال المؤتمرات"، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007.

3. سامي بلعابد، محاضرة بعنوان العدوان البيئي والفقر، الملتقى العلمي الوطني حول: ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع، جامعة قالمة، 17-18 سبتمبر 2013.

**خامسا: الرسائل والمذكرات**

57. بوالصيود، أميرة. دور الاتحاد الأوروبي في الحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

58.حمزاوي، جويدة. التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

59. آيت الحاج، الحسين. الحماية القانونية للبيئة: دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا .جامعة محمد الخامس: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1997/1996.

60. مسعودي، رشيد. الرشادة البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

61. معو، زين العابدين. تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

62. بوسطيلة، سمرة. الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013/2012.

63. العايب، عبد الرحمان. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

64. حجار، عمار. السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2002/2001.

65. شعشوع، قويدر. دور المنظمات غير حكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة تلمسان: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2013/ 2014.

66. قواسمي، لطفي. دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

67. حسن محمد، ياسر إسماعيل. دور المنظمات الدولية في حماية البيئة "دراسة حالة لدور الاتحاد الأوروبي في الفترة من 1992 إلى 2002، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

**سادسا: التقارير**

52. ديباجة إعلان ستوكهولم لسنة 1972.

53. إعلان ريودي جانيرو البرازيلية 1992.

54. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وزارة البيئة المصرية، المعاهدات الدولية والاتفاقات الأخرى في ميدان البيئة.

55. أيمن سليمان، المؤتمر 21 للأطراف المتعاهدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الخرطوم، 26 نوفمبر 2015.

56. وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، الدبلوماسية الفرنسية، باريس 2015 ، الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف 2015.

**سادسا: المواقع الالكترونية**

68.أبو بكر الزيادي، صلاح الدين. " الجغرافيا الإستراتيجية: الجيوستراتيجية "، في:
http://www.almusallh.ly/ar/thoughts.
69.http: // www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html.
70. شوفي، مريم. " التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن"، في: www.m.alhewar.org .
71.تيشوري، عبد الرحمن. "الاقتصاد البيئي والأمن البيئي"، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264425
72.المشعل، سليمان. "ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي"، في:
http://www.aleqt.com/2011/0830/article_574696.html..
73.جاسم الشجيري، فايق حسن. البيئة والأمن الدولي، في:
http://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm.
74.التلوث في أوروبا، في: https://middle-east-online.com
75.قائمة أهم المشاكل البيئية في أوروبا وحلولها المقترحة، في: المشاكل-البيئية-في-أوروبا
https://www.ts3a.com/ bi2a/
76.أحمد جغلاف،" التنوع البيولوجي وتغير المناخ"،
في:-http://www.cbd.int/doc/bioday/2007/ibd-2007-booklet-01
.ar
77. " الاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل الاقتصاد أكثر صداقة للبيئة "، في:
https://www.dw.com/ar/
78.الموسوعة البيئية، "مظاهر التنوع البيولوجي"، في: .http:// www.bee2ah.com/
79.سعيد، علي. "قائمة أهم المشاكل البيئية في أوروبا وحلولها المقترحة"،
في:https://www.ts3a.com/ bi2a/
80.مؤتمر ريودي جانيرو (قمة الأرض)، في:
http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?Docume
nt.
81.الموسوعة الحرة ويكيبيديا، في: منظمة_السلام_الأخضر #
مراجع/https://ar.wikipedia.org/wiki .

82. ياسر الخواجة، محمد. "دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي"،:
https://iefpedia.com.
83. المصطفي، قصباوي. "دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"، في:
http://www.achamel.info/lyceens/cours.php?id=579
84. أهداف منظمة السلام الأخضر، تصفح الموقع ي www.startimes.com.
85. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، في:
أصدقاء_الأرض_–_فرنسا/https://ar.wikipedia.org/wiki .
86. منظمة أصدقاء الأرض العالمية، في: www.startimes.com
87. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، "اتفاق باريس للمناخ العالم "، في:
اتفاق_باريس_للمناخ/https://ar.wikipedia.org/wiki
88. حداد، حسن. " العدالة المناخية بين التخفيف والتكييف والتطبيع والتبييض"، في:
http://www.tanger12.com
89. التلوث يهدد صحة أوروبا ويتجاوز الحدود القصوى، في: **www.aljazeera.net**.
90. ارتفاع حرارة الأرض ودخول حالة الدفيئة، في: **www.france24.com**

**ب– باللغات الأجنبية:**

**1– باللغة الانجليزية:**

- **books**:

91. lammerant johan, ‘global environemental inmpact of EU trade In commodities’, Belgium, science for environement policy, 2013.

- **Reports and official charters**

92. adelle camilla and pallemaerts marc, ‘sustainable developement indicators : an overview of relevant framework programe funded research and identification of further needs in view of EU and international activies”, Brussels: European commission, 2009.
93. baldock david et all, “report on the influence of EU policies the environemen’, Brussels: institute for European environemental policy, 2013.
94. berger Gerald & zwirner wilhelm, “ the interfaces between the EU SDS and the lisbon strategy: obkectives, gouvernance

provisions, coordination and futur development", European sustainable development network quarterly reports, 2008.

95. commission of the european comunities, « maintreaning sustainable development into EU policies: 2009 review of the European union strategy for sustainable development", communication from the commission to the European parliament; the council, the European economic and social committee and the committee of the regios, Brussels, European union , 2009.

96. marina fischer, kowalski et all, "decoupling natural resource use and environement impacts from economic grouth", a report of the working group on decoupling to the international resource panel, Nairobi: united nations environement program, 2011.

97. national sustainable development strategy, 2012, progress report.

98. penchera rositsa, 'EU and sustainable development-present without compromise on future', Brussels: the institute for Eropeanstudies, 2010

99. Pereira Javier, "Europe 2020- the European strategy for sustainable hrouth what does it look like from outside", berli, fridrich Ebert Stifting Global Policy and Development, 2011.

- **Magazines** :

100. ferdrigo-fazio Doreen et all, "evidence of absolute decoupling from real policy mixes in europe world journal of sustainability, Vol. 8, 2016.

101. Giljum Stefan et all , " environemental gouvernance in the european union :strategies and instruments for absolute decoupling**", Int. J. sustainable development**, VOL. 8, NOS. ½ .

102. pisamo Unberto et all, "sustainable developement gouvernance & policies un the light of major EU policy strategies and international developement", ESDN quarterly report, Eurpean sustainable developement network, Vienna, septembre, 2011.

103. wysokinska zofia; "the NEW environement policy of the European union a path to development of circular economy and mitigation of the negative effects of climate change", comparative economic research volume 19, number 02, 2016.

- **Web sites :**

104. Peter Martinovosky, " Environmental Security and classical Typology of Security studies ", acceded: http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdfElizabeth L.Chalecki, " environmental Security: A case study of climate change", Politic Institute for studies in Devlopment, environment, and security, Acceded: http ://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd68/EChalecki.

105. Jacqueline Berman, " this Season's Hottest Accessory : Human Security, Biopolitics, and the Securitization of everyday Life ". acceded :

http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php.

106.Oli Brown, Alec Crawford and Christine Campeau, " Environmental Change and the new security Agenda : Implications for Canda Security and Environmental, Acceded: http://www.iisd.org/pdf/2008/env_change_security_canada.pdf.

**ج– باللغة الفرنسية:**

**1– Dictionnaires** :

108. Dictionnaire des relations internationales, Marie Claude Smoude ,Paris: Dalloz, 2003

109. Le Petit Robert, A.Rey, J. Rey – Debove , Paris: 1987.

**2- Livres :**

110. Gérald Dussouy, Les Théories de L'interétatique : traité de Relation internationales (II),Paris, L'harmattan, 2007.

**3-Magazines :**

111.chaud Paul Pain " La sécurité environnementale: concept et perspectives " La revue internationale et stratégique, N° 39, Autonne 2000.

**4- Site web :**

112. Le Dico des définitions, " Définition de stratégie ", Acceded: http://lesdefinitions.fr/strategie.

# فهرس الجداول والأشكال

# فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | **نسبة التغير في كمية الغازات الدفيئة للقطاع الاقتصادي للإتحاد الأوروبي (1990-1999)** | 47 |
| 02 | **إستراتيجية أوروبا 2020 وإستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي** | 86 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | **التغير البيئي ونقص الموارد وتأثيرها في الأمن** | 37 |

# فهرس
# المحتويات

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **مقدمة** | أ-ز |
| **الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية و نظرية للدراسة** | |
| **– المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية والأمن البيئي** | 10 |
| المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة | 10 |
| الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية | 10 |
| الفرع الثاني: علاقة الإستراتيجية بالمفاهيم ذات الصلة | 14 |
| المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة | 18 |
| الفرع الأول: مفهوم الأمن البيئي | 18 |
| الفرع الثاني: علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة | 25 |
| **–المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي** | 30 |
| المطلب الأول: النظريات الوضعية و تصورها للأمن البيئي | 30 |
| الفرع الأول: التصور الواقعي للأمن البيئي | 30 |
| الفرع الثاني: التصور الليبرالي للأمن البيئي | 32 |
| المطلب الثاني: النظريات ما بعد الوضعية و تصورها للأمن البيئي | 34 |
| الفرع الأول: تصور مدرسة كوبنهاجن للأمـــن البيئـي. | 35 |
| الفرع الثاني: التصور النقدي للأمـــــــن البيئي. | 38 |
| خلاصة الفصل | 41 |
| **الفصل الثاني: الواقع البيئي للاتحاد الأوروبي ودور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في تحقيق الأمن البيئي العالمي.** | |
| **– المبحث الأول: المعضلات البيئية للاتحاد الأوروبي** | 44 |
| المطلب الأول: مشكلة تغير المناخ | 44 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: تعريف تغير المناخ | 44 |
| الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي ومعضلة تغير المناخ | 46 |
| المطلب الثاني: مشكلة التنوع البيولوجي | 49 |
| الفرع الأول: تعريف التنوع البيولوجي | 49 |
| الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي ومعضلة التنوع البيولوجي | 50 |
| **–المبحث الثاني: دور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في حماية البيئة** | 53 |
| المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة | 53 |
| المطلب الثاني: التشريعات الدولية لحماية البيئة | 61 |
| خلاصة الفصل | 70 |
| **الفصل الثالث: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي العالمي** | |
| **–المبحث الأول: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن البيئي العالمي** | 73 |
| المطلب الأول: إستراتيجية الفصل المطلق. | 73 |
| الفرع الأول: أهداف واستراتيجيات الفصل المطلق | 74 |
| الفرع الثاني: أدوات ومؤشرات الفصل المطلق | 76 |
| المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة. | 77 |
| الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة وإستراتيجية لشبونة | 78 |
| الفرع الثاني: أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي | 79 |
| الفرع الثالث: الأهداف والسياسات والإجراءات للحصول على التقدم في إستراتيجية التنمية المستدامة | 80 |
| الفرع الرابع: تطور دور التنمية في صنع سياسة الاتحاد الأوروبي | 81 |
| المطلب الثالث: إستراتيجية أوروبا .2020 | 82 |
| **– المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في القضايا البيئية** | 87 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر | 87 |
| الفرع الأول: تعريف منظمة السلام الأخضر | 87 |
| الفرع الثاني: أهداف منظمة السلام الأخضر | 89 |
| الفرع الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في القضايا البيئية | 91 |
| المطلب الثاني: منظمة أصدقاء الأرض العالمية | 92 |
| الفرع الأول: تعريف منظمة أصدقاء الأرض العالمية | 92 |
| الفرع الثاني: أهداف منظمة أصدقاء الأرض | 93 |
| الفرع الثالث: منظمة أصدقاء الأرض العالمية وإسهاماتها في القضايا البيئية | 95 |
| **-المبحث الثالث: تقييم السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي** | 99 |
| المطلب الأول: تقييم الاستراتيجيات البيئية للاتحاد الأوروبي | 99 |
| المطلب الثاني: أثر السياسات البيئية في الإتحاد الأوروبي | 101 |
| خلاصة الفصل | 107 |
| الخاتمة | 110 |
| قائمة المصادر والمراجع | |
| فهرس الجداول والأشكال | |
| فهرس المحتويات | |
| ملخص الدراسة | |

# ملخص الدراسة

أصبح تحقيق الأمن البيئي العالمي يشكل واحدة من إحدى القضايا العالمية التي تحتل مركز الصدارة في الأجندات السياسية للدول حيث يحض بمكانة هامة في صياغة إستراتيجية هاته الدول، وذلك لإدراكها أن المشاكل البيئية أصبحت من أخطر التهديدات المعاصرة للأمن، مما أدى بالفاعلين في العلاقات الدولية إلى التحرك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من أجل مواجهتها والعمل على وضع الحلول لها ومن أبرز الحلول التي لجأت إليها سن التشريعات التي انبثقت عن عقد المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، خرجت بتوصيات وإعلانات تؤكد على ضرورة حماية البيئة والقضاء على التلوث وأن الإنسان من حقه العيش في بيئة نظيفة، إلا أن هذه التوصيات ضلت رهينة السياسات الداخلية للدول.

وقد كان للمنظمات غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر ومنظمة أصدقاء الأرض دور مهم جدا في المؤتمرات البيئية الدولية من خلال المشاركة الفعالة، الاقتراح، والضغط على صناع القرار لأخذ المسائل البيئية بعين الاعتبار في رسم سياساتها العامة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي واحد من أهم الفاعلين في رسم السياسات البيئية ووضع استراتيجيات يهدف من خلالها إلى تحقيق الأمن البيئي العالمي، وقد شاركت دول الاتحاد الأوروبي في المؤتمرات البيئية الدولية وكانت من الدول الفاعلة فيها. وساهم الإتحاد الأوروبي كثيرا في نشر الوعي حول أهمية القضايا البيئية كما أنها وضعت استراتيجيات محلية وإقليمية وقدمت إسهامات كبيرة تحسب لها خاصة فيما يتعلق بأهم المشاكل البيئية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، الغابات وتغير المناخ، هذه الأخيرة التي تعد مشكلة عالمية وتحتاج إلى تنسيق وتضافر جهود كل دول العالم للحد منها.وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في بوضع آليتين تنفيذيتين تتمثل الأولى في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 1992، والثانية في 1997 والمتعلقة ببروتوكول كيوتو والذي تمت المصادقة عليهما في سنة 2002. ومع ذلك يبقى دور الاتحاد الأوروبي ضعيف نوعا ما مقارنة بالجهود المبذولة والإمكانات المتاحة.

**Abstract** :

Achieving global environmental security has become one of the global issues that are at the forefront of the political agendas of nations, with an important place in shaping the strategy of these countries, as they realize that environmental problems have become one of the most serious contemporary threats to security, leading to the actors in International relations to move at the local, regional and international levels in order to confront them and work to develop solutions for them. The most significant solution to the legislation that emerged from the international conferences in which States and governmental and non-governmental organizations participated was the adoption of recommendations and declarations Emphasizes the need to protect the environment and eliminate pollution and that the human being has the right to live in a clean environment, but these recommendations have been held hostage by the domestic policies of States.

Non-governmental organizations such as Greenpeace and Friends of the Earth have played a very important role in international environmental conferences through active participation, the proposal, and lobbying decision makers to take environmental issues into account in their policy formulation.

The European Union is one of the most important actors in environmental policy-making and the development of strategies to achieve global environmental security, and the European Union has participated in international environmental conferences and has been a state actor. The European Union has greatly contributed to raising awareness about the importance of environmental issues and has developed local and regional strategies and made significant contributions to them, particularly with regard to the most important environmental problems associated with biodiversity, forests and climate change, which are a global problem and need To coordinate and unite the efforts of all the countries of the world to reduce them.

The European Union had played a leading role in the development of two operational mechanisms, the first of which was the United Nations Framework Convention on Climate Change in 1992 and the second in 1997 on the Kyoto Protocol, which had been ratified in 2002. However, the role of the European Union remains rather weak compared to the efforts made and the possibilities.